الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة فرحـــات عباس سطيف

كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والعلـــوم التجارية وعلـــوم التسيير

مدرســة الدكتوراه: إدارة الأعمــال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة

تحت عنوان

تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخـــل

دراسة حالة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

إعداد الطالب

عبيدات ياسين

تحت إشراف

أ.د. ملياني عبد الحكيم

لجنـــة المنـاقشـــة

د. حاج صحراوي	**أستاذ محاضر**	**جامعة سطيف**	**رئيسا**
أ.د. ملياني عبد الحكيم	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سطيف**	**مشرفا ومقررا**
د. بن فرحات ساعد	**أستاذ محاضر**	**جامعة سطيف**	**مناقشا**
د. غراب رزيقة	**أستاذ محاضر**	**جامعة سطيف**	**مناقشا**

السنـــة الجـــامعية 2012/2011

إهـــداء

إلى روح ***أبي*** الطاهرة.

إلى ***أمي الحبيبة*** أطال الله في عمرها.

إلى ***إخوتي*** و***أخواتي***

إلى **زوجتي** الغالية

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

ياسين عبيدات

شكـر وتقديـر

"اللهم علمني ما ينفعني وانفعني بما علمتني وزدني علما"

أحمد الله الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة.

شكر جزيل إلى الأستاذ الدكتور ملياني عبد الحكيم على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وتوجيهاته القيمة طيلة فترة البحث، فجزاه الله عنا كل خير.

شكر وافر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه المذكرة.

كما أنني أجد نفسي مدينا بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة.

فأشكرهم جميعا جزيل الشكر.

ياسين عبيدات

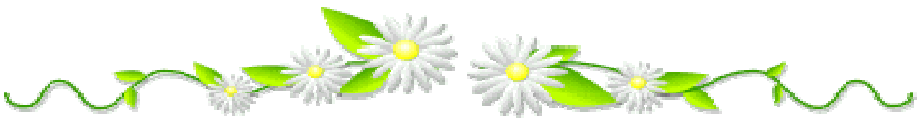

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تزداد أهمية النشاط الاقتصادي الدولي يوما بعد يوم، ولذلك كانت أهم الأنشطة التي عنيت بها المنظمات الدولية هو محاولة تحقيق التعاون الاقتصادي الدولي، وينبعث ذلك من حقيقة مفادها أن الفقر هو العدو الأساسي للإنسانية، إذ أن ما يقرب من ثلثي سكان العالم يعيشون في ظروف سيئة يسيطر عليها الجوع والمرض والأمية.

وتمثل عملية التنمية السبيل الوحيد للدول النامية خاصة المنخفضة الدخل منها للتخلص من الفقر والتخلف والتبعية، والواقع يشير إلى وجود ضعف أو انخفاض واضح في معدلات الادخار في البلدان المنخفضة الدخل مما يترتب عليه ضعف التراكم الرأسمالي في هذه البلدان إذ يعتبر شحيحا وغير كاف لتمويل التنمية، وهو ما يدعوا إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل التنمية.

وتعتبر مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل، و تتكون من ثلاثة فروع تمويلية وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية معنية بالتمويل الحكومي، ومؤسسة التمويل الدولية معنية بتمويل القطاع الخاص، بالإضافة الى فرعين مكلفين بالاستثمارات الأجنبية وهما المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وتوفر مجموعة البنك الدولي مزيج من القروض والمنح والمشورة الفنية التي تسهم في تخفيف حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة خاصة في البلدان المنخفضة الدخل ومن بينها منطقة افريقيا جنوب الصحراء التي تواجه عقبات وتحديات تقف أمام تحقيق التنمية المستدامة المنشودة. خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الانمائية للألفية.

أ . طرح للإشكالية

تبعا لما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة، وإلى أي مدى وفقت في تجسيد الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء؟

إن هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي سوف نحاول الإجابة عليها خلال دراستنا للموضوع كمايلي:

– ما هي مختلف أشكال ومصادر التمويل الدولي للتنمية المستدامة؟

– ما هي البنية المؤسساتية التي تشكل هيكل مجموعة البنك الدولي؟

– ما مدى مساهمة مجموعة البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة؟

– هل نجح البنك الدولي في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء؟

ب . فرضيات الدراسة

ومحاولة منا الإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة سننطلق من الفرضيات التالية:

– تعتبر مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر التمويل الدولي المتعدد الأطراف على المستوى العالمي في البلدان المنخفضة الدخل؛

– تأثر سياسة منح الائتمان في البنك الدولي من حيث الحجم والمشروطية والتنويع الاقليمي والقطاعي لاعتبارات خارجية نابعة من سياسة الدول الرأسمالية الكبرى؛

– هناك ضرورة ملحة لإصلاح وتطوير مجموعة البنك الدولي بما يضمن اقامة نظام مالي عالمي عادل ومتوازن؛

– لم ترقى قروض ومساعدات مجموعة البنك الدولي إلى مستوى تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

ج . مرجعية الدراسة

من المسح المكتبي الذي قمنا به لم نجد دراسات مشابهة للموضوع بشكل كبير، فأغلب الدراسات تناولت الموضوع من جوانب أخرى ومن بين ما وجدناه ما يأتي:

– سهام حرفوش، **واقع وآثار التمويل الدولي على الدول النامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2004- 2005، حيث تناولت مختلف أشكال التمويل الدولي وآثاره، وإبراز مختلف الهيآت المكلفة به على الصعيد الإقليمي والعالمي.

– نور الدين أعراب، **دور مجموعة البنك الدولي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتهما بالدول النامية** (حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003، وقد

تم فيها التركيز على دراسة هيكل مجموعة البنك الدولي من حيث نشأتها وتطورها وإبراز نظامها الإداري والمالي.

د. الإطار المكاني والزماني للموضوع محل الدراسة

نقوم من خلال هذه الدراسة بتوضيح وتقييم الدور التمويلي لمجموعة البنك الدولي في مجال التنمية المستدامة في الدول المنخفضة الدخل، ويمكن ابداء بعض الملاحظات التي تتعلق بحدود البحث على النحو التالي:

أ. يتحدد الإطار المكاني لهذه الدراسة بمجموعة الدول النامية خاصة الدول المنخفضة الدخل واعتمدنا منطقة افريقيا جنوب الصحراء كدراسة حالة؛

ب. يتحدد الاطار الزماني لهذه الدراسة بمحورين زمنيين، الأول إطار زمني طويل المدى يقوم بدراسة ظروف نشأة هيكل مجموعة البنك الدولي وتطورها، والثاني قصير المدى يتحدد من خلال السياسة الاقراضية للبنك الدولي على المستوى القطاعي والاقليمي خلال الفترة 2005- 2010، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الدراسة قد تتعرض لبعض السنوات السابقة أو اللاحقة لهذه الفترة كلما دعت الحاجة الى ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن دراسة دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة إنما يتعلق بمؤسستي البنك المعنيتين بالتمويل الحكومي وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) وهيئة التنمية الدولية(IDA)، وكذلك بمؤسسة التمويل الدولية التي تعنى بتمويل مشروعات القطاع الخاص ولا تركز بصفة أساسية على المؤسسات التابعة اداريا لمجموعة البنك الدولي ولا تعنى بالتمويل نهائيا وهما المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA).

ه . دوافع ومبررات اختيار الموضوع محل الدراسة

يرجع اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع إلى عدة أسباب موضوعية أهمها ما يلي:

- تماشي موضوع الدراسة مع تخصصنا العلمي، بالإضافة غلى فضولنا الشخصي في التعمق في هذا الموضوع دون غيره؛
- قلة الدراسات التي تطرقت لموضوع الدراسة.

و . أهداف الدراسة

طالما أنه لكل دراسة أهداف خاصة بها، فإننا نسعى من خلال دراستنا هذه إلى بلوغ الأهداف التالية:

- إلقاء الضوء على مختلف أشكال التمويل الدولي للتنمية المستدامة وبيان التبعات التي يمكن أن يثيرها كل شكل من هده الأشكال؛
- إبراز مختلف الهيئات المعنية بموضوع التمويل الدولي سواء على الصعيد الوطني، الإقليمي أو الدولي؛
- التعريف بمختلف الفروع المشكلة لمجموعة البنك الدولي؛
- تبيان الدور التمويلي لمجموعة البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تقييم السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي في منطقة افريقيا جنوب الصحراء، خاصة ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ز . منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات صحة الفرضيات من عدمها تمت دراستنا بالإعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع خلال تجميع البيانات والمعلومات عن المؤسسات المكونة لمجموعة البنك الدولي وابراز دورها فغي تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لغرض دراستها وتحليلها بشيء من التفصيل، والمنهج الاستقرائي خاصة في الفصل الأول والثاني الذين يعتبران بمثابة الإطار النظري لموضوع البحث، كما تم استخدام المنهج التاريخي في الفصل الأول لعرض التطور الذي عرفته التنمية المستدامة والفصل الثاني لنشأة البنك الدولي وفروعه.

كما سوف يتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك باختيار منطقة افريقيا جنوب الصحراء كعينة من الدول المنخفضة الدخل ثم ابراز السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي فيها، لنصل الى تقييم دور البنك وابراز مختلف أوجه القصور التي تؤثر على أداءه.

ح . أدوات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياته، إعتمدنا في عملية جمع البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة على العناصر التالية:

- المراجع المشكلة من الكتب، والمجلات والدوريات والمقالات، الرسائل الجامعية ومواقع الإنترنت التي تعرضت للموضوع محل الدراسة بصورة شاملة أو جزئية، مباشرة أو غير مباشرة وأهمها الكتب المتخصصة في مجموعة البنك الدولي، التمويل الدولي التنمية المستدامة؛
- مختلف القوانين والتشريعات ووثائق العمل الرسمية التي تتعلق بالموضوع؛
- مختلف الإحصائيات والتقارير التي لها صلة بواقع تمويل التنمية المستدامة في منطقة افريقيا جنوب الصحراء، ومدى السعي وراء تحقيق الأهداف الانمائية للألفية.

ط . محتوى الدراسة

بهدف الإجابة عن إشكالية الدراسة وإختبار صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول، كما إعتمدنا على الطريقة المنهجية في ترتيب هذه الفصول من أجل الربط بين عناصر البحث ومراعاة التسلسل والترتيب في الأفكار.

سيتم تناول الجانب النظري من خلال الفصلين الأول والثاني، حيث تضمن الفصل الأول التمويل الدولي للتنمية المستدامة، حيث نستعرض فيه مختلف أشكاله سواء كانت قروض خارجية أو معونات أجنبية أو إستثمارات أجنبية، ثم نبرز أهم الهيئات المعنية بالتمويل الدولي سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

أما في الفصل الثاني من الدراسة، فسنستعرض فيه هيكل مجموعة البنك الدولي وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، هيئة التنمية الدولية وهما مكلفان بالتمويل الحكومي، ومؤسسة التمويل الدولية وهي هيئة مكلفة بتمويل القطاع الخاص بالإضافة إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار والوكالة الدولية لضمان الاستثمار وهما مكلفان بترقية الاستثمارات الأجنبية سواء بضمان القروض أو حل المنازعات، حيث سنبين ظروف نشأة هذه المؤسسات ونظامها الاداري والمالي وطبيعة نشاطها.

أما الفصل الثالث فقد تناول دراسة السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة حيث نبرز فيه دور البنك الدولي في تقديم المشورة الفنية ومكافحة الفقر وحماية البيئة ثم سنتناول التوزيع القطاعي والجغرافي لقروض البنك الدولي ثم نقوم بتقييم سياسات البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة وذلك على المستوى الهيكلي والاداري والعملي ونظام الحوكمة فيه.

وقد خصص الفصل الرابع من الدراسة الى السياسة التمويلية لمختلف الفروع التمويلية لمجموعة البنك الدولي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء كعينة من البلدان المنخفضة الدخل، حيث سنبرز التحديات والعقبات التي تواجه هذه المنطقة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والعمل على تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية فيها، والعمل على تبيان مدى مساهمة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة سواء على الصعيد القطاعي أو من خلال مدى تطور سياسته الاقراضية.

وانتهت دراستنا بخاتمة عامة إستعرضت النتائج التي توصلنا إليها في هذا الموضوع مع تقديم توصيات نعتقد أنها قد تساهم في إثراء الموضوع.

ي . صعوبات الدراسة

واجهتنا عند قيامنا بهذه الدراسة العديد من العراقيل أهمها:

- قلة المراجع التي تناولت الإطار النظري للتنمية المستدامة، سواء كان ذلك باللغة العربية أو باللغات الأجنبية؛
- ندرة المراجع التي تربط بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الدور التمويلي لمجموعة البنك الدولي والتنمية المستدامة؛
- محدودية الدراسات السابقة التي تناولت الدور التنموي لمجموعة البنك الدولي؛
- صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات والبيانات حول واقع عمل مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة بمنطقة افريقيا جنوب الصحراء مما كلّفنا وقتا وجهدا إضافيا؛
- صعوبة عملية التحليل في بعض الأحيان، ذلك أن بعض الإحصائيات لا تتوفر بنفس التسلسل الزمني، كما توجد اختلافات في البيانات بين الهيئات المحلية التي تصدرها، والأرقام الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية، مما اضطرنا إلى محاولة التوفيق والترجيح بين مختلف تلك البيانات.

الفصـــل الأول

الفصل الأول: التمويل الدولي للتنمية المستدامة

تمهيد

مع بداية القرن 21 إعترف قادة العالم بمشكلة الاستدامة العالمية، حيث أصبحت موضوع نقاش مشترك بين العلماء والمفكرين في مختلف المحافل الدولية، فقد شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية أزمات بيئية خطيرة، مثل اختلال التنوع البيولوجي وتقلص المساحات الغابية وتلوث الهواء والماء والتغيرات المناخية، هذه الوضعية البيئية المزرية جعلت هيئة الأمم المتحدة تدق ناقوس الخطر، حيث توصلت دول العالم إلى إجماع حول انتقاد نموذج التنمية المتبع" نموذج الحداثة" الذي نتج عنه نمط حياة استهلاكي يقوم على الاستعمال التبديدي للموارد المتاحة. ومع تزايد الوعي البيئي لدول العالم والإجماع على تبنّي منهج جديد يكون بديلا لنموذج الحداثة ظهر مفهوم التنمية المستدامة إلى الواجهة، حيث تسابقت دول العالم إلى تبنيه تحت مظلة ورعاية هيئة الأمم المتحدة.

وبتبني نهج التنمية المستدامة برزت إشكالية تمويل المشاريع والخطط والبرامج التي تجسد أهدافها وغاياتها مما استدعى البحث عن سبل للتمويل الخارجي خصوصا في ظل ندرة الموارد المالية الذاتية لمجموعة الدول المنخفضة الدخل، وفي ظل هذه المعضلة برزت عدة خيارات على الصعيد الدولي كحلول لمشكلة العجز التمويلي وكان من بينها الاستثمار الاجنبي المباشر والقروض والمعونات التي أشرفت على إدارتها وتنظيمها هيئات تمويل دولية وإقليمية مختصة، وهو ما سيتم التفصيل فيه في هذا الفصل من خلال تناول النقاط الآتية:

- الإطار النظري للتنمية المستدامة؛
- التمويل الدولي ومبررات اللجوء إليه؛
- أشكال التمويل الدولي للتنمية المستدامة؛
- هيئات التمويل الدولي للتنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

مـــر مفهوم التنمية بعدة مراحل، فقد بدى مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي وكان الهدف هو تحقيق مكسب مادي يتمثل في تحقيق معدلات مرتفعة لدخل الفرد، ومع مرور الوقت تأكدت الدول وخاصة النامية منها أن هذا المفهوم يعبر عن قصور حيث أن ما تحتاجه هذه الدول يتعدى الهدف الاقتصادي. هذا ما دفع بالاقتصاديين لطرح عدة بدائل وتطويرات لمفهوم التنمية إلى أن استقرت عند مفهوم التنمية المستدامة الذي يأخذ الاعتبارات الاجتماعية والبيئة في الحسبان وفي ما يأتي سوف نتناول السياق التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الأول:السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة

بدأ الاهتمام بالجوانب البيئية في تقرير نادي روما الذي صدر سنة 1972، والذي نبه إلى أنه خلال القرن 21 سوف تكون هناك اختلالات كبير فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والسلامة البيئية، ونبه إلى أن هذه الاختلالات سوف تؤثر على الأجيال القادمة[1].

ولأول مرة برز الاهتمام ضرورة الربط بين البيئة والتنمية خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المحتدة،و الذي يعد بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة أو ما اتفق علية بالتنمية الملائمة للبيئة[2]، وقد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية وهي[3]: « Rapport of the united nation concern on the Human environment » تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها، ومن بين المبادئ التي اعتمدت في هذا المؤتمر:

– **المبدأ (1):** للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة وفي بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وبتحقيق الرفاه؛

– **المبدأ (5):** استغلال الموارد غير المتجددة للأرض على نحو يصونها من النفاذ في المستقبل ويكفل إشراك البشرية قاطبة في الاستفادة من هذا الاستغلال؛

– **المبدأ (8):** للتنمية الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية أهمية أساسية لضمان بيئة مواتية لعيش الإنسان وعمله.

---

[1] J. Ernult Et Ashta, **Développement Durable, Responsabilité Sociétale De L'entreprise**, Théorie Des Parties Prenantes: Evolution Et Perspectives, Cahiers Du CEREN21, Groupe ESC Dijon Bourgogne, France,2007,P6

[2] رشيد الحمد و محمدسعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص: 24، ومحمد كنفوش. **الإقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، ، جامعة البليدة، 2005، ص:25.

[3] زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، ، جامعة الجزائر، 2005.

ولأول مرة أستعمل مصطلح التنمية المستدامة في تقرير الإتحاد العالمي للحفاظ على البيئة، حيث نشر سنة 1980 تقرير حول الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة والذي تطرق إلى الجوانب المتعلقة البيئة في العملية التنموية[1].

وكان أول تعريف وضع للتنمية المستدامة هو الذي أصدرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي أنشأت سنة 1983 من طرف هيئة الأمم المتحدة، فقد كلفت هذه اللجنة بصياغة اقتراحات للتنمية بعيدة المدى[2]، وإقرار طرق ووسائل تمكن المجتمع الدولي من التعامل مع المشاكل البيئية بطرقة أكثر فاعلية، فقد أصدرت هذه اللجنة تقريرها سنة 1987 تحت عنوان"**مستقبلنا المشترك**" تطرقت فيه إلى التنمية المستدامة بشكل مفصل حيث أكدت أن التنمية لا يمكن أن تستمر دول أخذ المشاكل البيئية التي تنجم عن العملية التنموية بالحسبان كما تطرقت إلى وجوم محاربة كل أشكال الفقر في العالم.

ويلفت التقرير عناية العلماء إلى التراجع عن الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والتوجه إلى بعض المشاكل العاجلة والمعقدة والتي تتعلق أساسا بزيادة حرارة الأرض والخطر الذي يهدد طبقة الأوزون وظاهرة التصحر التي تلتهم الكثير من الأراضي الزراعية، هذه المشاكل التي كانت تبدوا من اهتمامات الدول المتقدمة فقط، ولكنها صارت تهم الدول النامية كذلك لما سوف تعانيه جراء هذه المخاطر[3].

وفي سنة 1992 عقد مؤتمر التنمية والبيئة في مدينة **ريو دي جانيرو** بالبرازيل عرف هذا المؤتمر باسم "**قمة الأرض**" وهذه التسمية تدل على أهميته العالمية[4]، فقد حضره أكثر من 40000 شخص و108 رئيس دولة من 172 دولة مشاركة في المؤتمر.

تناول هذا المؤتمر التنمية المستدامة بصورة واضحة من خلال بعض المبادئ التي خرج بها من خلال التأكيد على أنه وجب القيام بالتنمية التي تتحقق على نحو متساو بين الأجيال الحالية والمستقبلية، كما أنه أشار إلى أن حماية البيئة جزء لا يتجزأ، ولا يمكن عزلها عند القيام بالعمل التنموي[5].

وقد خرج المؤتمر بمجموعة من النتائج المهمة منها بعض الاتفاقيات:

- اتفاقية متعلقة بالتغيير المناخي و التنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث؛
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم؛

---

[1] Catherine Aubertin Et Frank Dominique Vivie, **Le Développement Durable Enjeux Politiques Economique Et Sociaux, La Documentation Française**, IRD, Paris, 2005, P.45

[2] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، 1989، ص: 13.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص: 15- 16.

[4] Tracey strange et Anne Baley ,le développement durable. OCED. France. 2008 .p31

[5] حبابة عبد الله و بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية**، المؤسسة الجامعية، الجزائر، 2009، ص: 323.

– الأجندة 21، خطة عمل تسمح من شأنها أن تجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الحادي و العشرون؛

إعلان ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محدّدة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال[1].

– **قمة جوهانسبورغ:** عقدت القمة في أوت 1992 حضرها 100 رئيس دولة[2]، تمت فيها مراجعة حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة منذ انطلاقها بشكل رسمي سنة 1987، خرجت بالعديد من النتائج أهمها[3]:

- ✓ الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو سنة 1992؛
- ✓ إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر (وهي قرارات غير ملزمة)؛
- ✓ التعهد بخفض عدد السكان المحرومين من المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي بمقدار النصف بحلول عام 2015؛
- ✓ إطلاق الاتحاد الأوربي مبادرة المياه من أجل الحياة؛
- ✓ التعهد بزيادة استخدام الطاقة النظيفة؛
- ✓ وافقت القمة على انه يتعين استخدام الكيمياويات وتصنيعها بطرق لا تضر بالصحة والبيئة بحلول عام 2020؛
- ✓ الالتزام بتمويل الزراعة المستدامة؛
- ✓ تعهدت الدول بخفض إهلاك التنوع البيئي والتقليل من معدل انقراض الأنواع النباتية والحيوانية.

وفي سنة 1995 عقد في برلين أول مؤتمر للأطراف الموقعة على معاهدة المناخ، حيث توصل هذا المؤتمر إلى التأكيد على أن معدل درجة حرارة الأرض مستمر في الارتفاع[4].

– **مؤتمر الألفية للأمم المتحدة وأهداف التنمية الجديدة:** عقدت قمة الألفية في نيويورك في الفترة 6 إلى8 سبتمبر 2000 حضرها 147 رئس دولة من الدول الأعضاء خرج المشاركون في القمة بما أطلق عليه **أهداف التنمية للألفية** تعهدت فيه الدول بتحمل المسؤولية الجماعية في الحفاظ عل الكرامة الإنسانية والمساواة، كما

[1] Jean – Marie Harribey, **le développement soutenable**, Economica, Paris 1998, P8.

[2] بوراس عصام، **المياه والتنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، جامعة باجي مختار عنابة، 2009، ص: 46.

[3] خبابة عبد الله و بوقرة رابح، **مرجع سابق**، ص ص: 78-79.

[4] عبد القادر بلخضر، **استراتيجيات الطاقة و إمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص ص: 92-93.

تعهدوا بتحقيق بعض الأهداف وفق مدة زمنية محددة[1]، وأصبحت أهداف الألفية هي الأهداف الرئيسية لدول العالم في القرن الحالي.

لقد لعبت هذه القمم والمؤتمرات العالمية دورا أساسيا في انتشار وتوسيع فكرة التنمية المستدامة على المستوى العلمي، فقد أدت إلى أن أصبحت الدول تقوم بالتخطيط للتنمية على أساس فكرة التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

هناك الكثير من التعريفات التي وضعت للتنمية المستدامة، حيث نجد أن كل تعريف يعني بجانب أو بهدف معين وحسب توجهات واضع التعريف، فقد قسمت بعض التقارير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات اقتصادية، بيئية، اجتماعية وتكنولوجية.

– **التعريف الاقتصادي**: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد مع إحداث آليات للتغيير الجذري للأنماط الإنتاجية والاستهلاكية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحدّ من الفقر[2].

– **التعريف الاجتماعي**: حيث تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف وتقليص الهجرة نحو المدن وتوفير مناصب الشغل.

– **التعريف البيئي** :التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية لإنتاج الغذاء، والتي تعتمد على التقنيات النظيفة غير المضرة للبيئة.

ورغم تعدد التعريفات إلا أن أهم تعريف للتنمية المستدامة هو الذي وضعته لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المحتدة والمعروفة بلجنة **Bruntdland** حيث تعرف التنمية المستدامة بأنها: "**التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها**"[3].

إن تعريف التنمية المستدامة يتمحور حول نقطتين رئيسيتين هما:

– **استدامة الموارد الطبيعية**: عدم استخدام الأجيال الحاضرة البيئة والموارد الطبيعية وكأنها المالك الوحيد لها، وعدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة فإذا استنزفت الموارد ا الطبيعية وتدهورت، فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة.

– **صيانة الموارد الطبيعية وتعزيزها**: حتى يمكن تحسين نوعية الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية[1].

---

[1] باتر محمد علي وردم، **مرجع سابق**، ص: 155.

[2] بوعشة مبارك، **التنمية المستدامة–مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم، مؤتمر التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد**، سطيف، 2008، ص: 3.

[3] Marie-Claude SMOUTS, **Le développement durable**, Cursus,2é édition. Paris, 2008, P. 13.

والتنمية المستدامة، في ضوء الدراسة السابقة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي، والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

لقد ساهمت مختلف التعاريف التي وردت في مضمون التنمية المستدامة في إبراز أهم خصائصها، في حين جاءت الأجندة 21 بمجموعة من المبادئ الأساسية لتوجيه الأطراف الفاعلة نحو تفعيل التنمية المستدامة، كما أن المتمعن في عملية التنمية المستدامة يجدها تنطوي على مجموعة من الأهداف والغايات. كل هذا سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

أولا: مبادئ التنمية المستدامة

تبنى البنك الدولي عقيدة بيئية شاملة تقوم على عدة مبادئ أساسية هي[2]:

– **المبدأ الأول تحديد الأولويات بعناية:** إن الأعباء المالية الكبيرة بل وندرة الموارد المالية أحيانا مع الآثار البيئية الناجمة عن المشاريع الصناعية يحتم التشديد في اختيار الأولويات، حيث تضع الدول خطط قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والتكنولوجية قصد تحييد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

– **المبدأ الثاني الاستفادة من كل دولار:** إن اعتماد سياسات بيئية ناجحة عادة ما يكون مكلفا، هذا لا يساعد الدول النامية بسبب قلة الموارد ومن هنا بدأ التركيز على عامل التكلفة أي بذل المزيد من الجهود قصد إيجاد طرق اقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية.

– **المبدأ الثالث:استخدام أدوات السوق:** تقوم النظم الضريبية الحديثة بفرض ضرائب بيئية في محاولة للحد من الإنبعاثات الملوثة للبيئة. هذا ما يشجع على استخدام طاقة صديق للبيئة مثلا تقوم الصين بفرض رسوم على انبعاث ثاني أكسيد الكربون وتقوم ماليزيا وتايلندا بفرض رسوم على النفايات،كما تضع دول أخرى حوافز للمؤسسات التي تسعى للتقليل من الأخطار البيئية.

– **المبدأ الرابع العمل مع القطاع الخاص:** يتحتم على الدول إشراك القطاع الخاص لا يوفره من موارد مالية وخبرات فنية توسع القاعدة الاستثمارية، كما يجب على الحكومات تشجيع القطاع الخاص على القيام بتحسينات في أنظمتها البيئية من خلال الحصول على علامة الجودة الإيزو 14000.

---

[1] عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008، ص: 39.

[2] حبابة عبد الله وبوقرة رابح، **مرجع سابق**، ص: 332.

– **المبدأ الخامس المشاركة الشعبية:** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر مشاركة الجماهير في وضع الخطط التنموية والمشاركة فيها وهي تسمى التنمية من أسفل فالجماهير تعلب دورا كبيرا في المحافظة على البيئة وترشيد الاستهلاك، كما إن المجالس المحلية والجمعيات والمنظمات الأهلية يمكن أن تلعب نفس الدور لما تتمتع به من تنظيم و التمتع بزمام المبادرة والمعرفة بأولويات واحتياجات المجتمع، ويتلخص دور المشاركة الشعبية في[1]:

- ✓ الحد من زيادة درجة حرارة الأرض من خلال ترشيد استهلاك الطاقة؛
- ✓ الإدارة البيئية من خلال الحد من تلويث البيئة؛
- ✓ الحد من انبعاث كلوروفلور الكربون chlorofluorocarbons[2] المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون عن طريق عدم استهلاك المواد المصنعة التي تحتوى على هذه المادة؛
- ✓ تحفيظ استهلاك المشتقات البترولية من خلال استخدام وسائل النقل العامة مما يقلل من تلوث الهواء.

– **المبدأ السادس استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لتنفيذ خطط تنموية على اعتبار أن البيئة الإنسانية تمثل جزا أو نظاما فرعيا من مجموع الأنظمة في الكون وأن أي تغير يحدث في أي نظام فرعي يؤثر على باقي الأنظمة الفرعية، فالتنمية المستدامة تعمل على ضمان توازن الحياة على الكرة الأرضية[3].

كما أن هذا الأسلوب على تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها دون إعطاء الأولوية لبعد سواء كان بيئي أو اقتصادي أو اجتماعي بل توفق بينها.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين حياة الناس فهي تعتبر الإنسان الهدف الاسمي لها وهناك عدة أهداف لتحقيق ذلك منها:

– **إحترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام[4].

---

[1] جمال علاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق، الأردن، 2010، ص: 132.

[2] عثمان غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة،فلسفتها ،أساليب تخطيطها ،أدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2007، ص: 32.

[3] جمال علاوة وعلي صالح، **مرجع سابق**، ص، 132.

[4] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سابق**، ص ص: 28_30.

– **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:** وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

– **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:**تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني[1].

– **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:**تحاول التنمية توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها، يحدث ذلك عن طريق الشراكة وتبادل الخبرات والتعليم والتدريب والبحث عن أساليب جديدة[2].

– **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:**وبطريقة تلائم إمكانيته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئة ووضع الحلول المناسبة لها.

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها

الملاحظ من خلال التطرق لتطور مفهوم التنمية المستدامة هو أن هذه الأخيرة تتضمن أبعادا متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها، والتفاعل بين هذه الأبعاد من شأنه أن يساهم في تحقيق تطور ملحوظ بالنسبة للتنمية المستهدفة، إلا أن المشكل الأساسي الذي يطرح نفسه هو تحديد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس التنمية المستدامة والمعايير التي تبنى عليها، كل هذا بغية قياس وتقدير أهداف التنمية المستدامة المنشودة.

[1] محمد مصطفى الأسعد، **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2000، ص: 22.

[2] بوهزة محمد وبن سديرة عمر، **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة حالة الجزائر**، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 2008، ص: 300.

أولا: أبعـــاد التنمية المســـتدامة

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة للتنمية المستدامة أنها تتضمن أبعدا متعددة ومتداخلة فيما بينها، تساهم مجتمعة في تحقيق الأهداف التنموية، حيث تتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية والشكل الموالي يبين تكامل هذه الأبعاد.

الشكل (1-1): تكامل أبعاد التنمية المستدامة

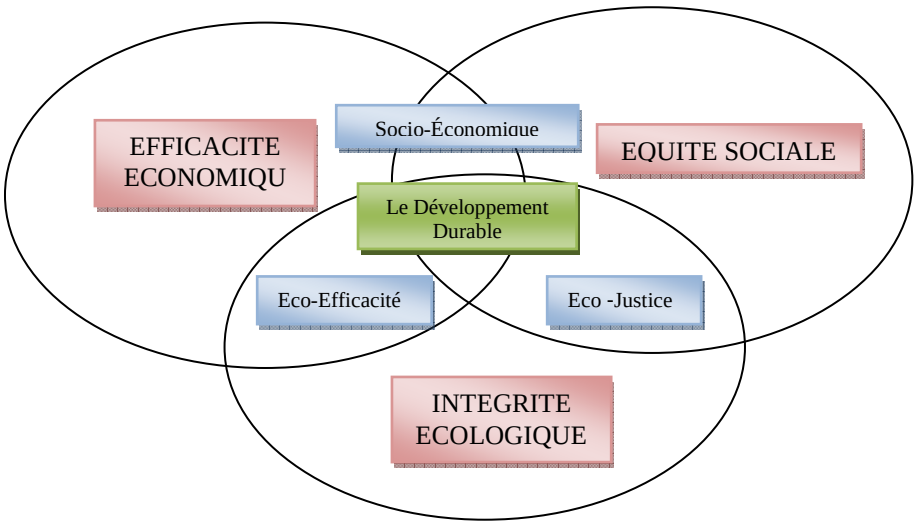

Source: louis Guay et autres, **les enjeux et les défis du développement durable**, les presses de l'université Laval canada. 2004.p.16.

1. البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي حول الانعكاسات الحالية والمستقبلية للتنمية الاقتصادية على البيئة والمجتمع، وهناك عدة اعتبارات تتمحور حول البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وتتمثل في مايلي[1]:

– **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية** :نلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستهلكون بكميات تفوق بكثير ما يستهلكه سكان الدول النامية ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

– **الحد من استنزاف الموارد الطبيعية:** تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان المتقدمة إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

[1] عثمان غنيم،ماجدة أبو زنط، **مرجع سابق**، ص: 39.

– **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها الكبير والمتزايد من الموارد الطبيعية مثل المحروقات الذي يؤدي إلى إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة مع ما تسببه الدول النامية. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

– **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:** تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة في تكريس استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع، أمر حاسم في تحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية يصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية حيث أن الفآت الفقيرة والغير متعلمة أكثر استنزافا للموارد واقل تقدير للبيئة، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة[1].

– **الحد من التفاوت في المداخيل:** فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا أو للمهندسين الزراعيين العاطلين، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

– **تقليص الإنفاق العسكري:** تعنى التنمية المستدامة بتحويل الإنفاق على الإغراض العسكرية والأمنية إلى الإنفاق على الاحتياجات التنموية، بحيث يمكن ذاك من الإسراع بالتنمية.

2. البعد الاجتماعي: يمثل البعد الاجتماعي مهما في موضوع التنمية المستدامة حيث أنها تعتبر الإنسان هدف التنمية وغايتها، كما أن توسيع الخيارات الأفراد لابد أن ينطلق من هذا المنطلق وهذا ما يطلق عليه الاستدامة

[1] صالح عمر فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 3، جامعة سطيف، 2004، ص: 10.

الاجتماعية، لذا فإن هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار عندما نكون بصدد الاهتمام بالإنسان الفرد والبشر مجتمعين هي على النحو التالي[1]:

– **تثبيت النمو السكاني:** تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن وأن معدل النمو السكاني للعالم الثالث المقدر بـــ 3 % يعتبر معدل كبير يمكن أن يؤثر على مسار التنمية فيها.

– **أهمية توزيع السكان:** إن لتوزيع السكان أهميه خاصة فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير خاصة من قبيل اعتماد كل السياسات والتكنولوجيات حتى تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر[2].

– **الصحة والتعليم:**إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل ويخرجهم من الدائرة المفرغة للفقر، ووجود قوة العمل المتعلمة والفنية يساعد على التنمية الاقتصادية. ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل[3].

– **أهمية دور المرأة:** تلعب المرأة دورا مهما في التنمية المستدامة. ففي البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المترلية مباشرة. والمرأة المدبر الأول للموارد والبيئة في المترل– كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال– ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. والمرأة الأكثر تعليما تميل إلى تقليل عدد الأطفال، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة.

---

[1] Jean-Luc Dubois et François-régis Mathieu, **La dimension sociale du développement durable**, Article publié dans développement durable? Doctrines, pratique, évaluations, Editions, IRD. Paris .p.6

[2] صالح عمر فلاحي، **مرجع سابق**، ص: 11.

[3] هيئة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية**، 2009، ص: 8.

– **الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم**: التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة اتخاذ القرارات، والتخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لأن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل[1].

3. البعد البيئي: إن إشراك العوامل البيئية في اتخاذ القرارات الاقتصادية يجعل منها طويلة الأجل تأخذ في الحسبان نصيب الأجيال القادمة من الموارد والآثار الحالية على البيئة. تؤكد أهمية الممارسات البيئية تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة. ومراعاة الجانب البيئية في عملية التنمية يتطلب تفادي الأعمال التالية[2]:

– **حماية الموارد الطبيعية**: إن التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية خاصة مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، لأن في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الإنتاج.

– **صيانة المياه**: التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وتعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا، يشكل توفر المياه العذبة بكميات مناسبة ومضمونة ضرورة للصحة والإنتاج الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[3].

– **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية**: تتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكتفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني بصيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة.

---

[1] خالد مصطفى قاسم، **مرجع سابق**، ص: 33.

[2] عبد الله الحرتسي حميدة، **السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الشلف، 2005، ص: 35.

[3] باتر محمد علي وردم، **مرجع سابق**، ص: 162.

- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:**تعنى التنمية المستدامة بعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية– بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية– التي تؤدي إلى تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة[1]. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان، وتكمن مشكل في الغازات المنبعثة أنها تبقى حبيسة الأرض مما يؤدي إلى رفع درجة حرارتها أو ما يطاق عليه الصوبة الزجاجية[2].

مما تقدم نستخلص أن مفهوم التنمية المستدامة يطرح نهجا جديدا في الفكر التنموي وهو منهج يتجاوز المناهج السابقة المبني على الاعتبارات الاقتصادية فالدول في السابق كانت ننتج بأقصى طاقاتها دون الأخذ في الاعتبارات الاجتماعية أو البيئية، فالبعد الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) والبعد الاجتماعي والبشري (التنمية الاجتماعية) والبعد البيئي تشكل ركائز التنمية المستدامة.

لذا يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أبعاد هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية. حيث يوجد تكامل وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة.

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

في محاولة لقياس مدى تقدم الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضعت مؤشرات لهذا الغرض وقبل التطرق إلى هذه المؤشرات نتعرف أولا على مفهوم المؤشر.

تعريف المؤشر:هو تعبير عن رقم مطلق أو نسبي، أو تعبير لفضي عن وضع سائد أو عن حالة معينة[3]. وهناك شروط يجب توفرها في المؤشر وهي[4]:

- ✓ أن يكون دقيقا وقابلا للقياس؛
- ✓ يمكن التنبؤ به وتوقعه؛
- ✓ حساسا بمعنى استجابته للتغيرات في الخالة المعنية بالقياس؛
- ✓ عدم تحيز المؤشر أو تضليله؛
- ✓ السهولة النسبية لجمع البيانات واستخدامها؛
- ✓ السهولة بمعنى أن قياسه و تطبيقه في المجال العلمي يعد سهلا؛

[1] خالد مصطفى قاسم، **مرجع سابق**، ص: 33.

[2] عبيرات مقدم وبلخضر عبد القادر، **الطاقة وثلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 7، سطيف، 2007، ص: 48.

[3] خميس عبد الرحمان رداد، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، ليبيا، 2009، ص: 75.

[4] حرفوش سهام وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 108.

✓ أن يعكس شيئا جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأجل.

لقد جرت العديد من المحاولات لوضع عدة مؤشرات للتنمية المستدامة من عدة جهات خاصة الهيئات الدولية التي تهتم بالتنمية المستدامة مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي هذه المؤشرات لا تتعلق بالجانب التنموي المادي فقط بل تتضمن مؤشرات اجتماعية وبيئية[1].

فقد أورد أحد الكتاب مؤشر سمي بـــ "**مؤشر التقدم الأصيل**" الذي يقيس معدل الرفاه الاقتصادي ويأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية كالمشاكل الأسرية ومخلفات الوقود الأحفوري والآثار الناجمة عن الطاقة النووية[2].

جدول رقم (1-1): أمثلة لبعض مؤشرات التنمية المستدامة

طبيعة المؤشر	المــــــــــــــــــؤشــــــــــــــــــر
المؤشرات الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي؛ حصة الاستثمار من الناتج القومي الإجمالي؛ ميزان التجارة للسلع والخدمات؛ الدين/الناتج القومي الإجمالي؛ مجموع المساعدات الإنمائية؛ نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة؛ نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة؛ إعادة تدوير واستخدام النفايات.
المؤشرات الاجتماعية	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛ تفاوت الدخل-معدل البطالة؛ نسبة متوسط اجر المرأة إلى اجر الرجل؛ النسبة المئوية للأطفال دون سن ال 15 الذين خرجوا من بيوتهم؛ الحالات الغذائية للأطفال؛ متوسط العمر المتوقع عند الولادة. معدل الوفيات عند الأطفال الذين يقل سنهم عن 5 سنوات؛ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب؛ نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية لتصريف مياه المجاري؛

[1] عبد الهادي سويفي، **مرجع سابق**، ص: 113.
[2] ابراهيم العيسوي، **مرجع سابق**، ص: 135.

	التحصين ضد الأمراض المعدية بين الأطفال؛ نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية؛ نصيب الفرد من مساحة البيت؛ معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية وغير الحضرية.
المؤشرات البيئية	استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون؛ تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية؛ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة دائما؛ استخدام المبيدات الحشرية استخدام الأسمدة؛ مساحات الغابات كنسبة مئوية من المساحات الإجمالية للأراضي؛ كثافة قطع الأشجار-الأراضي المهددة بالتصحر-مجموع السكان في المناطق الساحلية؛ حجم المياه السطحية والجوفية المستخرجة كنسبة مئوية من المياه المتوفرة.
المؤشرات المؤسسية	تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة؛ عدد أجهزة الراديو و الانترانت لكل 1000 شخص؛ خطوط الهاتف الرئيسية والهاتف النقال لكل 1000 شخص؛ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: لطرش ذهبية، **متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد، سطيف، 2008، ص ص: 8.7.

المبحث الثاني : التمويل الدولي ومبررات اللجوء إليه

تصاعد الاهتمام في الوقت الحاضر بقضايا التمويل الدولي، واستحوذت هذه الموضوعات علي اهتمام واسع لدي الأوساط الأكاديمية والرسمية، وذلك لمواجهة التعاون المتعاظم بين بلدان العالم علي الصعيد الاقتصادي بجانبه التجاري والمالي، خاصة في ظل العولمة وانتشار التكتلات الاقتصادية العملاقة علي خارطة الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي

قبل أن نستعرض مفهوم التمويل الدولي ينبغي التطرق أولا إلى مفهوم التمويل بشكل عام.

أولا: تعريف التمويل

لقد عرف التمويل بأنه "إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها، وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية إذا لا قيام لأي عمل يعود بالربح أو إستثمار يغل فائدة بغير وجود رأس المال، وبقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هدف كل نشاط اقتصادي"[1].

وقد جاء كذلك تعريفه بأنه توفير المبالغ النقدية الازمة لدفع أو تطوير مشروع خاص أو عام[2].

كما عرف أيضا بأنه "الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها"[3].

من خلال هده التعريفات يمكن الاستخلاص إن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها، وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب.

ويعتبر التمويل من أهم القرارات تتخذها الدولة والتي يكون لها تأثير كبير علي سياستها المالية ونموها وتطويرها في المستقبل، فهو يمثل الركيزة الأساسية في استمرار عمليات النشاط الاقتصادي، فإذا لم تفلح الدولة في مقابلة احتياجاتها المالية من سيولة وعجزت عن الحصول علي تمويل لتغطية تلك الالتزامات فإنها تكون مهددة بخطر قد يؤدي بالنهاية إلى تصفية مشاريعها وإفلاسها.

---

[1] محمد توفيق ماضي، **تمويل المشروعات**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1972، ص: 6.

[2] حسن الهموندي، **المؤسسات الاقتصادية**، دار النهضة، لبنان، 1980، ص: 38.

[3] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 21.

ثانيا: تعريف التمويل الدولي

يقصد بالتمويل الدولي "كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وفقا لشروط يحددها سوق المال، كما يتوقف حجم التمويل الدولي علي حجم التمويل واحتياجات الدولة، أي أنه مكمل لتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية"[1].

كما ينظر إليه على أنه :"جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد، سواء كانت لأغراض تمويل الإنفاق الحكومي أو لتمويل العجز المالي"[2].

وانطلاقا مما سبق فان التمويل الدولي يمثل ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا، إذ من المعروف أن العلاقات المذكورة تأخذ بعدين رئيسين، يتمثل أولها بالجانب السلعي للاقتصاد الدولي، وثانيها هو الجانب النقدي أو المالي الذي عادة ما يرافق انسياب السلع أو الخدمات فيها بين دول العالم، إضافة إلي التدفقات الدولية لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف أنواعه.

وهكذا فإن التمويل الدولي يندرج ضمن البعد الثاني حيث تظهر أهميته كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي، والتي يمكن تصنيفها كما يلي :

- الحسابات المترتبة علي المبادلات التجارية بشقيها الصادرات والواردات (السلعة والخدمية) بين الدول المختلفة.

- التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (قروض استثمارات ...الخ)

- الالتزامات المالية علي البلدان والمترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم، كما في حالة التعويضات المالية عند حصول حرب معنية مثلا.

المطلب الثاني: أهمية التمويـــل الدولـــــي

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة والدولة المقترضة له من ناحية، و باختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى، ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي:

أولا. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية: تستهدف الدول المتلقية لرأس المال في الغالب تدعيم برامج وخطط التنمية المستدامة بمختلف أبعادها بغية رفع مستوي معيشة السكان، كما يمكن للدول الاقتراض من الخارج لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها، وسد الفجوة بين الاستثمار المطلوبة والمدخرات المحققة، فإذا

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2001، ص: 385.

[2] غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص: 255.

كانت الموارد المحلية غير كافية لتمويل برامج التنمية فان الاعتماد علي القروض والمساعدات الخارجية يصبح أمر حتمي.

كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة علي التمويل الدولي في شكل استثمارات أجنبية بما يسهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية النقص في مواردها المحلية لانجاز الحد الأدنى المطلوب من الاستثمارات الإنتاجية الضرورية للتخلص من حالة التخلف وكسر الحلقة المفرغة في عرض رأس المال[1].

ثانيا: أهمية التمويل الدولي بالنسبة للجهات المانحة: تستهدف الدول المانحة لرأس المال بمختلف أشكاله تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم بالإضافة إلي حماية مصالح بعض القطاعات في الداخل كالقطاع الزارعين الذي ينتج كميات كبيرة، بحيث يؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بأضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هده الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات.

ثالثا: أهمية التمويل الدولي علي مستوي العالمي: إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات، حيث أن أي انخفاض في مستوي السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلي انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو، فإن انخفاض حجم هدا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو، ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.

المطلب الثالث: مـــــبررات التمويـــل الدولـــي

قدم العديد من الاقتصاديين نماذج تنموية لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الدولي ومنها نماذج هارود ودومار Harrods et Domar الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال، أي على الفجوة بين الاستثمار المرغوب ومستوي الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار أو فجوة الموارد المحلية، وتجسيد هده الفجوة النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض، وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي اللازم توفيره تحقيقا لمعدل النمو المطلوب.

يعد هذا النموذج من أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية[2].

[1] ماكلوم جبلز وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، 1995، ص: 51.

[2] عرفان تقي الدين، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص: 36.

أما والت روستو Walt Rostow فقد ركز على ضرورة رفع معدل الاستثمار بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق ليصبح قادرا على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بمرحلة النمو الذاتي[1].

ويرى صامويلسن Samuelson أنه طالما هناك معوقات كثيرة أمام التكوين الرأسمالي من المصادر الحقيقية فلابد من الاعتماد على المصادر الخارجية، حيث أوضح أن المشكلة الرئيسية في العديد من البلدان النامية وخاصة في المناطق الفقيرة، حيث تتجلى ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري المتزايد أمام الحاجة إلى استثمار الموارد التي تعاني الندرة، والنتيجة هي توجه قدر ضئيل جدا من الاستثمارات لتسريع وتيرة التنمية. ويرجع بول باران Paul Baran الحاجة إلى تمويل الدولي إلي فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي عن طريق تحويله إلى الدول الاستعمارية.

وعلى نحو عام فان أهم أوجه الضياع في الادخار لدي البلدان النامية وهي :

- ✓ الاكتناز؛
- ✓ التصرف الغير عقلاني بالنقد الأجنبي؛
- ✓ الاستهلاك الغير عقلاني العام والخاص؛
- ✓ التهرب الضريبي؛
- ✓ هروب رؤوس الأموال للخارج.

كما يمكن أن نشير إلى أن فجوة الموارد المحلية التي أحطنا بها فيما تقدم ستنعكس بالنتيجة في فجوة خارجية تدعي بفجوة التجارة الخارجية، حيث يؤدي الارتفاع الكبير في النفقات المتعلقة بتسديد الواردات إلى التقليل من إمكانيات الادخار مما يدفع بالدول للحصول على رؤوس الأموال من الخارج.

ويمكن إثبات ذلك من خلال المعادلات التالية[2] :

$$Y = c + i + (x - m) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث: y تمثل الناتج القومي الإجمالي وc تمثل الاستهلاك وi الاستثمار وx الصادرات وm الواردات.

حيث أن: $Y = c + s$ 2

أي أن الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك + الادخار

وبالتعويض بين المعادلتين (1) و (2) نحصل على

$$c + i + (x - m) = c + s \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة أسيوط، 2008، ص: 163.

[2] Jean pierre fougère, Colette voisin, **système financier et monétaire international, Economica**, 3éme édition, Nathan,1994 , P.48

ومنه نجد: $I = s + (m - x)$

وكما كانت زيادة الواردات عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وأن هذا العجز يمول من خلال صافي تدفقات رأس المال الأجنبي F

حيث: $F = x - m$

ومن هذا يمكن كتابة المعادلة قبل الأخيرة على الشكل التالي: $F = I - S + M - X$

وتعني هذه المعادلة أن الاستثمارات التي ينقذها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يمكن تدبيره من المدخرات المحلية لابد وان تمول عن طريق انسياب صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة.

وكنتيجة لما سبق فإن وجود فجوتي الموارد المحلية التجارية الخارجية في الدول النامية تبرز الحاجة الماسة لتمويل الدولي لمواجهة الفجوتين وتزداد هذه الأهمية في الوقت الحاضر نتيجة العلاقات الاقتصادية المتزايدة بين الدول خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية واتجاهات العولمة المالية التي تضمنت تحرير رؤوس الأموال[1].

المبحث الثالث: أشكال التمويل الدولي للتنمية المستدامة

نظرا لنقص مصادر التمويل المحلية وقلة المدخرات، قد تحتاج العديد من الدول النامية خاصة المنخفضة الدخل للجوء إلى مصادر التمويل الدولي لسد الفجوة، ودفع عجلة التنمية المستدامة وهذه المصادر متعددة ومتنوعة نحاول إبرازها فيما يلي:

المطلب الأول: المعـــونات الأجنبيـــة

تعتبر المعونات الأجنبية من بين أهم الخيارات المتاحة أمام الدول المنخفضة الدخل لتعويض العجز التمويلي الذي تواجهه في تجسيد خططها التنموية وهو ما سيتم التفصيل فيه في هذا المطلب.

أولا: مفهوم المعونات الأجنبية

تعتبر المعونات الأجنبية كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط وقواعد ميسرة بعيدا عن القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقا لظروف السوق، فهي تتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية ذات الطابع الاقتصادي، والتي تنطوي على تحويل المواد من الدول الغنية إلى الدول الأقل نموا[2].

وتأخذ المعونات الأجنبية صورا مختلفة نذكر منها:

---

[1] أشرف سليمان حميدة الصوفي، **التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة قالمة، 2006، ص :6 .

[2] يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص: 08.

– **المنـــح:** وهي عبارة عن التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواء لاعتبارات سياسية؛

– **القروض الميسرة:** وهي القروض التي تحكمها قواعد وشروط تختلف عن مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية سواء من ناحية أسعار الفائدة التي تقل عن المعدلات العادية، أو من ناحية مدة السداد التي تكون عادة أطول؛

– **معونات نقدية:** وتكون في صورة اعتمادات نقدية تمنح بشروط معينة، وعادة ما تكون بعملة الدولة المانحة؛

– **معونات عينية:** من بين ابرز أشكالها معونات السلع الغذائية؛

– **معونات فنية:** وهي عبارة عن تقديم خبرات فنية متخصصة وإقامة المراكز التدريبية لضمان ارتفاع كفاءة استخدام الاعتمادات المالية والمعدات الحديثة التي تتضمنها برامج المعونات فنية متخصصة وإقامة المراكز التدريبية لضمان ارتفاع كفاءة استخدام الاعتمادات المالية والمعدات الحديثة التي تتضمنها برامج المعونات[1]؛

– **معونات غير مباشرة:** وتكون في شكل منح التعريفات الجمركية التفضيلية والإعفاءات التي تقدمها الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية، على نحو يسمح لهذه الأخيرة بتخفيض تكاليف أسعار منتجاتها في أسواق الدول المتقدمة وتحقيق هوامش ربح على مما لو لم تستفد من هذه الميزات الجمركية؛

– **معونات ثنائية:**وتتمثل في المساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى حيث تقوم الدول المتقدمة بتقديم مساعدات إنمائية في شكل قروض ميسرة ومنح ومساعدات فنية ومالية إلى العديد من الدول النامية بموجب اتفاقيات ثنائية؛

– **معونات متعددة الأطراف:** وتتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة وتجارية للدول النامية وبعكس المساعدات الثنائية التي يزداد ارتباطها بالاعتبارات السياسية يزداد ارتباط الأنشطة التمويلية للمؤسسات المتعددة الأطراف بالاعتبارات الإنسانية.

ثانيا: دوافع المعونات الأجنبية

يمكن أن نوجز أهم دوافع المعونات الأجنبية في النقاط التالية:

– توفير المساعدات للدول النامية الأقل دخلا بسبب ضعف قدرة هذه الدول المنخفضة جدا في الحصول على التمويل الدولي من خلال الأشكال الأخرى، ولذلك فان المنح والمعونات الرسمية المقدمة لها تشكل أكثر من 80% من التمويل الدولي لهذه الدول.

[1] حرفوش سهام، **واقع وآثار التمويل الدولي على الدول النامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، جامعة سطيف، 2005/2004، ص: 09.

- الحفاظ على الروابط التاريخية والثقافية وروابط الجوار ومبدأ الأخوة والتضامن، حيث اتجهت المعونات الأمريكية مثلا إلى دول أمريكا اللاتينية والمعونات الفرنسية إلى الدول الفرانكفونية، والمعونات البريطانية إلى دول الكومنولث.

- الدوافع الإنسانية التي تدفع بعض الدول والهيئات الدولية إلى تقديم المنح والمعونات الرسمية لمعالجة ظروف وأوضاع خاصة تعيشها بعض الدول النامية كالمجاعات وحالات الجفاف والحروب وغيرها.

- تعزيز المصالح السياسية والإستراتيجية بين الدول المانحة للمعونة والدول المتلقية لها، ويتأكد هذا الدافع في ارتفاع حصة إسرائيل ومصر من المساعدات الأمريكية[1].

- زيادة قدرة الدول النامية على الاستيراد من الدول المتقدمة، وهو ما يشجع إنتاج هذه الأخيرة على التوسع من خلال تصريف فائض الإنتاج، حيث غالبا ما تكون هذه المساعدات مشروطة بشراء السلع والخدمات من الدول المانحة لها.

ثالثا: تطور تدفقات المعونات الأجنبية على المستوى العالمي

استمرت المساعدات الإنمائية المقدمة للدول النامية التي تشكل فيها لجنة المساعدات الإنمائية الحصة الكبرى منها بالتزايد خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين إلى غاية العقد الماضي من الألفية الجديدة.

1. الحجم المطلق للمساعدات الإنمائية

بلغ حجم المساعدات الإنمائية سنة 2009 حوالي 119,6 مليار دولار على المستوى العالمي، وقد شهدت هذه المساعدات خلال الفترة 1970_2008 تذبذبا حسب طبيعة الدولة المانحة. والجدول رقم (1-2) يبين المتوسط السنوي لحجم المساعدات الإنمائية الرسمية للجهات المانحة خلال الفترة 1970_2008.

جدول رقم (1-2): المتوسط السنوي لحجم المساعدات الإنمائية الرسمية للجهات المانحة خلال الفترة 1970-2008.

(المبالغ: بالمليون دولار أمريكي)

الدولـــة	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2008-2000
استراليا	1217	1219	1278	1757
بلجيكا	801	862	716	1268
كندا	1612	2144	2342	2627
فرنسا	4213	6690	7936	6459

[1] فليح حسين خلف، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص ص: 236-237.

ألمانيا	3709	5479	5554	6239
اليابان	3180	5574	7673	6870
ايطاليا	367	2343	2062	1456
السويد	864	1455	1695	2474
المملكة المتحدة	3474	2931	3019	6465
الو.م.أ	9649	10905	9429	17345

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على الموقع الالكتروني: www.ocde.org

انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ التباين الملحوظ في حجم المساعدات الإنمائية، وهذا راجع لاختلاف حجم اقتصاديات الدول المانحة، وسياساتها في مجال تقديم حجم المساعدات.

2. نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الناتج القومي الإجمالي

كانت فكرة وجوب تقديم الدول الغنية 0.7 % من إجمالي ناتجها القومي للتنمية العالمية، قد اقترحت أول مرة عام 1969 في " **تقرير شركاء التنمية** " بحيث أصبح هذا الرقم غاية مرجعية للمساعدات الإنمائية الرسمية. على الرغم من الوعود البراقة التي أطلقتها الدول الغنية لمساعدة الدول النامية إلا أن التطبيق العملي يشير إلى أن هذه النسبة ليست إلا مطلبا لا واقعا ملموسا حيث مازالت المساعدات الإنمائية اقل بكثير من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة والمتمثل 0.7 % من الناتج القومي الإجمالي للجهات المانحة[1].

والشكل الموالي يوضح نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي لمجموعة دول لجنة المساعدات الإنمائية DAC في 2009.

[1] Nations Unies, **Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement**, Rapport 2010, P.67

شكل رقم (1-2): المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي لمجموعة دول لجنة المساعدات الإنمائية DAC في 2009.

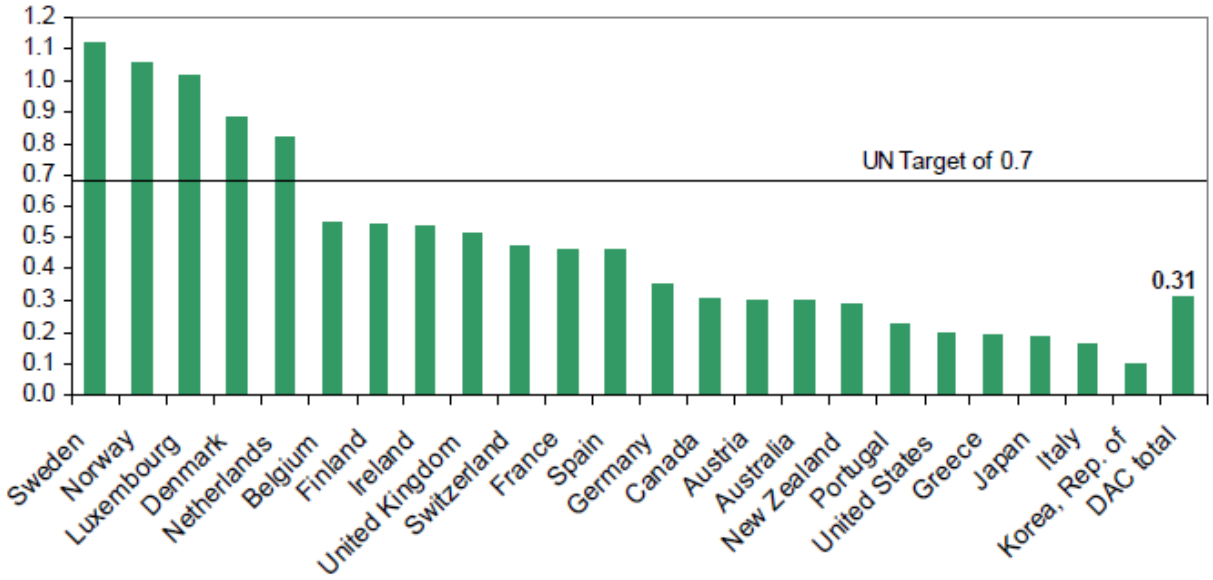

Source: jomo kwame sundaram, **keeping the promise**, mdg gop taske force, report 2010, p.14.

نلاحظ من الشكل أعلاه بأن مجموعة دول لجنة مساعدة التنمية لم تصل إلى النسبة المحددة كهدف للمساعدات الإنمائية الدولية البالغة 0.7 % وهناك خمسة دول فقط من بين 22 دولة عضو في لجنة المساعدات الإنمائية قد حققت أو تجاوزت الهدف المحدد، وهي: الدانمارك، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، السويد. وتجدر الإشارة إلى أن المساعدات الإنمائية التي تقدمها الو.م. أ لا تتجاوز 0.2 % من الناتج القومي الأمريكي وهو ما يقل عن ربع الهدف العالمي وهذا ما يتباين مع نسبة 4.3 % التي تنفقها الو.م أعلى الأغراض العسكرية[1].

وبشكل عام فان ما تقدمه الدول المانحة من مساعدات إنمائية مازال بعيدا من الهدف المنشود دوليا وهو 0.7 % حيث يناهز المعدل الحالي اقل من نصف هذه النسبة.

3. التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية الدولية

يشير التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية بان النصيب الأكبر من هذه المساعدات يذهب إلى الدول الإفريقية والآسيوية خاصة للدول الأكثر فقرا منها. والشكل الموالي يوضح المساعدات الإنمائية الرسمية جغرافيا على المستوى العالمي خلال الفترة 1990- 2008.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، 2010، ص: 206.

شكل رقم (1-3): المساعدات الإنمائية الرسمية جغرافيا على المستوى العالمي خلال الفترة 1990- 2008.

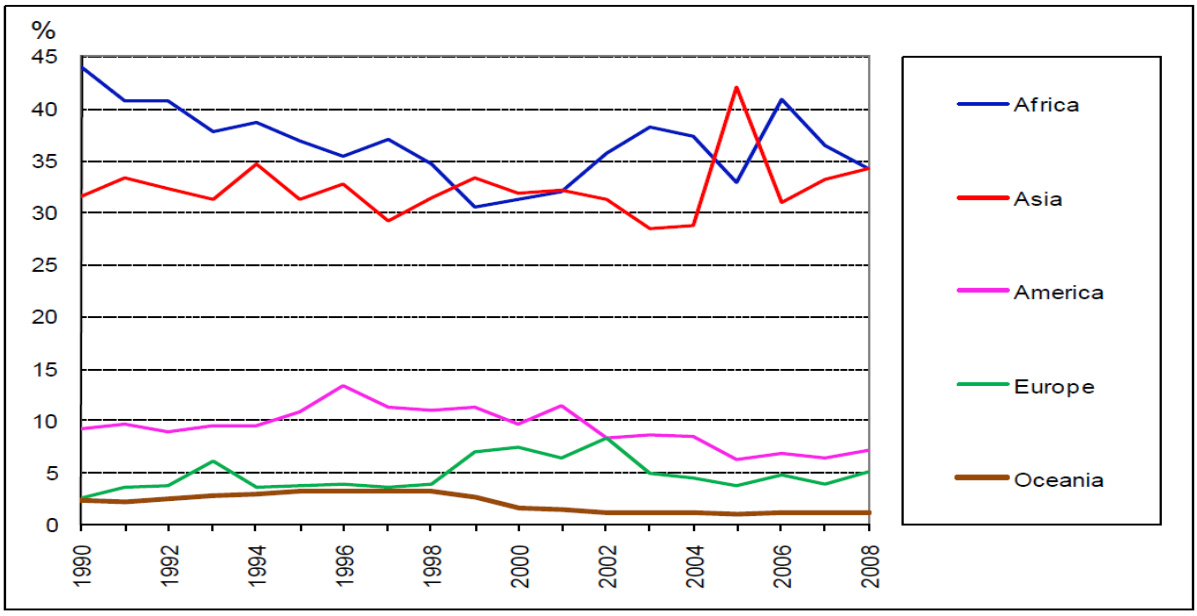

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على الموقع الالكتروني: www.oced.org

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تدفقات المعونات الأجنبية ترتكز أساسا في الدول النامية الأكثر فقرا في منطقتي إفريقيا وآسيا بنسبة تقارب 75 % من حجم المعونات الإنمائية على المستوى العالمي خلال الفترة 1990-2008 وهذا راجع إلى الأوضاع المزرية التي تعيشها هذه المناطق، كتدني مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والمديونية وانتشار الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين والكوارث الطبيعية.

وعلى الرغم من الوعود التي تقدمها الدول الغنية خاصة بعد مؤتمر الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر 2000 إلا أن اتجاهات المعونات الأجنبية سجلت انخفاضا في اغلب الفترات.

رابعا: تقييـــم المعونـــات الأجنبـــية

تعتبر المعونات الأجنبية مصدرا مهما لتمويل التنمية المستدامة في الدول النامية خاصة المنخفضة الدخل منها ذالك أنها تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تسهم في تحديث الهياكل والبنى التحتية وتساعد على توفير الخبرة والمشورة الفنية مما يؤدي إلى تحسين آراء السياسات والبرامج المحلية.

غير أنها لا تخلو من النقائص فقد رافق سجل المعونات الأجنبية سلبيا عديدة من أبرزها هيمنة العوامل السياسية على المعونات الإنمائية الدولية وسوء توزيعها كما أن جزء مهم منها يوجه للأغراض العسكرية على حساب التنمية البشرية، بالإضافة إلى ذلك فان ما تقدمه الدول المانحة من مساعدات إنمائية مازال بعيدا الهدف المحدد دوليا 0.7 % من الناتج القومي الإجمالي للدول الغنية.

المطلب الثاني: القـــروض الخـــارجـــية

تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأكبر من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية.

أولا. مفهوم القروض الخارجية

يقصد بها تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تحصل عليها الدولة من الخارج، سواء كان الدائن دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة مصرفية، وهنا تلتزم الدولة بسداد قيمة القروض في آجال محددة، فضلا عن تعهدها بسداد الفوائد المستحقة على القروض[1].

كما تعرف أيضا على أنها تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة[2].

انطلاقا مما سبق يتضح أن القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية على القطر المستفيد منها، وتتمثل هذه الالتزامات بحتمية سداد أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن آجال يحددها الطرفين المتعاقدين.

وعموما تتجه الدولة إلى عقد القروض الخارجية نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، وإما لعدم كفاية حصيلة الدولة من العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها[3].

ثانيا. أنواع القروض الخارجية

تأخذ القروض الخارجية أشكالا متعددة ومعايير مختلفة منها :

1.حسب فترة السداد :و تشمل ثلاثة أنواع:

أ. القروض الخارجية طويلة الأجل: حيث يمتد أجل سدادها لأكثر من خمس سنوات.

ب. القروض الخارجية متوسطة الأجل: حيث تكون مدتها أكثر من سنة واقل من خمس سنوات.

ج. القروض الخارجية قصيرة الأجل: حيث يستحق سداد هذه القروض خلال فترة سنة واحدة أو اقل.

2. حسب طبيعة استخدامها : وتشمل ثلاثة أنواع:

أ. القروض الخارجية للأغراض الاقتصادية: وتستخدم لأغراض عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

ب. القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: حيث تستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي من قبل البلد المقترض، وتكون في صورة قروض عينية أو نقدية.

---

[1] أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، **الاقتصاد المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص: 287.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997، ص: 415.

[3] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 307.

ج. القروض الخارجية للأغراض العسكرية: حيث تكون موجهة للأغراض العسكرية البحتة، فهي لا تحقق أي مردود اقتصادي باعتبار أن المجال الذي تستخدم فيه هذه القروض غير إنتاجي.

3. حسب شروط تقديمها : وتشمل نوعين:

أ. القروض السهلة: وتعقد بشروط ميسرة حيث تتضمن آجالا طويلة ضالة في معدلات الفائدة[1].

ب. القروض الصعبة: وتتسم بقصر فترتي الاستحقاق والسماح وارتفاع معدلات الفائدة عليها أي وفقا لشروط التي تحددها أسواق رأس المال.

4.حسب مصادرها :وتشمل نوعين وهما :

أ. القروض الرسمية: حيث يتم تقديمها إما في شكل قروض ثنائية يتم المتعاقد عليها بين البلد المقرض والبلد المقترض بشكل رسمي، وغالبا ما تسود عملية تقديم هذه القروض اعتبارات سياسية قد تغلب على الإعتبارات الاقتصادية، وإما في شكل قروض متعددة الأطراف تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية إلى البلدان المقترضة[2].

ب. القروض الخاصة :حيث تقدمها المصادر الخاصة غير الرسمية وعادة تكون قصيرة الأجل بمعدلات فائدة مرتفعة كقروض المصدرين وقروض البنوك التجارية.

ثالثا: مشكلة المديونية الخارجية في البلدان النامية

ما زالت الديون الخارجية تتمثل أحد اخطر المشكلات التي تواجه البلدان المدينة والدائمة عل حد سواء، وقد انفجرت هذه الأزمة حين تجاوزت الالتزامات الخارجية لبعض الدول المدينة قدرتها على السداد والبداية كانت مع إعلان المكسيك توقفها عن دفع دينها الخارجي سنة 1982.

ويمكن إرجاع مشكلة تفاقم المديونية الخارجية في البلدان النامية إلى نوعين من الأسباب وهي:

1. أسباب داخلية: ومن بينها مايلي:

أ. العجز المستمر في الموازنة العامة: حيث أن السياسة المالية التوسعية والمعتمدة في العديد من البلدان النامية تؤدي إلى زيادة الدخل، مما يترتب عليه زيادة في الطلب على النقود مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، وبالتالي انخفاض الاستثمار، ومن جهة أخرى تؤدي زيادة القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للحكومة إلى توسيع القاعدة النقدية، وعن طريق طلب نقدي كلي أكبر على السلع والخدمات ترتفع الأسعار، فتصبح

[1] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص: 53.

[2] عرفات تقي الدين، **مرجع سابق**، ص:71.

الأسعار المحلية أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، لذا نرى أن العجز في الموازنة العامة قد أدى إلى زيادة الدين العام الداخلي والخارجي على حد سواء.

ب. العجز في ميزان المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات: حيث ومن خلال دراسة للتجارة الخارجية للدول النامية نلاحظ الاعتماد الكبير لهذه الدول على العوامل الخارجية للتنمية، فالتركيز المرتفع في صادرات هذه الدول للمنتجات الأولية والمواد الخام عرض هذه الصادرات إلى تقلبات مستمرة في الأسعار، الأمر الذي يؤدي بشكل مباشر إلى الـــتأثير على ميزان المدفوعات للدول النامية، ومن ثمة الميل إلى الاستدانة من ناحية، ويؤدي أيضا إلى إضعاف قدرة هذه البلدان على الوفاء بأعباء ديونها من ناحية أخرى.

2. أسباب خارجية: ومن أهم العوامل ذات البعد الدوالي ارتفاع أسعار الفائدة وكذا تدهور شرط التبادل وزيادة الاعتماد على القروض التجارية وانخفاض معونة البلدان الصناعية.

أ. معدل التبادل الدولي: حيث أن البلدان النامية تعتبر سوقا خصبة لتصريف فائض إنتاج البلدان الصناعية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات مما يسبب عجزا في ميزان المدفوعات، ومن ثمة اللجوء إلى الاستدانة، وفي مقابل ذلك فإن صادرات البلدان النامية وباستثناء المواد الأولية تبقى محدودة للغاية، وهو ما يؤدي إلى اتساع الهوة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية.

ب. سياسة الإقراض الدولية: حيث أن البلدان النامية تحصل على القروض لفترات قصيرة وبمعدلات فائدة مرتفعة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أعباء المديونية لدى هذه الدول.

رابعا: تقييم القـــروض الخارجـــية

تحقق القروض الخارجية العديد من المكاسب للعديد من الدول المستفيدة منها، حيث تضيف موارد اقتصادية جديدة إلى الموارد المحلية في شكل قوات شراء إضافية ممثلة بأرصدة نقدية أجنبية، يمكن إنفاقها للحصول على موارد حقيقية ضرورية لعملية التنمية، وبالتالي يساعد الاقتراض الخارجي تدريجيا في تحسين مقدرة الاقتصاد على مواجهة التزامات الديون الخارجية من جهة، وتوسيع قاعدة الإنتاج المادي المحلي من جهة أخرى[1].

لكن للقروض الخارجية بعض المساوئ والآثار السلبية منها أن الحصول على القروض الخارجية قد لا يضمن تلقائيا الاستخدام الأمثل لها، حيث تتجه حصيلة القروض إلى استيراد سلع استهلاكية دون أن ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للدولة المقترضة، وكثيرا ما تتضمن هذه الروض شروطا مالية وسياسية قاسية الأمر

[1] عادل فهمي محمد بدر، **دراسات حول التنمية في الوطن العربي**، مؤسسة الخدمات العربية، عمان، 1988، ص: 319.

الذي يؤدي إلى نتائج وخيمة، إذا لم يراع في استخدام هذه الوسيلة التمويلية الأسس العلمية السليمة ،كما يؤدي التوسع في الاقتراض الخارجي دون ضوابط محكمة ومدروسة إلى بروز مشكلة خطيرة وهي تزايد أعباء خدمة الدين (الفوائد والأقساط)، واستنزافها لنسب محسوسة من إجمالي حصيلة الصادرات، ومن ثمة إضعاف قدرة الاقتصاد على الاستيراد وتعرضه لضغوط الدائنين[1].

المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية

تعمل الدول النامية وخاصة الدول المنخفضة الدخل على تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل تغطية الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي وتقليص الاعتماد على المديونية الخارجية.

أولا. مفهوم الاستثمارات الأجنبية

يقصد بالاستثمار الأجنبي أو الدولي كل إستثمار خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، كما يمكن تعريفه أنه كل إستخدام يجري خارج موارد مالية يملكها بلد ما من البلدان.

وتنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين رئيسيين هما:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرفه **صندوق النقد الدولي** على " أنه مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم"[2]. ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرًا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[3].

ويرى **عبد السلام أبو قحف** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو " الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"[4].

---

[1] راشد البراوي ومحمد حمزة عايش، **التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث**، مكتبة النهضة العربية، الإسكندرية، ص: 109.

[2]. Ibrahim ngouhouo**, Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques,** thèse de doctorat non publiée**,** faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26 mars 2008, p 14.

[3].أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2004،ص 19.

[4].عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1989،ص13.

بينما يعرفه **رايموند برنارد** على أنه "وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأسمال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر"[1]. حيث نخلص من وراء هذه التعريفات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عن غيره من أشكال الاستثمار الأخرى بما يلي:

- تملك جزئي أو كلي لاستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر؛
- إحتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي حسب نسبة المساهمة المتفق عليها في بداية الاستثمار؛
- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل مشروع مشترك، تملك كلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية؛
- يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات، تكنولوجيا ومعرفة؛
- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي على إقليم البلد المضيف؛
- يهدف المستثمر الأجنبي عادة من وراء انتقاله إلى دولة أخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الإجتماعية، السياسية وخاصة البيئية التي يحاول من خلالها المستثمر الأجنبي التخلص من الآثار البيئية السلبية لمختلف أنشطته خاصة ما تعلق منها بالإنتاج.

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يمكن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، سواء تم الإكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع.[2]

ثانيا. الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

يمكن إيجاز أهم الفروقات في النقاط الآتية:

–ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك كيان أجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين إبتداءاً من نسبة تقدر بـــ 10 %. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو هيئات أو شركات على نسبة من الأوراق المالية شرط أن لاتصل نسبتها إلى 10 % حتى لا يتحول ذلك إلى استثمار مباشر؛

[1].Raymond Bernard, **Economie Financière International**, Éditions PUF, Paris, 1971, p 91.

[2].عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 17.

– يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي حق الإدارة والإشراف والرقابة على مختلف العمليات التي تتم على مستوى الاستثمارات التي يشترك فيها على حسب النسبة التي يمتلكها. ويمتد حق المستثمر الأجنبي في الإشراف والإدارة والرقابة إلى غاية الإدارة الكلية على الاستثمار، وذلك في حالة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فلا يمنح لصاحبه أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري وذلك راجع من جهة إلى طبيعة ما يحوزه المستثمر الأجنبي (سندات، أسهم، قروض)، ومن جهة أخرى إلى النسبة المحددة للاستثمار الأجنبي غير المباشر والتي يجب أن لا تتجاوز 10 %؛

–وبالنسبة للأشكال التي يتخذها كل نوع، فأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتنوع بين الاستثمارات المشتركة والاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي والاستثمار في المناطق الحرة وأيضا مشروعات أو عمليات التجميع. أما أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر فتختلف بإختلاف مراحل المشروع، فعلى سبيل المثال نجد في مرحلة التمويل، أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يمكنه أن يتخذ شكلين رئيسيين هما الإكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المضيفة أو القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة والعامة أو الأفراد. أما في مرحلة الإنتاج فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يتدفق إلى الدولة المضيفة إما في شكل عقود التراخيص أو الامتياز عند السماح لمستثمر محلي باستخدام براءة اختراع أو خبرة فنية أو غيرها مقابل عائد. أو إتفاقيات المشروعات أو عمليات تسليم المفتاح، في حالة الاتفاق بين طرف محلي وطرف أجنبي، بحيث يقوم هذا الأخير بموجب هذا الإتفاق بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل أو عقود التصنيع وعقود الإدارة بحيث يقوم الطرف الأجنبي بتصنيع سلعة أو تقديم خبرة في مجال الإدارة للطرف المحلي، بالإضافة إلى عقود امتيازات الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن والتي تكون في حالة اتفاق يقوم بموجبه المستثمر الأجنبي (مقاول من الباطن) بإنتاج وتوريد قطع الغيار أو مكون للمستثمر المحلي لإنتاج السلعة؛

– يكتنف الاستثمار الأجنبي غير المباشر نسبة أكبر من المخاطرة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا ما تعلق منه بعمليات الإكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المضيفة؛

– يعتبر الاستثمار غير المباشر قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار المباشر والذي عادة ما يكون متوسط أو طويل الأجل.

المبحث الرابع: هيئات التمويل الدولي للتنمية المستدامة

تنقسم الهيئات والمؤسسات القائمة على التمويل الدولي للتنمية المستدامة إلى هيئات ذات طابع عالمي كمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأخرى ذات طابع إقليمي كبنوك التنمية الإقليمية أو هيئات تابعة لدولة معينة كالوكالة الأمريكية للتنمية وصناديق التنمية العربية.

المطلب الأول: الهيئات الدولية ذات الطابع العالمي

يقصد بها تلك الهيئات التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي تضم في عضويتها معظم دول العالم وتتعامل في مجال الإقراض الدولي وتقديم المعونة المالية والفنية ولا يقتصر تعاملها على مجموعة من الدول دون غيرها ومن أهم هذه الهيئات نجد:

أولا.صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي بمثابة المنظمة العالمية الأساسية التي من خلالها يتم التعاون النقدي على المستوى العالمي.

1. تأسيس صندوق النقد الدولي وأهدافه

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي سنة 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بالـــــولايات المتحدة الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمسة وأربعين دولة على إطار التعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين وقد بدأ الصندوق نشاطه سنة 1974 ومقره في واشنطن وقد بلغ عدد أعضائه 186 سنة 2009.[1]

تنص اتفاقية تأسيس الصندوق على مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية؛
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية؛
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف؛

[1] صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي**، 2009، ص: 01.

[2] **اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي**، المادة الأولى، على الموقع الالكتروني: www.IMF.org

– المساعدة على إقامة نظام متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف؛

– تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء بإتاحة استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الاختلال في موازين مدفوع.

2. الهيـــكل التنظيمي لصندوق النـــقد الدولـــي

يشرف على تنظيم وسير العمل في صندوق النقد الدولي الهيآت التالية:

أ. مجلس المحافظين : ويضم ممثلين لكل الدول الأعضاء وهو صاحب السلطة العليا في إدارة الصندوق ويجتمع مرة واحدة في السنة وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة وإبداء الرأي في مجموعة من القضايا التي تدخل ضمن صلاحياته.

ويتمتع المجلس بكافة السلطات اللازمة للإشراف على كافة شؤون الصندوق ومن بين هذه السلطات قبول أعضاء جدد، مراجعة الحصص، التعاون مع المنظمات الأخرى توزيع الدخل الصافي...الخ.

ب. المجلس التنفيذي: يتكون من 24 مديرا تنفيذيا يجري تعيين خمسة منهم من قبل البلدان المساهمة الكبرى وهي الو. م. أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا وينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات بحيث تختار كل مجموعة مديرا تنفيذيا يمثلها في المجلس لفترة مدتها عامين. ويختص هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق وإدارة شؤونه اليومية وله كل الصلاحيات في هذا الصدد ما عدا تلك التي تدخل صراحة في اختصاص مجلس المحافظين، وبصورة عامة فان للمجلس التنفيذي وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية وأخرى تنظيمية إدارية وبعضها استشارية رقابية... الخ[1].

ج. مدير الصندوق: ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات وجرت العادة أن يكون أوروبي الجنسية ،وبحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق ويرأس كذلك المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوتا فيه وذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس.

د. هيئة موظفي الصندوق: يقوم مدير الصندوق بتعيين مجموعة منتقاة من الموظفين الفنيين يكونون الهيئة العاملة بالصندوق ويراعى في انتقائهم أقصى درجات الكفاءة والتخصص ويتعين أن يقرر عضو هيئة موظفي الصندوق عند تعيينه انه لن يقبل أية تعليمات فيما يتعلق بممارسة واجباته في الصندوق من أية حكومة أو سلطة خارجة عن الصندوق.

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص: 162.

3. أدوات الإقـــراض في صندوق النقد الدولي وتطورها

يقدم الصندوق قروضا بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور الوقت لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزات المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعنى ويقدم الصندوق معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال سياسات الإقراض نذكر منها[1]:

أ. إتفاقيات الاستعداد الائتماني: وتمثل جوهر سياسات الإقراض في الصندوق وتعتبر بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين 12_18 شهرا في العادة لمعالجة ما يواجه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

ب. تسهيل الصندوق الممدد: ويعتبر بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة سنوات في العادة لمساعدته في معالجة المشكلات الهيكلية التي يتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعا ته.

ج. تسهيل النمو والحد من الفقر: الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999 وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مزمنة في ميزان المدفوعات أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض.

د. تسهيل الاحتياطي التكميلي: وهو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويتضمن سعر الفائدة على قروض الصندوق.

ه. خطوط الائتمان الطارئ: وهي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية من أجل الحصول على تمويل من الصندوق على أساس قصير المدى، وعندما تواجه البلدان الأعضاء امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

و. مساعدات الطوارئ: تم استحداثها سنة 1962 لمساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها.

[1] الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي: www.IMF.org

كما يقدم الصندوق بالإضافة إلى الأشكال المختلفة للإقراض مساعدات فنية للبلدان الأعضاء تتعلق بتصميم وتنفيذ السياسات المالية والنقدية وبناء المؤسسات والتشريعات وتدريب المسئولين والموظفين الرسميين.

ثانيا. مجمـــوعة البنك الدولـــي

تعتبر مجموعة البنك الدولي مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية والفنية في جميع أنحاء العالم وتساعد حكومات البلدان النامية على تخفيض إعداد الفقراء عن طريق توفير الموارد المالية والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشروعات كمشروعات التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية والاتصالات وإصلاحات الأجهزة الحكومية وأغراض أخرى كثيرة.

وتضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة وتتعاون معا لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء.

والشكل الموالي يوضح هيكل مجموعة البنك الدولي.

شكل رقم (1- 4): هيكل مجموعة البنك الدولي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منشورات مجموعة البنك الدولي، **العمل من أجل عالم خال من الفقر**، 2005، ص: 12.

وسيتم التطرق بالتفصيل للبنية المؤسساتية لمجموعة البنك الدولي خلال الفصل اللاحق.

ثالثا. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعتبر البرنامج مصدرا مهما من مصادر التمويل الدولي بالنظر إلى حجم الموارد التي يخصصها لدعم مجهودات التنمية وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل.

وقد تم تأسيسه سنة 1965 اثر القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلق بإدماج كلا من برنامج المساندة التقنية الموسع للأمم المتحدة (P.E.A.T) الذي تأسس سنة 1948، والصندوق الخاص للأمم

المتحدة (FSNV) الذي يعود تأسيسه إلى سنة 1958 ويسهم البرنامج في تحقيق متطلبات التنمية في 166 بلد[1]، موزعة على عدة مناطق[*] وذلك من خلال المهام التالي[2]:

1.تقديم المساعدة الفنية في مجال التنمية البشرية، بحيث يساعد البرنامج الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إعداد تقارير وطنية على التنمية البشرية وبالتالي تمكين هذه الدول من تحديد أولويات التنمية الاجتماعية؛

2.مساعدة الدول التي تواجه وضعيات طارئة مثل الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية على تجاوز الوضعيات؛

3.التركيز على القضاء على الفقر وتوفير سبل الرزق للفقراء وتحقيق الإنصاف في معاملة الجنسين وحماية البيئة؛

4. مساعدة البلدان الأعضاء على بناء القدرات في مجال التنمية المستدامة؛

5. العمل على تشجيع الحكم الديمقراطي ومنع انتشار الأزمات.

وقد بلغ حجم الإنفاق التراكمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة 2004-2007 ما مقداره 14.289 مليار دولار أمريكي تم توزيعها على عدة برامج تسهم في تحقيق الأهداف المنوطة به.

والجدول الموالي يبين إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على برامجه سنة 2008.

جدول رقم (1-3): إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على برامجه سنة 2008

(المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

البرامـــــــــــــــــج	الإنفاق
الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	
– التقارير القطرية حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومراقبة الفقر	585
– إصلاحات سياسية مناصرة للفقراء لتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية	616
– المبادرات المحلية المعنية بالفقر بما في ذلك التمويل البالغ الصغر	1.398
– استفادة الفقراء من العولمة	134
– تطوير القطاع الخاص	58
– تعميم مراعاة المنظور الجنساني	139
– تمكين المجتمع المدني	130
– توجيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية للعمل لمصلحة الفقراء	161
– الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة 'الإيدز'	192
– نظم الإدارة الحاكمة للاستجابات لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة 'الإيدز'	205

[1] Programme des nations unies pour le développement, **le monde en action**, 2009/2010, P P. 1-2

[*] **هذه المناطق هي**: إفريقيا، آسيا، الشرق الأقصى، أمريكا اللاتينية، أمريكا الشمالية، أوربا، البحر المتوسط والشرق الأوسط.

[2] PNUD, **déclaration de mission de PNUD**, 2007, PP.1-2

– فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة 'الإيدز' وحقوق الإنسان ونوع الجنس	76
نشاطات برامجية أخرى	8
المجمـــــوع الفرعي	**3.702**
الحكم الديمقراطي	
– الدعم السياسي للحكم الديمقراطي	576
– التطوير البرلماني	99
– الأنظمة والعمليات الانتخابية	915
– العدالة وحقوق الإنسان	404
– الحكومة الالكترونية وإمكانية الوصول إلى المعلومات	71
– تحقيق اللامركزية. الحكم المحلي والتنمية الحضرية/الريفية	990
– إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد	2.122
– نشاطات برامجية أخرى	3
المجمـــوع الفرعي	**5.180**
منع الأزمات والإنتعاش	
– منع النزاعات وبناء السلام	239
– الإنعاش	561
– الحد من انتشار الأسلحة الخفيفة. ونزع السلاح والتسريح	92
– نشاطات بشأن الألغام	114
– تخفيف الكوارث الطبيعية	209
– مبادرات خاصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	325
المجمـــوع الفرعي	**1.567**
البيئة والتنمية المستدامة	
– أطر واستراتيجيات للتنمية المستدامة	397
– الإدارة الفعالة للموارد المائية	123
– إمكانية الوصول إلى خدمات الطاقة المستدامة	249
– الإدارة المستدامة للأرض لمكافحة التصحر وتدهور الأرض	75
– حفظ الطبيعة والاستخدام المستدام للتنوع الإحيائي	328
– السياسات والتخطيط الوطني/القطاعي للتحكم الإنبعاثات	80
– نشاطات برامجية أخرى	12

المجمـــوع الفرعي	1.263
المجموع المرتبط بمجالات الممارسة	11.712
مجموع غير مرتبط بمجالات الممارسة في وقت الإبلاغ	1.333
المجموع الفرعي للبلدان	13.045
دولي. إقليمي. أقاليمي. برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	1.244
المجمـــوع الكلي	14.289

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على **برنامج الأمم المتحد الإنمائي**، التقرير السنوي، 2008، ص:11.

انطلاقا من الشكل السابق يتبين أن حجم إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال سنة 2008 قدر بـــ 3169 مليون دولار أمريكي تم توزيعها على عدة مجالات حاز منها قطاع الحكم الديمقراطي على نسبة 41 % بمبلغ 1290 مليون دولار حيث تم التركيز على أنشطة تطوير العدالة والبرلمانات وحقوق الإنسان وإصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد وهذا نابع من رؤية البرنامج التنموية.

أما باقي المجالات الأخرى فتتركز عموما المجالات الأخرى فتتركز عموما حول الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الحد من الفقر ومكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة وحماية البيئة وهذا ما يجعل من البرنامج أحد الفاعلين الرئيسيين للتمويل الدولي خاصة في البلدان المنخفضة الدخل.

المطلب الثاني: الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي

يوجد العديد من الهيئات الإقليمية التي تهدف إلى تمويل مجموعة معينة من الدول ترتبط ببعضها في موقع جغرافي، لكن في كثير من الأحيان تقوم بتقديم مساعدات للغير من الدول النامية بغض النظر عن موقعها، وتتكون من مجموعة من بنوك التنمية الإقليمية وصناديق التمويل الأخرى وفيما يأتي أهم هذه الهيآت.

أولا. مجموعة البنك الإفريقي للتنمية

يتمثل الهدف الأساسي لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي في بلدان الإقليم الأعضاء مما يسهم في تخفيض أعداد الفقراء بها ويتم العمل على تحقيق هذا الهدف عن طريق حشد وتخصيص الموارد للنهوض بالاستثمار في البلدان الأعضاء، وتزويدها بالمساعدة التقنية لدعم جهود التنمية المستدامة. وتتألف مجموعة البنك الإفريقي للتنمية من ثلاثة كيانات وهي[1]:

[1] البنك الإفريقي للتنمية، **التقرير السنوي**، 2009، ص: ix.

1.بنك التنمية الإفريقي

وهو بنك تنمية إقليمي متعدد الأطراف يضم المساهمون فيه 53 بلدا إفريقيا و24 بلدا غير إفريقي وقد أنشئ البنك سنة 1964 وبدا عمليته رسميا سنة 1967 ومقره في أبيدجان بكوت ديفوار غير أنه بسبب عدم الاستقرار السياسي بكوت ديفوار تم نقل البنك إلى المقر المؤقت الحالي بتونس ويتمثل الهدف الأساسي للبنك في تمويل طائفة عريضة من مشروعات وبرامج التنمية من خلال تقديم القروض للقطاعين العام والخاص والاستثمار في أسهم رأس المال والمساعدة في تنسيق سياسات وخطط تنمية لبلدان الإقليم الأعضاء وتقديم المنح والمساعدات المالية والفنية خاصة في حالة الطوارئ.

2.صندوق التنمية الإفريقي

وقد تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1973 وبدا عمليته رسميا سنة 1974 ويضم بنك التنمية الإفريقي والدول المشاركة وهدفه الأساسي تخفيض إعداد الفقراء في بلدان الإقليم الأعضاء وهذا بتقديم القروض والمنح بشروط ميسرة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل.

3.صندوق نيجيريا الاستئماني

وهو صندوق خاص تابع لبنك التنمية الإفريقي، تم إنشاؤه سنة 1976 بمقتضى اتفاقية بين البنك وحكومة نيجيريا،وهدفه المساعدة في جهود التنمية في بلدان الإقليم الأعضاء المنخفضة الدخل التي تتطلب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تمويلا ميسرا.

أما فيما يتعلق بالنشاط التمويلي لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية، فيتم التركيز على عدة قطاعات تتضمن الخدمات الأساسية التي تسهم في تحسين مستوى معيشة بلدان الإقليم الأعضاء.

والجدول الموالي يبين اعتمادات مجموعة البنك الإفريقي للتنمية حسب القطاعات خلال سنة 2009.

جدول رقم (1-4): اعتمادات مجموعة البنك الإفريقي للتنمية حسب القطاعات خلال سنة 2009.

(المبالغ: ملايين الوحدات الحسابية*)

القطـــــاع	بنك التنمية الإفريقي		صندوق التنمية الإفريقي		صندوق نيجيريا الإستنمائي		مجموعة البنك	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ
الزراعة والتنمية الريفية	15	60.10	9	152.85	-	-	25	217.95
القطاع الاجتماعي	11	171.88	6	56.71	-	-	17	228.59
التعليم	2	166.65	3	32.50	-	-	5	199.15
الصحة	5	2.51	2	18.21	-	-	6	8.72
أخرى	4	251	2	1821	-	-	6	2072
البنية الأساسية	19	2.528.53	34	1.739.35			53	3.907.89
إمدادات المياه والصرف الصحي	5	51.62	9	245.75	-	-	14	297.37
الإمدادات بالكهرباء	7	2.072.52	4	161.00	-	-	11	2.233.52
الاتصالات	4	84.26	-	-	-	-	4	84.26
النقل	3	320.13	21	972.60	-	-	24	1.292.73
التمويل	10	808.42	-	-	-	-	10	808.42
متعددة القطاعات	11	1.656.03	21	530.46	-	-	32	2.186.48
الصناعات والتعدين والمحاجر	1	111.75	-	-	-	-	1	0.57
التنمية الحضرية	1	0.57	-	-	-	-	1	44.00
البيئة	-	-	2	44.00	-	-	2	44.00
مجموع القروض والمنح (أ)	68	5.337.28	72	2.163.37	1	5.00	141	7.505.65
اعتمادات أخرى (ب)	16	266.79	5	263.59	2	0.70	40	558.84
تخفيض عبئ ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	1	112.77	4	259.09	2	0.70	7	372.56

* 1 وحد حسابية = 1.56769 دولار أمريكي سنة 2009.

تسهيل للبلدان الخارجة من منازعات	-	-	-	-	-	-	-	-
المشاركة في أسهم رأس المال	13	142.47	-	-	-	-	13	142.47
الضمانات	2	11.55	-	-	-	-	2	11.55
إعادة تخصيص القرض	-	-	-	-	4.50	1	1	4.50
صناديق خاصة	-	-	-	-	-	-	17	27.76
إجمال الاعتمادات (أ+ب)	**84**	**5.604.07**	**77**	**2.426.96**	**3**	**5.70**	**181**	**8.064.49**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الإفريقي للتنمية، **مرجع سابق**، ص: xxi.

يتبين من خلال الجدول السابق أن مجموع قروض ومنح البنك الإفريقي للتنمية، وغيرها من الاعتماد الأخرى قد بلغت 8.06 مليار وحدة حسابية وهي مبالغ ضئيلة مقارنة بحاجة البلدان الأعضاء لتمويل برامج ومخططات التنمية المستدامة فيها كما يلاحظ ضعف اعتمادات صندوق نيجيريا الائتماني وهو ما يحد من فعاليته ومساهمته في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

ثانيا.البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية

جاءت فكرة إنشاء بنك موجه لمرافقة موجة الإصلاحات الاقتصادية في أوروبا الشرقية من طرف فرنسا سنة 1989، وتجسيدا لهذه الفكرة تأسس البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية في 29 ماي 1990 ومقره العاصمة البريطانية لندن[1]، والهدف الرئيسي للبنك هو تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وترقية رأس المال الخاص في أوربا الشرقية والوسطى وذلك بغرض إدماج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاد العالمي.

وتحقيقا لهذه الأهداف يساهم البنك في برامج إعادة الهيكلة وبرامج الخوصصة، وترقية المؤسسات المالية كما يقدم استشارات للبلدان الأعضاء فيما يخص البرامج العامة لإعادة البناء، وفي مجال صياغته السياسات العامة، وله دور فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع الاستفادة من تمويل البنوك الكبرى أو المستثمرين الأجانب، كما تشمل عمليات البنك أربعة مناطق إقليمية تتكون في مجملها من 30 دولة تشكل مجال نشاطه

والجدول الموالي يوضح ارتباطات البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية خلال الفترة 1991-2009.

[1] الموقع الالكتروني للبنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية www.EBRD.com

جدول رقم (1- 5): يوضح ارتباطات البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية خلال الفترة 1991- 2009.

(المبالغ بملايين الاورو)

المناطق	أوروبا الوسطى ودول البلطيق	جنوب شرق أوروبا	شرق أوروبا والقوقاز	آسيا الوسطى
الـــدول	كرواتيا استونيا المجر ليتوانيا ليتونيا بولونيا التشيك سلوفاكيا سلوفينيا	ألبانيا البوسنة والهرسك بلغاريا مقدونيا مونتينيفرو رومانيا صربيا	أرمينيا أذربيجان بيلاروسيا جورجيا مولدو فا أوكرانيا	أوزباكستان منغوليا قيرقيزيا طاجاكستان تركمانستان
الإقراض التراكمي 1991- 2009 (مليون أورو)	**13319**	**10385**	**7395**	**3502**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية : www.ebrd.com تاريخ الاطلاع: 2010 /11/17.

انطلاقا من الجدول السابق يتبين أن البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية قام بتقديم قروض للبلدان الأعضاء بلغت خلال الفترة1991-2009 ما مجموعه 34601 مليون أورو وذلك للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها خاصة أن اغلبها يعاني من اضطرابات وصعوبات اقتصادية خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقا.

ثالثا. البنك الآسيوي للتنمية

وهو بنك إقليمي للتنمية تأسس سنة 1966 لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان آسيا والمحيط ويقع مقره بمدينة مانيلا بالفيليبين[1]. ويعمل البنك منذ إنشائه على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز

[1] الموقع الالكتروني للبنك الآسيوي للتنمية: www.ABD.org

تدفقات رأس المال، وذلك عن طريق تمويل البنية الأساسية بمنحها قروضا بشروط ميسرة،كما يقدم البنك قروضا لتمويل جزءا من تكلفة إنشاء المشروعات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

رابعا. مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

وهي مجموعة متعددة الأطراف لتمويل التنمية تعمل على مكافحة الفقر وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية للنهوض بمستوى المعيشة طبقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، كما تضطلع بالعديد من الأنشطة المتخصصة والمتكاملة كتعبئة الموارد وتمويل القطاعين العام والخاص وتشجيع الاستثمارات والتجارة البينية وتمويل البنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية في البلدان الأعضاء كما تقوم بإجراء البحوث وتقدم فرص التدريب في المجالات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية، وتعمل على تقديم الإغاثة العاجلة في الحالات الطارئة.

ويوجد مقر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في جده بالمملكة العربية السعودية، ويتعين على الدولة الراغبة في الانضمام إلى العضوية أن تستوفي ثلاثة شروط وهي أن تكون عضوا في منضمة المؤتمر الإسلامي، وأن تسدد مساهمتها في رأس المال، وان توافق على الشروط والأحكام المقررة[1].

وتتألف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أربعة كيانات مختلفة ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية هو المؤسسة الأم والمركزية على مستوى المجموعة كلها، ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات الأربع اتفاقية تأسيس وأهداف وآليات عمل خاصة بها، ولكنها جميعا تتقاسم رؤية مشتركة ورسالة واحدة. والشكل الموالي يوضح الكيانات التي تتألف منها مجموعة البنك الإسلامي.

[1] البنك الإسلامي للتنمية، **لمحة موجزة عن البنك الإسلامي للتنمية**، منشورات صادرة عن البنك الإسلامي للتنمية، 2005، ص: 05.

شكل رقم (1- 5):الكيانات التي تتألف منها مجموعة البنك الإسلامي

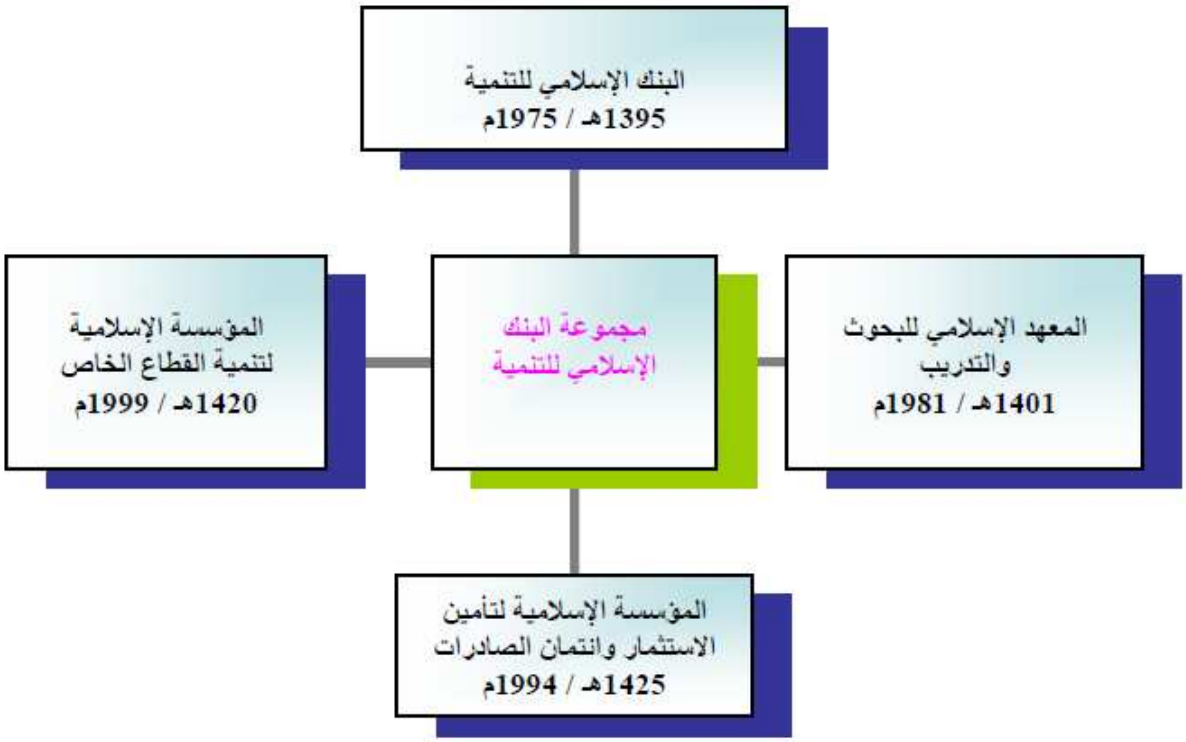

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية، **مرجع سابق**، ص: 04.

ويمكن إيجاز هذه الكيانات فيما يلي:

1. البنك الإسلامي للتنمية

وهو المؤسسة المركزية في المجموعة وقد تم إنشائه تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر مالية الدول الإسلامية الذي عقد في جدة في شهر ذي القعدة 1393ه الموافق لشهر ديسمبر 1973 م وقد بدأ البنك عملياته بصورة رسمية في 20 أكتوبر 1975 م.

والهدف الرئيسي للبنك هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

وقد تم إنشائه سنة 1981م (1415ه) للاضطلاع بأنشطة البحوث والتدريب والمعلومات في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية، كما ينظم المعهد الندوات والمؤتمرات التي تتناول مختلف المواضيع بالتعاون مع المؤسسات القطرية والإقليمية والدولية.

3.المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات

وقد تم إنشاؤها في 24 صفر 1415ه الموافق لـــ 1 أوت 1994، بهدف توسيع نطاق المعاملات التجارية والتدفقات الاستثمارية في الدول الأعضاء، وتحقيقا لهذا الهدف تقدم المؤسسة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها خدمات التامين في مجال ائتمانات التصدير لتغطية المخاطر المقترنة بعدم السداد أو في مجال تغطية المخاطر الناشئة من قيود تحويل النقد الأجنبي والمصادرة والحروب والاضطرابات المدنية والانتهاكات الحكومية للعقود. ويتألف المساهمون في رأس مال المؤسسة من 34 دولة من الدول الأعضاء في البنك ويسهم البنك الإسلامي للتنمية وحده بنسبة 50 % من رأس مال المؤسسة.

4.المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

تم إنشاؤها في رجب 1420 هجرية (20 نوفمبر 1999) بهدف تنمية القطاع الخاص في البلدان الأعضاء، وتعمل المؤسسة على التعرف على الفرص المتاحة في القطاع الخاص والتي يمكن أن تسهم في دفع عجلة النمو، كما تقدم حزمة واسعة من المنتجات والخدمات المالية بالإضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة بتعبئة الموارد الإضافية للقطاع الخاص في الدول الأعضاء وتسهم في تطوير التمويل الإسلامي.

خامسا.صندوق النقد العربي

تم تأسيس صندوق النقد العربي سنة 1976، وبدأ ممارسة نشاطه سنة 1977، ومقره إمارة أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة، ويبلغ عدد أعضائه 22 دولة عربية[1] الأعضاء في الجامعة العربية قد نصت اتفاقية تأسيس الصندوق على اضطلاعه بتحقيق مجموعة من الأهداف وهي[2]:

- تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛
- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية والعمل على تطوير الأسواق المالية العربية؛
- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي؛
- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة؛
- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية، الدولية بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.

وفي ما يخص النشاط الاقراضي للصندوق، فهو يوفر مجموعة من القروض والتسهيلات التي يقدمها بصورة ميسرة ومتفاوتة الآجال، حيث يسبق تقديم معظمها إجراء مشاورات مكثفة مع السلطات المسؤولة للاتفاق

[1] أحمد عبد الرحمان أحمد، **إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001، ص: 219.

[2] اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، المادة الرابعة، **مرجع سابق**، ص: 08.

معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية فيها. والجدول الموالي يوضح أنواع القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء.

جدول رقم (1- 6): أنواع القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء

نوع القرض أو التسهيل	الغرض من القرض	نوعية برنامج الإصلاح المطلوب	أجل القرض	فترة السماح	الحد الأقصى للإقراض كنسبة من الاكتتاب المدفوع
أولا. قروض للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين المدفوعات					
1.القرض التلقائي	تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات	لا يشترط الاتفاق على برنامج الإصلاح	3 سنوات	1.5 سنة	% 75
2.القرض العادي	تمويل العجز الكلي في الميزان بما يفوق حد القرض التلقائي	برنامج إصلاح مالي يمتد لفترة لا تقل عن سنة	5 سنوات	2.5 سنة	% 100 و % 175 بإضافة حد القرض التلقائي
3.القرض الممتد	تمويل عجز مزمن في الميزان ناجم عن خلل هيكلي في الاقتصاد	برنامج إصلاح مالي يمتد لفترة لا تقل عن سنتين	7 سنوات	3.5 سنة	% 175 و% 250 بإضافة حد القرض التلقائي
4.القرض التعويضي	تمويل موقف طارئ في الميزان ناتج عن هبوط في عائدات الصادرات من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة الواردات من المنتجات الزراعية	لا يشترط الاتفاق على برنامج إصلاح	3 سنوات	1.5 سنة	% 100
ثانيا. قروض وتسهيلات لدعم قطاعات ومجالات تقع في اختصاص الصندوق					
1.تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي	دعم الإصلاحات المنفذة في القطاع المالي والمصرفي	برنامج إصلاح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي	4 سنوات	2 سنة	% 175
2.تسهيل التصحيح الهيكلي لقطاع مالية الحكومة	دعم الإصلاحات المنفذة في قطاع مالية الحكومة	برنامج إصلاح هيكلي في قطاع مالية الحكومة	4 سنوات	2 سنة	% 175
3.تسهيل الإصلاح التجاري	توفير الدعم لمواجهة أعباء سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري	برنامج إصلاح هيكلي يرتبط بقطاع التجارة الخارجية	4 سنوات	2 سنة	% 175

4.تسهيل النفط	مساعدة الدول المستوردة للنفط والغاز على مواجهة آثار ارتفاع أسعارها العالمية	لا يشترط الاتفاق على برنامج إصلاح لتمويل العجز الكلي للميزان فيما لا يزيد عن 100 % من الحصة، ويشترط الاتفاق على برنامج إصلاح كتوسعة لقرض قائم لما يزيد عن ذلك أو عدم وجود عجز كلي في الميزان	4 سنوات	2 سنة	100 % في حالة عدم اشتراط برنامج و 200 % في حالة اشتراط برنامج
5.تسهيل السيولة قصير الأجل	مواجهة مشكلات مؤقتة في السيولة بسبب التطورات في الأسواق المالية العالمية	لا يشترط الاتفاق على برنامج إصلاح	6 أشهر يمكن مدها مرتين بنفس الأجل	–	100 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على صندوق النقد العربي، **التقرير السنوي**، 2009، ص: 09.

انطلاقا من الجدول السابق يتضح أن أنواع القروض والتسهيلات المختلفة التي يوفرها الصندوق تندرج ضمن مجموعتين رئيسيتين، أولهما تتعلق بمهام تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة، وما يتطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الكلية للاقتصاد، أما النوع الآخر من القروض فهو مخصص لدعم القطاعات والمجالات وثقة الصلة باهتمامات الصندوق.

وقد بلغ العدد الإجمالي للقروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الاقراضي في سنة 1978 حوالي 146 قرض بقيمة إجمالية تبلغ 1199 مليون دينار عربي حسابي[*]، أي ما يعادل 5636 مليون دولار أمريكي وقد استفادت من هذه القروض ارب عشرة دولة من الدول الأعضاء[1].

سادسا. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

وهو هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة مقرها الكويت، ويضم في عضويته البلدان العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، وقد تأسس بقرار من مؤتمر القمة العربية المنعقدة بالسودان سنة 1967 وقد باشر الصندوق

[*] 1 دينار عربي = 4.7088 دولار أمريكي سنة 2009.

[1] صندوق النقد العربي، **مرجع سابق**، ص: 10.

عملياته بداية سنة 1964. ويهدف الصندوق الإسهام في تمويل المشاريع الإنمائية الاقتصادية الاجتماعية في الدول العربية عن طريق ما يلي:

1. تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بشروط ميسرة لحكومات البلدان الأعضاء والمشاريع العربية المشتركة؛
2. تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول العربية عن طريق تقديم القروض والضمانات، والمساهمة في رأسمالها وتوفير الخدمات الفنية والاستشارية اللازمة؛
3. إنشاء وإدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أغراض معينة تتفق وأغراض الصندوق؛
4. تشجيع وتوظيف الأموال العامة والخاصة بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي؛
5. توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

سابعا. صندوق الأوبك للتنمية الدولية

طرحت فكرة إنشاء الصندوق أثناء انعقاد قمة البلدان الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول بالجزائر سنة 1975، إذ صدر عن هذه القمة إعلان رسمي أكد على التضامن الذي يوحد بين بلدان الأوبك وسائر البلدان النامية في سعيها الدءوب إلى التغلب على مشكلة التخلف الإنمائي .

وقد تم تأسيس الصندوق في 28 جانفي 1976[1]، ومقره في فينيا عاصمة النمسا، وقد بلغ عدد أعضائه 13[*] عضوا، ويهتم بتعزيز التعاون المالي بين البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك وسائر البلدان النامية ودعم التضامن مع بلدان الجنوب .

وفي هذا الإطار يعمل الصندوق على المشاركة في جميع المهام التي تسهم في تحقيق أهدافه ومنها[2]:

1. تقديم المساعدات المالية على شكل قروض ميسرة لتمويل المشاريع والبرامج التنموية، ودعم موازين المدفوعات؛
2. المشاركة في تمويل شركات القطاع الخاص في البلدان النامية؛
3. دعم القطاع التجاري في البلدان النامية عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية؛
4. تقديم المعونات الغذائية والإغاثات الإنسانية في حالات الطوارئ؛
5. المساهمة في موارد المؤسسات الإنمائية الأخرى التي يعود نشاطها بالنفع على البلدان النامية.

---

[1] Ofrid, **series energy in Africa**, Vienna, 2010, P.02

[*] **الدول الأعضاء في الصندوق هي**: الجزائر، الغابون، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، السعودية، قطر، الإمارات، فنزويلا.

[2] الموقع الالكتروني للصندوق: www.ofird.org.

ويمثل المجلس الوزاري السلطة العليا للصندوق والذي يتألف من وزراء مالية البلدان الأعضاء، ويصدر المجلس المبادئ التوجيهية للسياسة العامة التي يعمل بها مجلس المحافظين الذي يتولى بدوره الإشراف على جميع العمليات التي يقوم بها الصندوق، كما يعين المدير العام الذي يعد المسؤول التنفيذي وممثل المؤسسة القانوني.

أما فيما يتعلق بالنشاط التمويلي للصندوق فيرتكز على المساهمات الطوعية التي تتبرع بها البلدان الأعضاء في الأوبك، إضافة إلى الدخل العائد من الاستثمارات والقروض نوقد بلغت تعهداته الموافق عليها حتى نهاية أكتوبر 2010 مبلغا قدره 12568 مليون دولار أمريكي. والجدول الموالي يبين الأنشطة التراكمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية خلال الفترة 1976- 2010.

جدول رقم (1-7): الأنشطة التراكمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية خلال الفترة 1976- 2010

الأنشطة التراكمية	مبالغ التعهدات (مليون دولار)
تمويل المشاريع	**7619**
دعم ميزان المدفوعات	**724**
تمويل البرامج	**333**
المبادرة الخاصة بالبلدان المثقلة بالديون	**720**
الصندوق الائتماني للحد من الفقر وتحقيق النمو	**50**
عمليات تمويل التجارة	**794**
عمليات تمويل القطاع الخاص	**1307**
المساعدات التقنية	**137**
معونات الإغاثة في حالات الطوارئ	**64**
الحساب الخاص بمكافحة الايدز	**73**
الحساب الخاص بفلسطين	**87**
الصندوق المشترك للسلع الأساسية	**84**
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	**861**
الأبحاث والأنشطة المماثلة	**15**
الحساب الخاص بالمعونات الغذائية	**20**

Source: the OPEC fund for international development**, annual report**, 2009, P.19

انطلاقا من الجدول السابق يتبين انه على الرغم من ضآلة حجم التمويل المعتمد من طرف الصندوق مقارنة من المداخيل القياسية لبلدان الأوبك وسائر البلدان النامية ودعم التضامن جنوب- جنوب.

كما أنه يوجد هناك عدد من البنوك والصناديق الإقليمية التي تم تأسيسها لأغراض التنمية سواء بتقديم القروض والمنح أو عن طريق تقديم الخبرات الفنية والمشورة ومن أهمها نذكر:

- مجموعة بنوك التنمية للبلدان الأمريكية IADB؛
- مؤسسة الإنديز الإنمائية CAF؛
- البنك الكاريبي للتنمية CDB؛
- بنك شرق إفريقيا للتنمية EADB؛
- مؤسسة الكومنولث للتنمية CAC؛
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا BADEA؛
- صندوق التنمية الاسكندينافي NDF؛
- بنك غرب إفريقيا للتنمية BOAD.

المطلب الثالث :المؤسسات الوطنـــية للتمويل الدولي

بالإضافة إلى هيئات التمويل الدولي ذات الطابع العالمي والإقليمي نجد أن هناك هيئات ذات طابع وطني لكن مجال نشاطها يمد إلى الخارج ومن بينها:

أولا. الوكالة الأمريكية لتنمية الدولية

تعد الوكالة اكبر جهاز حكومي في الولايات المتحدة الأمريكية، يقوم على إدارة الاستثمارات الحكومية خارج البلاد وتقدم هذه الوكالة منحا للدول النامية لتمويل للدول النامية لتمويل المعلومات الفنية واستيراد المعدات اللازمة لمشروعات البنية الأساسية كما تقدم قروضا طويلة الأجل للدول النامية لمدة تصل إلى أربعين سنة بفائدة رمزية تبلغ عادة 1 % لتمويل مشروعات التنمية المستدامة.

كما تتولى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تنفيذ برامج لصندوق رعاية الطفولة، وصندوق تنمية إفريقيا، وإعانات إقليم كوسوفو وصناديق الدعم الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ودول شرق أوروبا وقد بلغت قيمة اعتمادات الوكالة ما قيمت 7.73 مليار أمريكي سنة 2000[1]، وقد كانت الحكومة الأمريكية لا تشترط على الدول التي تحصل على معوناتها سوى ضرورة استخدامها للحصول على السلع والخدمات من الدول الغربية،

[1] يونس طارق البطريق، **مرجع سابق**، ص: 108.

ولكن نتيجة للضغوط التي أحدثتها زيادة حجم المنح والقروض الميسرة التي منحتها الحكومة الأمريكية للدول الأخرى على ميزان المدفوعات الأمريكي، لجأت إلى الرابط بين هذه المعونات وبين الشراء من السوق الأمريكية، لذلك تصدر الوكالة خطابات الاعتماد المتعلقة بالمعونات التي تقدمها عن طريق البنوك التجارية بحيث يقتصر استخدامها على حالات الشراء من الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا. مؤسسات التنمية العالمية

لقد أدت الزيادة المستمرة لعائدات النفط وتراكم الفوائض المالية لدى بعض البلدان العربية إلى اتجاه حكومات هذه البلدان إلى إنشاء مؤسسات وصناديق وطنية تعمل في مجال تمويل دولي لمشروعات الإنمائية على أسس غير تجارية كالتعبير عن رغبة هذه البلدان في مساعدة البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد بلغت قيمة رؤوس أموال صناديق التنمية العربية ما يزيد عن 8 مليار دولار أمريكي، وذالك عل النحو التالي[1]:

1. الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: تم تأسيسه سنة 1961 برأس مال قدره مليار دينار كويتي، ما يعادل 3.45 مليار دولار أمريكي، وبدأ عملياته سنة 1963، بهدف تمويل المشروعات والبرامج الإنمائية في الدول العربية.

2. صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي: وقد تم تأسيسه سنة 1971 برأس مال قدره 500 مليار دولار أمريكي، بهدف تمويل التنمية في البلدان العربية والإسلامية.

3. الصندوق السعودي للتنمية: تم تأسيسه سنة 1974 برأس مال قدره 2.8 مليار دولار أمريكي، وبدأ نشاطه سنة 1975 بهدف تمويل مشروعات التنمية، وخاصة ما يتعلق بالبنية الأساسية.

4. الصندوق العراقي للتنمية: تم تأسيسه سنة 1974 برأس مال قدره 170 مليون دولار، بهدف تمويل المشروعات الإنمائية في كل من الأقطار العربية والنامية.

ثالثا. المؤسسات الوطنية للتنمية وضمان الصادرات

لقد أدى اتجاه المؤسسات الوطنية للتمويل الدولي إلى تقييد معوناتها وربطها بضرورة استخدامها من جانب الدول المقترضة للحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات من الأسواق الوطنية للدول المقرضة، إلى إنشاء مؤسسات حكومية لتنمية الصادرات، وذلك بتقديم كل من التمويل اللازم لمواجهة المخاطر التجارية والسياسية إلى جانب تشجيع البنوك الوطنية على تقديم التسهيلات الإنمائية اللازمة للمصدرين الوطنيين أو المستوردين

[1] **نفس المرجع السابق**، ص: 109.

الأجانب. وعموما تقوم مؤسسات تنمية وضمان الصادرات بتغطية أهم المخاطر التي يواجهها المصدرون ومن أهمها ما يلي:

- الحروب والثورات التي تؤثر على عدم السداد؛
- القيود على النقد في دولة مستوردة مما يحول دون السداد؛
- الإجراءات التي تتخذها حكومات الدول المتوردة والتي تؤثر على تنفيذ عقود التوريد؛
- أوامر حكومات الدول المستوردة بتأجيل وفاء الديون؛
- إفلاس المستورد.

كما تقوم هذه المؤسسات إلى جانب ضمان سداد مستحقات المصدرين: بتغطية الفرق بين أسعار الفائدة المنخفضة التي تقرض بها البنوك عمليات التصدير وبين أسعار الفائدة التجارية السائدة في السوق، بحيث تعوض المؤسسات هذه البنوك عن الفرق بين تكلفة الحصول على صفقة التصدير من سوق النقد، وبين التكلفة المتعاقد عليها بالنسبة للصفقات المضمونة من البنك.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق، تم التوصل إلى أنه ورغم تعدد التعريفات المعطاة للتنمية المستدامة إلا أن أهم تعريف يمكن تبنيه والعمل به، هو الذي وضعته لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المحتدة والمعروفة بلجنة **Bruntdland** والتي عرفت التنمية المستدامة على أنها: **التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.**

من جهة، يطرح مبدأ تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية إشكالية تخصيص الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه التلبية وهو ما تم تفصيله في هذا الفصل من خلال التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض والمعونات كأبرز الطرق لتغطية العجز التمويلي للدول منخفضة الدخل على وجه الخصوص بغية دعم توجهها التنموي نحو بلوغ غاية التنمية المستدامة.

في خضم هذا التنوع في خيارات وسبل التمويل تطرح المؤسسات المالية الدولية على غرار مجموعة البنك الدولي خدماتها لتمويل المشاريع التنموية المقامة على مستوى الدول المنخفضة الدخل، مما يجعلها مبدئيا إحدى الخيارات الأساسية في دعم وتمويل التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:البنية المؤسساتية لمجموعة البنك الدولي

تمهيـــد

يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي إنبثق عن مؤتمر بريتون وودز Brettonwoods سنة 1944إحدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة، والتي أوكلت لها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة التعمير والبناء للاقتصاديات المتضررة من الحرب العالمية الثانية ثم توسعت مهامه لتشمل تقديم مختلف أنواع القروض إلى دول العالم الثالث.

وسعيا منه لتوفير الموارد اللازمة وإستكمال نشاطاته وتحقيق أهدافه أنشأ البنك الدولي مؤسسات متعاونة معه ومرتبطة به إرتباطا وثيقا أهمها "مؤسسة التمويل الدولية" المعنية بتمويل القطاع الخاص و"هيئة التنمية الدولية" المكلفة بمساعدة أشد بلدان العالم فقرا، إلى جانب مؤسسات أخرى مكلفة بإدارة الاستثمار الأجنبي.

كل هذه المؤسسات مجتمعة تشكل ما يعرف بمجموعة البنك الدولي، وسنحاول في هذا الفصل تفكيك الهيكل المكون لها، قصد التعرف على مكوناتها وذلك بدراسة النشأة والأهداف والتنظيم الإداري والمالي الخاصة بكل طرف من أطراف هذه المجموعة، وهذا من خلال العناصر التالية:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛
- هيئة التنمية الدولية؛
- مؤسسة التمويل الدولية؛
- المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار؛
- الوكالة الدولية لضمان الإستثمار.

المبحث الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ينظر إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أنه المؤسسة الاقتصادية التوأم لصندوق النقد الدولي، والذي أنشأ في إطار تكون النظام الاقتصادي العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا من منظور الحاجة إلى مؤسسة إقتصادية عالمية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكمل عمل الصندوق.

المطلب الأول:نشأة البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأهدافه

أولا. نشأة البنك الدولي للإنشاء والتعمير

لقد تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمقتضى إتفاقية مؤتمر بريتون وودز Brettonwoods التي عقدت فعالياتها بولاية نيوهامبشير الأمريكية بين 01 و22 جويلية 1944، وقد حضر هذا المؤتمر 44 دولة لبحث أسس نظام النقد الدولي وقواعد التعاون الاقتصادي بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية[1]، وقد أثيرت عدة قضايا للنقاش أهمها:حجم رأس مال البنك، شروط العضوية، دوره...الخ،ومن المواضيع التي أثيرت للجدل قضية تسمية هذه المؤسسة، حيث اقترحت بريطانيا تسميتها بـــ:"**المؤسسة الدولية للتعمير والتنمية**" أما فرنسا ففضلت اسم "**المؤسسة المالية الدولية للتعمير والتنمية** "، فيما فضلت السلفادور تسمية "**الهيئة الدولية لضمان الاستثمار**"، وأخيرا إستقر الرأي حول اسم البنك الدولي للتعمير والتنمية، في حين أن التسمية الشائعة هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير[2].

وبعد أن تم التوقيع على إتفاقية بريتون وودز Brettonwoods من قبل 28 دولة من أصل 44 حضرت المؤتمر، بدأ البنك أعماله بتاريخ 25 جوان 1946،وتم ربطه بالأمم المتحدة بمقتضى إتفاق في 15 نوفمبر1947[3]. ونزولا عند رغبة الرئيس الأمريكي ترومان تقرر أن يكون مقر البنك الدولي مدينة واشنطن العاصمة، وأن يكون رئيسه أمريكي الجنسية.

وخلال فترة الخمسينات والستينات كانت أولوية البنك الدولي تسهيل إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية بمنح قروض لمشروعات تنمية البنية الأساسية[4]، وبعدها بدأ يقدم قروضا ومساعدات إنمائية للبلدان المتوسطة الدخل التي يمكنها دفع أسعار فائدة قريبة من أسعار الفائدة في الأسواق، كما يقوم بإقراض الموارد

---

[1]. محمد المحدوب، **التنظيم الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة السابعة، لبنان، 2002، ص 588.

[2]. معيزي جزيرة، **إصلاح المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها على الدول النامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير (غير منشورة)، جامعة قالمة، 2003–2004، ص 37.

[3]. ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، **التمويل الدولي**، دار الكندي، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص 264.

[4].Andrew Harrison et autres**, Business international et mondialisation, traduction de 1ere édition anglaise par simé on** fongang de Boeck.2004 .p 187

المالية بشروط قريبة من شروط البنوك التجارية فقط إلى حكومات البلدان الأعضاء، أو بموجب ضمانات من حكومات البلدان الأعضاء، مع العلم أن هذه القروض يجري تسديدها.

وانطلاقا من السابق يمكن تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أنه[1]: المؤسسة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الإقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للدول الأعضاء عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط الأمد والمشورة الفنية للمشروعات التنموية.

ثانيا. أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يمكن تلخيص أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يلي[2]:

–تقديم المساعدات المالية لإعمار البنى التحتية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية؛

– تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.

–المساهمة في تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية في الأجل الطويل؛

– تمويل ودعم برامج التنمية في البلدان النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية والاستشارية خاصة في الحالات التي لا تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض المشاريع الاستثمارية؛

– مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: التنظيم الإداري للبنك الدولي للإنشاء والتعمير

سيتم في هذا المطلب تناول نظام العضوية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهيكله التنظيمي بالإضافة إلى نظام التصويت فيه.

أولا:نظـــــام العضـــوية

يبلغ أعضاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير 184 عضوا، ويمكن تقسيم الدول الأعضاء إلى أعضاء أصليين،وأعضاء منضمِّين، فالأعضاء الأصليين هم الدول التي إشتركت في مؤتمر بريتون وودز، وقامت بإيداع وثائق التصديق قبل 31ديسمبر 1945. والجدول الموالي يوضح أعضاء البنك الدولي الأصليين والمبالغ المكتتب فيها برأسمال البنك.

---

[1]. عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 80.

[2]. بالاعتماد على: موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص169. وعادل احمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2000، ص 172. بالإضافة إلى علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد،ط 1، الأردن، 2003، ص 34.

الجدول رقم (2-1): أعضاء البنك الدولي الأصليين والمبالغ المكتتب فيها برأس مال البنك سنة 1945

المبالغ:(مليون دولار أمريكي).

الدولـــــــــة	مبلغ الاكتتاب	الدولـــة	مبلغ الاكتتاب	الدولـــة	مبلغ الاكتتاب
الـــو .م .أ	3175	كوبـــا	35	بوليفيـــا	7
المملكة المتحـــدة	1300	كولومبيـــا	35	العـــراق	6
الاتحاد السوفياتي	1200	يوغسلافيـــا	40	الإكـــوادور	3.2
الصـــــين	600	نيوزلنـــدا	50	إثيوبيـــا	3
فرنســـا	450	النرويـــج	50	الدومينيكان	2
الهنـــــد	400	المكسيـــك	65	كوستاريكا	2
كنـــــدا	325	إيـــــران	24	غواتيمـــالا	2
هولنـــدا	275	اليونـــــان	25	هايتـــي	2
بلجيكـــا	225	الشيلـــي	35	هندوراس	1
استراليـــا	200	الدانمـــارك	-	أيسلندا	1
جنوب إفريقيـــا	100	فترويـــــلا	10.5	ليبيريـــا	0.5
بولنـــــدا	125	أورغـــواي	10.5	بنمـــا	0.2
البرازيـــل	105	بيـــــرو	17.5	باراغـــواي	0.8
تشيكو سلوفاكيا	125	الفلبيـــن	15	نيكاراغوا	0.8
مصـــــر	40	لوكسمبورغ	10		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك الدولي للإنشاء والتعمير على الموقع الالكتروني www.worldbank.org/bird

يتضح من الجدول السابق أن أعضاء البنك الدولي الأصليين والذين يبلغ عددهم 45 دولة تمت مساهمتهم في رأسمال البنك من خلال الاكتتاب في الأسهم بمقدار 9100 مليون دولار أمريكي. ومن أجل إمكانية السيطرة على البنك الدولي وقراراته من بداية نشأته، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بما تملكه من قوة سياسية وإقتصادية بالاكتتاب في عدد كبير من الأسهم قدرت بحوالي 3175 مليون دولار، وهو ما يوازي حوالي 35 % من إجمالي إشتراكات الدول الأعضاء.

أما الأعضاء المنضمون فهم الدول التي إنضمت إلى عضوية البنك بعد تاريخ 31 ديسمبر 1945. وللحصول على عضوية البنك الدولي للإنشاء والتعمير يشترط شرطين أساسيين وهما:

– **الشرط الأول:** أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة مستقلة، حيث تقتصر العضوية على الدول كاملة السيادة، إذ يعتبر البنك الدولي مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة، ويترتب على ذلك أن الدول ناقصة السيادة أو المستعمرات لا يمكن أن تكون عضوا في البنك الدولي[1].

– **الشرط الثاني:** أن تكون الدولة طالبة العضوية عضوا في صندوق النقد الدولي، حيث نصت إتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير[2] على أن أعضاء البنك الأصليين هي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وتظل العضوية مفتوحة للدول الأخرى التي تطلب العضوية لاحقا بشرط حصولها على عضوية صندوق النقد الدولي.

ولكي يتم قبول عضوية الدولة فلا بد أن تتقدم بطلب إلى البنك توضح فيه كافة البيانات المطلوبة ويتم عرض الطلب على مجلس المديرين التنفيذيين لمناقشته وإصدار أي قرار بشأنه وعرضه على مجلس المحافظين الذي يقوم بدوره بتقدير إمكانية قبول عضوية الدولة وتحديد مساهمتها في رأسمال البنك، وبعد ثبوت صفة العضوية تتمتع الدولة العضو بالحقوق وتلتزم بالواجبات المنصوص عليها في ميثاق البنك الدولي، ويجوز لكل دولة عضو أن تنسحب من العضوية في أي وقت شريطة أن تخطر المركز الرئيسي للبنك، ويصبح الإنسحاب ساريا من تاريخ إستلام الإخطار بعد وفاء الدولة العضو بجميع إلتزاماتها.

كما يمكن للبنك أن يقرر بأغلبية عدد المحافظين توقيف أي بلد عضو إذا أخل بأي إلتزام من إلتزاماته إتجاه البنك سواء كانت مالية أو غير مالية، ويجوز كذلك للبنك الدولي إنهاء العضوية أو الفصل النهائي منها، وطبقا لإتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير فإن جزاء الفصل من العضوية يتقرر في حالتين هما:

–**عدم إلتزام العضو الموقوف خلال فترة محددة بسنة:**حيث إذا تقرر توقيف دولة عضو بسبب الإخلال بالتزاماتها و لم تقرر الأغلبية التي إتخذت قرار التوقيف إعادة عضويتها خلال مدة الإيقاف المحددة بسنة، فإن العضو يعتبر مفصولا تلقائيا.

– **إنتهاء عضوية الدولة من صندوق النقد الدولي:**حيث يترتب على ذلك إنهاء العضوية من البنك الدولي تلقائيا بعد إنقضاء ثلاثة شهور على إنتهاء عضويته من صندوق النقد الدولي، وهو ما يبرز مدى الارتباط الوثيق بين المنظمتين سواء في شروط اكتساب العضوية أو انتهائها. ورغم ذلك فانه يجوز أن يقرر مجلس المحافظين بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات المقررة لإستمرار عضوية الدولة في البنك الدولي، رغم انه سبق إنتهاء عضويتها من صندوق النقد الدولي.

---

[1]. عبد المعز عبد الغفار نجم، **الجوانب القانونية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص 78.

[2]. **اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المادة 2، البند1.**

ثانيا:الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

يشرف على تنظيم وسير الأعمال في البنك الدولي الهيئات التالية (أنظر الملحق 01):

1. مجلس المحافظين: حيث تقوم كل دولة عضو في البنك الدولي بتعيين محافظ ونائب له لمدة خمس سنوات، ويجتمع المجلس مرة كل سنة، وقد جرت العادة أن يعقد هذا الاجتماع في واشنطن العاصمة سنتين متتاليتين من بين كل ثلاث سنوات، على أن يعقد إجتماعات أخرى بناء على طلب المديرين التنفيذيين وذلك بناء على طلب خمس دول أعضاء، أو دول أعضاء تملك ربع المجموع الكلي للأصوات[1] ويعتبر نصاب إجتماع مجلس المحافظين صحيحا إذا حضرته أغلبية من المحافظين، تمثل ما لا يقل عن ثلثي المجموع الكلي للأصوات.

وتشمل صلاحياته رسم السياسة العامة لنشاط البنك، وإتخاذ القرارات بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات البك كقبول أعضاء جدد أو وقف عضوية أعضاء حاليين، ولاتخاذ قرارات تتعلق بزيادة أو تخفيض أسهم رأس المال المصرح به، وتقرير توزيع الدخل الصافي للبنك، وكذلك المصادقة على البيانات المالية والميزانيات.

2. مجلس المديرين التنفيذيين:ويتكون من 24 مديرا تنفيذيا يمثلون حكومات البلدان الأعضاء، حيث يعين كل بلد من البلدان الخمس**(*)** التي تملك أكبر عدد من أسهم البنك مديرا تنفيذيا، أما الباقون البالغ عددهم 19 مديرا تنفيذيا فتنتخبهم مجموعة من البلدان الأعضاء الأخرى في عملية انتخاب تجري كل سنتين، وتشكل بعض البلدان كالصين وروسيا والمملكة العربية السعودية مجموعات بلدان منفردة، في حين تنظم بلدان أخرى معا في مجموعات بلدان متعددة.

وتتمثل مهام مجلس المديرين التنفيذيين في مباشرة الصلاحيات التي يخولها إياه مجلس المحافظين، وتعقد إجتماعات المجلس مرتين في الأسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك بغرض الموافقة على القروض والضمانات والسياسات الجديدة، وإستراتيجيات المساعدة القطرية والاقتراض والقرارات المالية.

3.رئـــــيس البنك: جرت العادة أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكي الجنسية، وهذا بمقتضى اتفاق غير مكتوب[2]، في حين يكون رئيس صندوق النقد الدولي أوربي الجنسية، ويتم إنتخاب رئيس البنك الدولي لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل المديرين التنفيذيين، ويتولى رئيس البنك إدارة مناقشات مجلس المديرين التنفيذيين، ولا يكون له صوت عند التصويت، ولكن في حالة تساوي الأصوات فان رأيه يكون مرجحا،

---

[1]. إتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المادة **5**، البند **2**.

(*) هذه البلدان هي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، اليابان، روسيا، ألمانيا.

[2].La banque mondiale**, Guide de la banque mondiale,** de Boeck, Paris, 2005, p 9.

ويشارك في إجتماعات مجلس المحافظين، ويكون مسؤولا عن توظيف وعزل الموظفين الذين يعملون تحت إدارته، ويضطلع بمهمة إدارة البنك بوجه عام. ويدير رئاسة البنك الدولي في الوقت الحالي "**روبرت زوليك**" الذي تم تعيينه سنة 2007.

4. المجلس الاستشاري: طبقا لإتفاقية تأسيس البنك الدولي يتكون المجلس الاستشاري من عدد لا يقل عن سبعة أشخاص يختارهم مجلس المحافظين لمدة سنتين، ويجوز إعادة تعيينهم، ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة،ويتضمن لجان إستشارية في النواحي البنكية والتجارية والصناعية والعمالية والزراعية، ويختص المجلس الاستشاري بتقديم المشورة للبنك في الأمور الخاصة بالسياسة العامة.

5.موظفو البنك: يعمل بالبنك الدولي ما يزيد عن 9300 موظف بما في ذلك خبراء الاقتصاد والتربية، علماء البيئة، المحللين الماليين، العلماء المختصين في علم الإنسان والمهندسين[1]، ينتمون إلى165 بلدا، ويشكل موظفوا البنك من رعايا البلدان النامية 62 % من مجموع الموظفين يشغلون 47 % من مناصب الإدارة والمناصب الفنية العليا[2].

[1]. نوزاد عبدالرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخسالي، **مقدمة في المالية الدولية**،دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن، 2007، ص205.

[2]. البنك الدولي، **التقرير السنوي** ، 2009، ص 63..

الشكل رقم (2-1): موظفي البنك الدولي حسب مناطق الجنسيات.

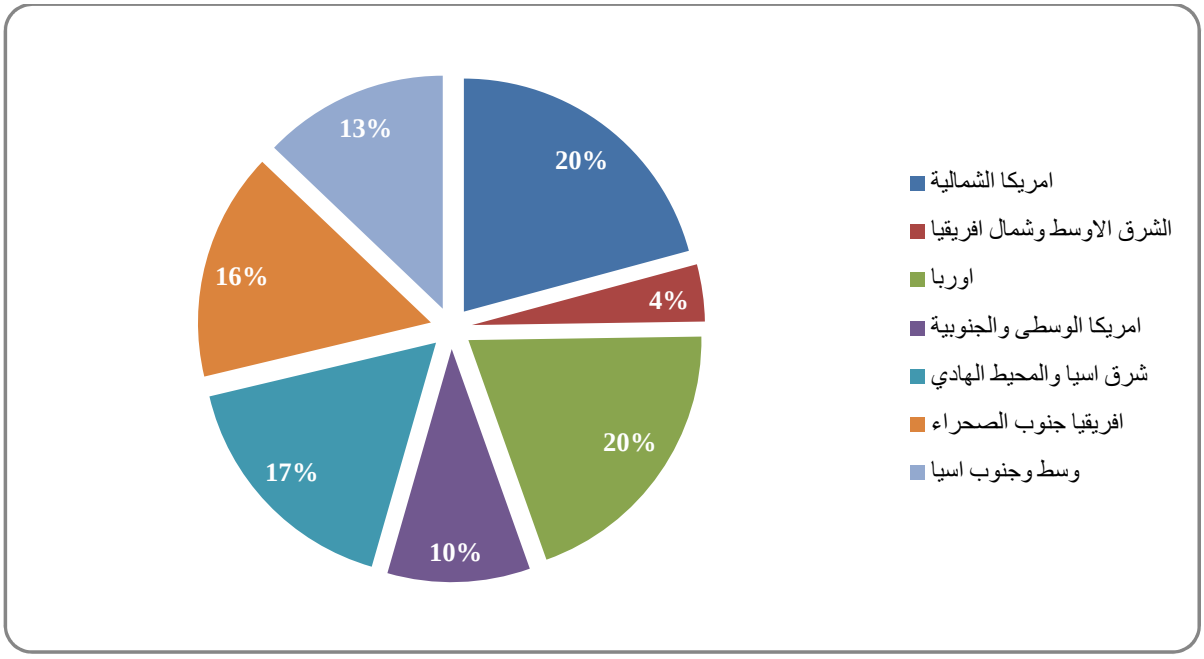

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2009، ص 63.

ثالثا :نظام التصويت

يتم التصويت في البنك الدولي بناء على معيار حصة الدولة في رأس مال البنك، وعليه فإن الدول التي تساهم بقدر أكبر في رأس المال تعطى مزايا أكبر في التصويت، ويتم إحتساب الأصوات في البنك الدولي على أساس أن لكل دولة عضو تمتلك 250 صوت يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم واحد تسهم به الدولة في رأس مال البنك، وحددت قيمة السهم بـــ 100000 دولار أمريكي وتكون متاحة للاكتتاب للدول الأعضاء فقط[1].

الجدول رقم (2-2): حقوق التصويت للمساهمين الرئيسيين في البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 15 جويلية 2003.

الدولـــــــــــة	سنة الانخراط	عدد الأصوات	النسبة
الو .م. أ	1945	265219	16.41
اليابان	1952	127250	7.87
المملكة المتحدة	1945	69647	4.31
فرنسا	1945	69647	4.31
ألمانيا	1952	72649	4.49
	1945	45049	2.79

[1]. محمد المحدوب، **مرجع سابق**، ص 59.

الصين	1992	45045	2.79
روسيا	1945	45045	2.79
كندا	1946	33537	2.07
البرازيل	1957	45045	2.79
المملكة العربية السعودية			

Source: Banque mondiale, **Guide de la banque mondiale**,op Cit,pp 162 -167

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الدول الغنية تمتلك أكبر المساهمات في عدد أصوات البنك الدولي للإنشاء والتعمير .بما يقارب 51 % من القوة التصويتية، وإستئثار الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على 16.41 % مما يجعل قرارات البنك في خدمة مصالحها الذاتية دون النظر إلى حاجات الدول النامية التي لا تمتلك إلا القليل من الأصوات الغير معبرة عن حاجاتها لإصدار القرارات التنموية من خلال البنك الدولي.

وعلى الرغم من إعلان الدول 186 الأعضاء في البنك الدولي في 25 أفريل 2010 الإتفاق على نقل 3.13 % من حقوق التصويت إلى الدول النامية وخصوصا الناشئة منها، حيث إرتفعت حصة هذه الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل إلى 47.19 %، إلا أن تمثيل الدول النامية يبقى دون المستوى إذا ما استندنا إلى دورها في الاقتصاد العالمي وحجمها السكاني.

المطلب الثالث:موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تتكون موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير من:

أولا. رأس المال

نصت الإتفاقية المنشئة للبنك الدولي على أن رأس المال المبدئي المرخص به للبنك هو 10 مليار دولار أمريكي مقسمة على عدد معين من الأسهم قيمة كل منها 100000 دولار وحق الاكتتاب فيها يقتصر على الدول الأعضاء[1].

وقد قسمت حصص الأعضاء في رأس مال البنك على النحو التالي:

– يتم دفع 2 % من حصة العضو للبنك في صورة ذهب أو دولار أمريكي وهذا الجزء يكون تحت تصرف البنك دون أي قيود من أي جهة.

[1]. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص 328.

– يتم دفع 18 % من الحصة بالعملة المحلية للدولة العضو، ويمكن للبنك إستخدامها في إقراض أعضاء آخرين بشرط عدم اعتراض الدولة العضو صاحبة العملة.

– وتبقى 80 % من الحصة في حوزة الدولة العضو تحت تصرف البنك باعتبارها تحت الطلب في حالة إحتاج البنك لها لمواجهة إلتزاماته[1]، ويمكن للبنك أن يزيد من رأسماله طبقا لاتفاقية تأسيسه بعد موافقة 75 % من مجموع القوة التصويتية[2]، ولكن لا يمكن إجبار الدولة العضو على المساهمة في زيادة رأس المال إذ أن المساهمة في زيادة رأس المال للبنك إختيارية، كما أنه يجب على الدولة المنظمة لعضوية البنك أن تكتتب إلزاميا في مقدار معين من أسهم رأس مال البنك.

أما في حالة فصل أو إنسحاب الدولة من عضوية البنك فان ذلك يؤثر حتما على رأس مال البنك بالنقصان، إذ من حق الدولة التي وقعت عليها عقوبة الفصل أن تسترد ما بقي من حصتها بعد سداد الإلتزامات التي كانت قد إلتزمت بها. وقد شهد رأس مال البنك منذ نشأته تطورا ملحوظا، حيث كان أول قرار لزيادة رأسماله في 16 ديسمبر 1959 بزيادة رأس المال من 10 مليار دولار إلى21 مليار دولار، ثم تبعه قرارا آخرا في 19 فيفري 1988 ليصبح رأس مال البنك 171.4 مليار دولار، ثم 189.5 سنة 2001، وفي 25 أفريل 2010 أعلنت الدول 186 الأعضاء في البنك الدولي زيادة رأس المال بمقدار 5.1 مليار دولار.

الجدول رقم (2-3): تطور رأس المال المكتتب للبنك الدولي.

المبالغ: (مليار دولار أمريكي).

السنـــــــة	1944	1959	1965	1979	1988	1996	2001
رأس المال المكتتب	10	21	24	81	171.4	184	189.5

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على: عبد المطلب عبدالحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص97.

ثانيا. الاقتـــــراض

تمثل القروض حوالي 80 % من الموارد المتاحة للبنك الدولي، ويتم الحصول عليها عن طريق إصدار وبيع السندات في الأسواق المالية، أو عن طريق الاتجاه مباشرة إلى حكومات الدول الأعضاء في البنك،أو مصارفها المركزية أو حتى من البنوك التجارية وكذلك المستثمرين الخواص.

إن السمعة الممتازة التي يتميز بها البنك بإعتباره مؤسسة مملوكة لكافة الدول الأعضاء تعطيه تصنيفا إئتمانيا عاليا ويتيح له الإقتراض لآجال طويلة وبشروط مواتية، وينعكس هذا في أساس التكلفة المنخفضة نسبيا

[1]. H . Bonnet et D. Berthet**, les institutions financières internationales**, éditionsBouchene, Alger, 1993, p 41.

[2]. أرنست ستيرن، **الزيادة العامة في رأس مال البنك الدولي**، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1988، المجلد 25، العدد 2، ص 20.

لإقراضه، ومتوسط الهامش الذي كان أقل من السعر السائد في الأسواق العالمية. والجدول الموالي يبين حجم إقتراضات البنك الدولي للإنشاء والتعمير للفترة الممتدة بين 2005 و 2009.

الجدول رقم (2-4): حجم إقتراضات البنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال الفترة 2005-2009

المبالغ: (مليون دولار أمريكي)

السنـــــــــة	2005	2006	2007	2008	2009
القروض القائمة غير المسددة	104.401	103.004	97.805	99.050	105.698

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2009، ص: 9.

ثالثا.الأرباح والاحتياطات

لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير حيث يعتبر البنك مؤسسة تعاونية لا يسعى إلى تعظيم الأرباح بقدر ما يسعى إلى تحقيق عائد من أصوله يكفي لضمان مقدرته المالية، ومواصلة أنشطته الإنمائية على أساس مستقر، ويحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير دخلا من هامش أسعار الفائدة على قروضه (الفوائد مخصوما منها تكاليف الإقتراضات)[1]. والجدول الموالي يبين دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير من العمليات خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2009.

الجدول رقم (2-5): دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير من العمليات خلال الفترة 2005-2009

المبالغ: (مليون دولار أمريكي)

السنـــــــــة	2005	2006	2007	2008	2009
دخل العمليات	1.320	1.740	1.659	2.271	572

المصدر:البنك الدولي، التقرير السنوي،2009،ص9.

من خلال الجدول السابق يتبين أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبالرغم من انه لا يستهدف أن يكون مؤسسة هادفة إلى الربح، إلا أنه حقق دخلا صافيا في كافة سنوات نشاطه منذ 1948 وخلال الفترة 2005-2009 حقق دخلا صافيا تراكميا قدره 7.564 مليار دولار. ويخصص دخله بالكامل لزيادة الموارد المالية المعنية بالتنمية.

رابعا.التمويل المشترك

ويقصد به أي ترتيب يتم في إطاره الربط بين الموارد المالية التي يتيحها البنك الدولي، والموارد المالية التي تتيحها مصادر من خارج البلد المتلقي، وذلك لمشروع أو برنامج اقتراضي معين، وتشمل جهات التمويل في

[1]. ضياء مجيد، **مرجع سابق**، ص 329.

العادة هيئات رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف، ومؤسسات تتيح في الغالب موارد مالية ميسرة الشروط للبلدان المتلقية.

الجدول رقم (2-6): حجم الموارد التمويلية وعدد المشاريع المشتركة بين البنك الدولي والجهات الشريكة خلال الفترة 2005-2009.

المبالغ: (مليون دولار أمريكي)

السنـــــــــــــــة	2005	2006	2007	2008	2009
الموارد التمويلية المشتركة	9.3	4.9	6.3	4.29	5.5
عدد المشروعات	123	141	130	84	65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : التقارير السنوية للبنك الدولي للفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009.

من خلال الجدول السابق يتضح أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يسعى إلى تعزيز تعاونه مع الجهات الشريكة في سبيل تحقيق أهدافه وبلوغ غاياته.

المطلب الرابع:السياسة الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير

تقوم السياسة الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، وهي موجهة إلى الدول النامية في الوقت الحاضر، بعدما كانت موجهة في بداية الإنشاء إلى الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وعادة ما تكون مدة استرداد القروض ما بين 15 و20 سنة، وهي تعطى حاليا للدول النامية متوسطة الدخل وكذلك للدول الأقل دخلا ممن يتمتعون بالأهلية الائتمانية[1].

أولا:شروط الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير

نصت اتفاقية البنك الدولي للإنشاء والتعمير على شروط الإقراض وأهمها:

– التأكد من أن الدولة المقترضة لا تستطيع الحصول على الاقتراض من مصادر أخرى وبشروط معقولة؛

–إجراء دراسة مسبقة لمعرفة مقدرة الدولة المقترضة على سداد القرض والطلب من حكومة الدولة المعنية ضمان تسديد القرض؛

–أن توافق الدولة المقترضة على حق الإشراف للبنك الدولي على طريقة إنفاق القرض المحدد له؛

– أن تكون الدولة المقترضة قادرة على إستخدام القرض في مشاريع ناجحة، أي أن يكون المشروع ذو فائدة إقتصادية تبرر الاستثمار فيه.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يقوم بإقراض الدول الأعضاء إلا إذا كانت الدولة العضو غير قادرة على الإقتراض بالشروط السائدة في سوق رأس المال.

[1]. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل –التجربة الجزائرية–**، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 513.

ثانيا:أنواع القروض التي يقدمها البنك الدولي

يتيح البنك الدولي للدول المقترضة حزمة واسعة من القروض بصيغ مختلفة، نوجز أهمها في ما يأتي:

1.قروض المشروعات: وتمنح لتمويل مشروع معين، مثل مشروعات الري والطرق وتوليد الكهرباء ...الخ، وهذا النوع من القروض يمثل النسبة الغالبة من النشاط الاقراضي للبنك الدولي.

2.قروض البرامج: وتمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي ليتناول عدة مشروعات، أو لتمويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصناعة معينة، وتقضي اتفاقية البنك الدولي بأن قروض البرامج لا تمنح إلا في ظروف استثنائية، والواقع أن العمل في البنك الدولي جرى على حصر هذا النوع من القروض في أضيق نطاق ممكن، بحيث لا يزيد في أي سنة من السنوات عن 10 % من مجموع القروض التي يقدمها البنك.

3.قروض التصحيحات الهيكلية: وقد أُستحدثت في أوائل 1980[1]، وحددت شرطين لازمين لتقديم هذه القروض أولهما ضرورة وجود خلل خطير في ميزان المدفوعات للدولة يكون من الصعب احتوائه سريعا، والشرط الثاني يتمثل في وجود رغبة من جانب الحكومة واستعدادها لتنفيذ برامج التكييف الهيكلي خلال فترة زمنية معينة.

وفي هذا النوع من القروض يتشابه دور البنك الدولي مع وظيفة صندوق النقد الدولي وسياساته الخاصة بعلاج الخلل في موازين المدفوعات للدول النامية، بل ويحدث نوعا من التداخل في عمل كل من المؤسستين رغم الاتفاق الشكلي بينهما بضرورة الفصل بين أعمالهما.

وتنطوي قروض التكييف أو التصحيح الهيكلي على درجة عالية من المشروطية، حيث تندرج الشروط التي تتضمنها هذه القروض تحت أربع مجموعات رئيسية وهي[2]:

–الكفاءة في استخدام الموارد وتدخل فيها معايير الاستثمارات العامة وأولويات الاستثمار وسياسات الأسعار والحوافز في مختلف القطاعات؛

–تعبئة الموارد اللازمة للتنمية ويدخل فيها دور القطاع العام، والتحول إلى الخوصصة وإدارة الدين العام الداخلي والخارجي، والمسائل الخاصة بسياسات الموازنة ذات العلاقة؛

–التجارة الخارجية وضرورة تحريرها، وزيادة الحوافز التصديرية وإصلاح التعريفة الجمركية؛

–إصلاح النظام المصرفي والضريبي والإدارة العامة.

---

[1]. كونستانتين ميكالوبولوس، **إقراض البنك الدولي للتكييف الهيكلي**، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1987، المجلد 24، العدد 2، ص 7.

[2]. عبدالمطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص88.

4. القروض القطاعية: وتشبه قروض التصحيحات الهيكلية من حيث أنها لا تعطى لتمويل مشروع معين، بل تستهدف تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض، ولكنها تختلف عنها من حيث أنها تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة أو الطاقة، إلا أنها تنطوي كذلك على درجة عالية من المشروطية وان كان نطاقها محدودا بالقطاع الذي تمنح من أجله.

ثالثا: مراحل تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي، بعدة مراحل يبذل فيها الكثير من الوقت والجهد من قبل خبراء البنك للتعرف على مدى جدوى المشروع للاقتصاد، ومدى توافقه مع السياسة الإقراضية للبنك، وهذه المراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

1. مرحلة اختيار المشروعات: وتكون نقطة البداية في الدولة المقترضة نفسها التي تكون قد فكرت في مشروعات مختلفة، وتعتقد أن إسهام البنك فيها سيؤدي إلى تحقيق المشروع لأهدافه، وتتقدم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك تطلب فيه معاونته وتمويله للمشروع، ويرسل البنك بعد ذلك بعثة تمهيدية لتتبين معالم المشروع، وتحصل على بياناته ودراسة الجدوى المبدئية التي تكون في اغلب الأحيان قد تمت وتتطلب بيانات إضافية.

2. مرحلة إعداد المشروعات: حيث يتم إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره.

3. مرحلة تحليل المشروعات وتقييمها:حيث يتم تحليل كامل المشروع كي يتبين مدى نفعه للاقتصاد المحلي، وبالتالي ما إذا كان صالحا لتمويل البنك، وفي ضوء ما توفر من معلومات يقوم خبراء البنك بحساب عائد المشروع، أي النفع الصافي الذي يدره الاستثمار على مدى حياة المشروع، وهذا العائد يسمى بمعدل العائد الداخلي، يقارن بسعر فائدة الاقتراض للمشروع وسعر الفائدة للسوق، وكلما كان العائد مرتفعا كلما كان المشروع جديرا بالتمويل والمساندة، وعادة لا يمول البنك الدولي أي مشروع يقل عائده الاقتصادي عن 12% حتى 15 % تقريبا.

4. مرحلة المفاوضات: حيث تبدأ متى اقتنع البنك بجدوى وجدارة المشروع الذي يتم الاتفاق على تمويله، وتجري مفاوضات مع الدولة صاحبة المشروع، حيث يضع البنك شروط التمويل ويتأكد من جدية الحكومة المعنية في تنفيذ المشروع وسرعة إنجازه، وقد تتضمن الشروط بعض الالتزامات الأخرى المشروطة، والتي تختلف

[1]. عبدالمطلب عبدالحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سابق**، ص ص: 101-103.

من مشروع لآخر، ومنها مثلا بالنسبة لمشروعات الكهرباء، رفع التعريفة من أجل خلق فائض لتمويل صيانة المشروع، وتحسين تحصيل الإيرادات، وإرساء التعريفة على أساس اقتصادي.

5. مرحلة التنفيذ والإشراف: حيث يرسل البنك في تلك المرحلة بعثات متعددة تشرف على تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة، وبعد إتمام بناء المشروع يصر البنك على إعادة تقييم المشروع من جديد بدراسة يطلق عليها تقرير الإكمال، ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على نواحي الضعف في التنفيذ.

المبحث الثاني: مؤسسة التمويل الدولية

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية أكبر مصدر متعدد الأطراف للقروض والاستثمارات في أسهم رؤوس الأموال لمشروعات القطاع الخاص في البلدان النامية.

المطلب الأول:نشأة مؤسسة التمويل الدولية وأهدافها

منذ بداية عمل البنك الدولي تبين أن الحكومات المستفيدة تفضل أن تكون القروض الممنوحة لجهات حكومية، بما فيها مؤسسات القطاع العام بدلا من القروض الممنوحة لمشروعات خاصة بضمان الحكومة التي ينفذ المشروع في إقليمها، وذلك ما أدى إلى اقتراح إنشاء مؤسسة مستقلة تكون مهمتها الأساسية تمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول الأعضاء دون الحاجة إلى الحصول على ضمان من الحكومة المعنية، وقد أنشأت مؤسسة التمويل الدولية سنة 1956[1] ومقرها الرئيسي في واشنطن، والمجال الرئيسي لنشاط المؤسسة في الدول النامية هو القطاع الخاص، حيث تهدف إلى تنشيط وتطوير القطاع الخاص إلى جانب العمل كوسيط بين أصحاب المشروعات ورؤوس الأموال المتاحة للاستثمار، إلى جانب قيامها بالاستثمار بشكل مباشر أو المساهمة في امتلاك أسهم المشروعات في حدود 25% من الحصة المالية للأسهم[2].

كما تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تقديم المشورة والمساعدة الفنية لمؤسسات العمال والحكومات وبعكس البنك الدولي فإن نشاط المؤسسة التمويلي لا يقتصر على تقديم القروض والضمانات، حيث أنها مخولة أيضا بالمساهمة في رأسمال المشروعات الخاصة والمؤسسة بصفتها مصدرا تمويليا متعدد الأطراف قادرة على أن تعمل كحافز للاستثمار الخاص، فمشاركتها في مشروع ما يعزز ثقة المستثمر، ويجذب المقرضين والمستثمرين.

[1]. Philippe d'arvisement, jean-pierre petit, **échanges et finance internationale**, CFPB, paris,1997, p 48.

[2]. صالح صالحي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية،دار الخلدونية، العدد 1، 1999، ص 112.

المطلب الثاني: التنظيم الإداري والمالي لمؤسسة التمويل الدولية

تضم مؤسسة التمويل الدولية 182 بلدا عضوا[1]، ولكي يتمكن أي بلد من اكتساب عضوية المؤسسة يجب أن يكون عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وأن يوقع على اتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية.

أما فيما يتعلق بنظام التصويت في المؤسسة فيتضمن تحديد عدد ثابت من الأصوات تضاف إليه نسبة أخرى تتحدد وفقا لمعيار مساهمة كل دولة، وبناء على ذلك تملك كل دولة 250 صوتا يضاف إليها صوت عن كل 100000 دولار تساهم به في رأس المال، ويتم التصويت بالتناسب مع عدد الأصوات التي يحوزها كل بلد عضو. والجدول الموالي يوضح حقوق التصويت للمساهمين الرئيسيين في مؤسسة التمويل الدولية بتاريخ 15 جويلية 2003.

الجدول رقم (2-7): حقوق التصويت للمساهمين الرئيسيين في مؤسسة التمويل الدولية في 15 جويلية 2003.

الدولـــــــــــــــــــــــــــــــة	سنة الانخـــراط	عدد الأصـــوات	النسبـــــة
الو .م . أ	1956	569629	23.7
اليابان	1956	141424	5.88
ألمانيا	1956	129158	5.37
المملكة المتحدة	1956	121265	5.05
فرنسا	1956	121265	5.05

Source: Banque mondiale, **Guide de la banque mondiale**, Op-Cit, pp: 162-167.

يبن الجدول السابق هيمنة القوى الخمسة الكبرى على ما يقارب من 38.05 % القوة التصويتية لمؤسسة التمويل الدولية في حين أن 177 دولة يمثلون مايزيد عن 90 % من سكان المعمورة لا يملكون سوى 54.95 % من إجمالي الأصوات، وهذا الوضع يجعل الدول الكبرى تتحكم في موارد المؤسسة وتوجهها حسب أهوائها وما يخدم مصالحها.

ورغم أن مؤسسة التمويل الدولية مؤسسة ذات كيان مالي مستقل، إلا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا من الناحية الإدارية بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بحيث يتكون مجلس محافظي المؤسسة من محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذلك مجلس المديرين، كما يشغل رئيس البنك الدولي أيضا منصب رئيس مؤسسة التمويل الدولية.

ويبلغ عدد موظفي المؤسسة حوالي 2000 موظف، يعمل 70 % منهم في مقرها في واشنطن بينما يعمل حوالي 30 % الباقون في أكثر من 80 مكتبا ميدانيا تابعا لها.

[1]. الموقع الالكتروني لمؤسسة التمويل الدولية: www.IFC.org

أما فيما يخص موارد المؤسسة فقد بدأت مؤسسة التمويل الدولية نشاطها برأسمال متواضع نسبيا حوالي 100 مليون دولار أمريكي، وفي 10 ديسمبر 1992 تمت زيادة رأس المال إلى 2.45 مليار دولار ويجوز لمجلس محافظي المؤسسة زيادة رأس المال بموافقة ثلاثة أرباع مجموع الأصوات[1].

والى جانب حصص رأس المال فان هناك بعض الموارد المالية الأخرى المتاحة كالاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو إصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية العالمية بالإضافة إلى أرباح نشاطاتها[2].

المطلب الثالث: الأولويات الإستراتيجية لمؤسسة التمويل الدولية

تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى تشجيع انفتاح الأسواق والمنافسة في البلدان النامية ومساندة الشركات والشركاء في القطاع الخاص، وفي سبيل تحقيق أهدافها تسترشد المؤسسة بالمبادئ الإستراتيجية التالية[3]:

1. تدعيم التركيز على الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل: حيث تنشط المؤسسة حيث ما كانت الحاجة إليها وتصل إلى الذين لا يتلقون خدمات كافية في أشد البلدان فقرا، أو في مناطق البلدان المتوسطة الدخل وقطاعات الصناعة التي لديها إمكانيات أكبر لحفز التنمية وتحسين حياة الناس وتشمل أولوياتها في تلك المجالات الأسواق عالية المخاطر، تدعيم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ولإستنباط حلول مبتكرة لتدعيم القطاع الخاص في البلدان المتأثرة بالصراعات وتكثيف التعاون مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي من أجل خدمة أشد البلدان فقرا.

2. بناء شراكات طويلة الأجل مع الجهات العالمية الفاعلة في البلدان النامية: حيث أثبتت الخبرة العملية التي تتمتع بها مؤسسة التمويل الدولية أن بإمكانها تحقيق نتائج إنمائية أفضل عندما تقيم شركات طويلة الأمد مع المتعاملين معها من الشركات وتوسيع منافع النمو الاقتصادي من خلال مساعدتهم في الاستثمار في بلدان نامية أخرى.

3.التصدي لتغيير المناخ والتأكد من الاستدامة البيئية والاجتماعية: حيث يعتبر ذلك من أولويات المؤسسة، فجهودها تكمل وتساند إستراتيجية مجموعة البنك لدولي الشاملة في هذا الخصوص، وهي تعمل على خلق نماذج وأدوات تمويل جديدة لأغراض الطاقة النظيفة ووضع وتحسين المعايير البيئية الاجتماعية المتعلقة بالقطاع الخاص.

---

[1]. **اتفاقية تأسيس التمويل الدولية**، المادة 2،القسم 2،الفقرة ج.

[2]. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد الإسكندرية، 2000، ص ص: 197-198.

[3]. **لمؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي** ، 2008، ص ص: 18-22.

4. تشجيع نمو القطاع الخاص في مجالات البنى الأساسية والرعاية الصحية والتعليم:حيث يمكن للقطاع الخاص سد الفجوة الناجمة عن عدم كفاية المخصصات الحكومية في هذه القطاعات، إذ تساعد مؤسسة التمويل الدولية في زيادة القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية من خلال تمويل مشروعات التنمية الأساسية الرئيسية وتوسيع نطاق الاستثمارات والخدمات الاستشارية في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، والتعاون بين مختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي بغية تعظيم أثرها الإنمائي.

5. تطوير الأوراق المالية المحلية: حيث تعتبر مؤسسة التمويل الدولية أن نقص الخدمات المالية المتطورة يمثل عقبة كبيرة أمام الأفراد ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص للعديد من البلدان النامية وغالبا ما تحرم مؤسسات الأعمال من القروض لأنها تعتبر مخاطر إئتمانية عالية، ولذلك عملت المؤسسة على توسيع نطاق القدرة على الحصول على التمويل والائتمان وإدخال منتجات جديدة تساعد على تخفيض المخاطر الائتمانية.

المبحث الثالث: هيئة التنمية الدولية

تلعب هيئة التنمية الدولية دورا مهما في تحقيق رسالة البنك الدولي المعنية بتخفيض أعداد الفقراء، حيث تركز على تقديم المنح والقروض الميسرة لبلدان العالم الأكثر فقرا.

المطلب الأول:نشأة هيئة التنمية الدولية وأهدافها

أولا. نشأة هيئة التنمية الدولية

نظرا لأن البنك الدولي للإنشاء والتعمير يقترض أموالا هي في الأصل أموالا مقترضة، فإنه يقرضها بشروط صعبة، وبأسعار فائدة مرتفعة لتتناسب مع التكلفة التي يقترض بها هذه الأموال، وهذا ما لا يتناسب مع الدول الأكثر فقرا، التي تحتاج إلى تمويل بشروط أكثر يسرا من تلك التي يفرضها البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وقد كان عضو مجلس الشيوخ الأمريكي A.S.Mike هو صاحب الفكرة الأولى في إنشاء هيئة التنمية الدولية بعدما تقدم بمشروع قرار بهذا الشأن، حيث اعتمده مجلس الشيوخ في أواخر 1958، وقد تبنت الحكومة الأمريكية المشروع وعرضته على مجلس المحافظين للبنك الدولي الذي صادق عليه في اجتماعه السنوي سنة 1959، ثم كلف مجلس المديرين بوضع مسودة اتفاقية تكون بمثابة القانون الأساسي للهيئة[1].

[1].إسماعيل العربي، **مرجع سابق**، ص 277.

وقد أصبحت اتفاقية تأسيس هيئة التنمية الدولية سارية النفاذ سنة 1960[1] وقد تمت الموافقة على تقديم أولى قروض الهيئة والتي تعرف بالإعتمادات سنة 1961إلى كل من الشيلي، الهندوراس، الهند، السودان.

ثانيا. أهداف هيئة التنمية الدولية

يمكن تحديد أهداف الهيئة التنمية الدولية فيما يلي[2]:

– تمويل المشاريع عن طريق منح قروض بشروط ميسرة وأكثر ملاءمة للدول النامية من شروط البنك الدولي للنشاء والتعمير القاسية، وتمنح القروض لفترات زمنية طويلة الأجل تصل إلى 50 سنة منها فترة سماح لمدة عشر سنوات، ولا تفرض فوائد على الإقراض، وإنما تحسب رسوم إدارية بنسبة 0.75 % من إجمالي قيمة القروض.

– تمنح القروض للدول النامية الفقيرة المنخفضة الدخل، ولهذا فإن الهيئة تصنف مجموع الدول النامية الأعضاء سنويا على أساس متوسط دخل الفرد فيها، والذي يعتبر المقياس أو المعيار لمنح القروض والمساعدات من قبلها. فإذا كان متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من الحد الأدنى للمعيشة، والذي حدد بمقدار 1165 دولار أمريكي في السنة المالية 2011[3]، فان الدول النامية تصنف ضمن شريحة الدول المنخفضة الدخل التي تستحق المساعدة.

– تسهيل وتبسيط المشاكل المتعلقة بخدمة الدين الخارجي، وذلك بتوجيه الإهتمام إلى الاستثمارات ذات المنافع الإجتماعية بصورة أكبر من الاهتمام بالمردود الاقتصادي.

– الإهتمام بمشروعات البنية الأساسية لتحسين ظروف المعيشة للدول الأعضاء المؤهلة للاقتراض من الهيئة[4].

المطلب الثاني: التنظيم الإداري لهيئة التنمية الدولية

نصت إتفاقية إنشاء الهيئة على أن العضوية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير شرط أساسي لقبول العضوية في هيئة التنمية الدولية[5]. وتنقسم عضوية الهيئة إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: وتضم الدول الأعضاء ذوي الدخول المرتفعة التي تقدم رؤوس الأموال، وهي تمتلك أكثر من ثلثي رأس مال الهيئة.

---

[1].jean Marchal, jacques le caillon, **le système monétaire international**, édition Cujas, 8éme édition, paris, 1984, p 18.

[2].ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **مرجع سابق**، ص ص: 270-271.

[3].الموقع الالكتروني لهيئة التنمية المحلية: www.worldbank.org.ida

[4].ريمون حداد، **العلاقات الاقتصادية الدولية نظريات العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة**، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ص 80.

[5].**إتفاقية إنشاء هيئة التنمية الدولية، المادة 2، البند 1، الفقرة أ.**

المجموعة الثانية: وتضم الدول النامية المتلقية للمعونات، ويبلغ عدد أعضاء الهيئة 169 دولة، منهم 27 دولة يتبعوا المجموعة الأولى وباقي الدول يتبعوا المجموعة الثانية.

الجدول رقم (2-8): المجموعة الأولى والثانية لهيئة التنمية الدولية والقوة التصويتية لكل مجموعة في 30 جوان 2003.

دول المجموعة الأولى					
الدولة	عدد الأصوات	النسبة	الدولة	عدد الأصوات	النسبة
الو. م. أ	1913640	13.89	فنلندا	86168	0.63
المملكة المتحدة	688291	5	أيسلندا	33116	0.24
ألمانيا	966302	7.02	لكسمبورغ	33117	0.24
فرنسا	596483	4.33	نيوزيلندا	41152	0.30
اليابان	1502886	10.91	البرتغال	36684	0.27
كندا	408597	2.97	روسيا	39028	0.28
هولندا	305971	2.22	جنوب إفريقيا	39579	0.29
ايطاليا	398415	2.89	ايرلندا	39324	0.29
السويد	273599	1.99	اليونان	35171	0.24
سويسرا	147924	1.07	الكويت	78681	0.57
استراليا	180540	1.31	اسبانيا	85714	0.62
بلجيكا	158158	1.15	الإمارات	1367	0.01
الدانمارك	143391	1.04	النمسا	90656	0.66
النرويج	143447	1.04			
إجمالي دول المجموعة الأولى 27 دولة					61.47
إجمالي دول المجموعة الثانية 142 دولة					38.53

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الموقع الالكتروني لهيئة التنمية الدولية.www.worldbonk.org/ida

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن دول المجموعة الأولى والتي تقدم عمليا الموارد المالية المستخدمة في العمليات الاقراضية هي المسيطرة على إصدار القرارات داخل الهيئة، إذ تملك هذه الدول والتي يبلغ عددها 27 دولة حوالي 61.47 % من القوة التصويتية، فيما تملك باقي الدول البالغ عددها 142 دولة حوالي 38.53 % فقط من إجمالي القوة التصويتية، في حين أن مجموعة السبعة (*) تستحوذ على 47 % من إجمالي الأصوات.

أما فيما يخص تنظيم وسير أعمال هيئة التنمية الدولية، فيتولى مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وظيفة مجلس المحافظين ومجلس المديرين لهيئة التنمية الدولية، إذ أن الهيئة لا تملك أجهزة خاصة بها لارتباطها بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير ارتباطا وثيقا، إمتد إلى حد أن لهما نفس الرئيس والموظفين ونفس المقر[2].

المطلب الثالث:تمويل عمليات هيئة التنمية الدولية

على خلاف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يجمع معظم موارده بالإعتماد على أسواق المال الدولية، فإن هيئة التنمية الدولية ونظرا لشروط إقراضها الميسرة لا يسمح لها باللجوء إلى سوق رأس المال الخاص، وعليه فإنها تعتمد في تمويل عمليات الإقراض على الموارد التالية:

1. إكتتاب الدول الأعضاء: حيث تعتبر حصص الدول الأعضاء في رأسمال الهيئة أول الموارد المالية التي تمتلكها، وتتحدد الحصص بناء على إتفاق بين المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين، حيث تقوم دول المجموعة الأولى بدفع المبلغ الإجمالي لإكتتابهم الأولي بالدولار الأمريكي، أو بأي عملة أخرى قابلة للتحويل بشكل حر، في حين أن دول المجموعة الثانية يطلب منها أن تدفع نسبة 10 % فقط من الاكتتاب الأولي بالدولار الأمريكي أو بأي عملة أخرى قابلة للتحويل، ويتم دفع الباقي المقدر بـــ 90 % بالعملة المحلية.

2. المساهمات الإضافية الخاصة: وهي عبارة عن هبات وتبرعات إضافية تقدمها بعض الدول الفنية زيادة على حصصها في رأس المال[3].

3. تحويلات البنك الدولي للإنشاء والتعمير: تعتمد هيئة التنمية الدولية في جزء من مواردها على القروض والتحويلات المتأتية من الدخل الصافي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتي بلغت 783.3 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2009[4].

(*) تضم مجموعة السبعة: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، كندا.

[2]. عبد السلام صالح عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية**، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1999، ص 258.

[3]. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 412.

[4]. البنك الدولي، **التقرير السنوي ،2009**، ص 359.

4. الدخل الصافي: حيث تمنح الهيئة قروضها دون فائدة، ولكنها تطالب الدول المقترضة بدفع عمولة مقابل مصاريف الإدارة والخدمات تقدر بنسبة 0.75 % سنويا، كما تستثمر الهيئة بعض أموالها غير المستعملة بغرض الحصول على فوائد.

5. تجديد موارد الهيئة: حيث يتم دعوة دول المجموعة الأولى كل ثلاث سنوات لتجديد موارد الهيئة، وقد أجري أول تجديد سنة 1964، حيث سمح بجمع 753 مليون دولار أمريكي، أما أحدث تجديد فقد تم في ديسمبر 2007 وهو التجديد الخامس عشر حيث ستمول هذه العملية 5مشروعات تنموية على مدار ثلاث سنوات تنتهي في 30 جوان 2011، وقد بلغت مساهمة الجهات والبلدان المانحة ما قيمته 25.1 مليار دولار أمريكي.

المبحث الرابع: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

يعمل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار على تسوية المنازعات بين البلدان الأعضاء والمستثمرين الأجانب، عن طريق التوفيق والتحكيم بين الأطراف المتنازعة.

المطلب الأول: نشأة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وأهدافه

بعد عشر سنوات من إنشاء مؤسسة التمويل الدولية، قام البنك الدولي بتأسيس مركز متخصص لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات، وذلك بسبب كثرة المشاكل والنزاعات بين المستثمرين الأجانب وحكومات الدول النامية المستضيفة للاستثمارات، وتجاوزها حدا يفوق قدرات مؤسسة التمويل الدولية، مما أبعدها عن القيام بواجباتها الأساسية الأخرى التي أنشأت من أجلها، وذلك بموجب إتفاقية وضعت لهذا الغرض سنة1966[1].

ويختص المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار عموما بالنظر في المنازعات القانونية التي تنشأ مباشرة عن الاستثمار بين دولة متعاقدة ومستثمر يحمل جنسية دولة متعاقدة أخرى ، ويترتب على ذلك إستبعاد المنازعات ذات الطبيعة السياسية من نطاق إختصاص المركز[2]، ومن المشاكل التي تدور حولها النزاعات نجد مشكلة التحويلات الخارجية والقيود التي تضعها الحكومات والخاصة بتحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية للخارج، إضافة إلى مشكلة تأميم الممتلكات الأجنبية ودفع التعويضات للشركات العاملة في البلدان النامية، كما توجد مشاكل كثيرة تتعلق بالقوى العاملة وقيود الإستيراد والتصدير وغيرها.

[1]. ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، **مرجع سابق**، ص 271.

[2]. دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006، ص 328.

كما يقدم المركز خدمات إستشارية للتوفيق والتحكيم بين الأطراف المتنازعة، وذلك عن طريق تحديد وتعيين المحاكم والمحكمين لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية لإزالة جميع العراقيل والصعوبات التي تعرقل تدفق رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. وبلغ عدد الدول الموقعة على إتفاقية المركز 143 دولة سنة 2009، ويقع مقره في مدينة واشنطن.

المطلب الثاني:التنظيم الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

تقتصر العضوية في المركز على الدول الموقعة على الإتفاقية، كما يمكن لأي دولة عضو في البنك الدولي أن تنظم لهذه الإتفاقية، أما بالنسبة للدول الأخرى غير الأعضاء في البنك والتي ترغب في الإنضمام إلى المركز فقد خولت الإتفاقية هذا الحق للدول الأطراف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، شرط أن يوافق ثلثي أعضاء المجلس الإداري للمركز،ويضم المركز في عضويته 143 عضوا حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2009.

ويشرف على إدارة المركز وسير أعماله الهيئات التالية:

1. المجلس الإداري: ويتكون من ممثل واحد لكل دولة عضو في الإتفاقية ويقوم برئاسة المجلس رئيس البنك الدولي دون أن يكون له حق في التصويت، وفي حالة غيابه تكون الرئاسة لمن يحل محله في البنك وتتمثل إختصاصات المجلس الإداري في تبني اللوائح الإدارية والمالية والإجرائية المتعلقة بتقديم النزاعات إلى التوفيق والتحكيم، ويحدد المجلس كذلك شروط تعيين الأمين العام والأمناء المساعدون ويقر الميزانية ونفقات المركز ويوافق على التقرير السنوي المتعلق بنشاط المركز.

ويعقد المجلس الإداري إجتماعا سنويا بالإضافة إلى إجتماعات أخرى يحددها المجلس أو يدعوا إليها رئيس المجلس الإداري أو الأمين العام بناء على طلب مالا يقل عن خمسة أعضاء من المجلس، أما عن حق التصويت فإن لكل دولة عضو صوت واحد، ويتطلب التصويت على كافة المسائل التي تعرض على المجلس أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت. ومن الجدير بالذكر أن رئيس وأعضاء المجلس لا يتقاضون مقابلا عن أداء عملهم.

2.الأمانة: تتكون من أمين عام وأمين عام مساعد واحد أو أكثر وعدة موظفين، ويتم إختيار الأمين العام ومساعديه لمدة لا تتجاوز 6 سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الإداري، بناء على ترشيح من قبل رئيس المجلس بعد التشاور مع أعضاء المجلس، ويقوم النائب العام المساعد بأعمال النائب العام أثناء غيابه أو خلو منصبه، وفي حالة ما إذا كان هناك أكثر من نائب عام مساعد يحدد المجلس الإداري ترتيبهم في القيام بأعمال الأمين العام.

ويعتبر الأمين العام بمثابة الممثل القانوني للمركز والموظف الرئيسي به، ويكون مسؤولا عن إدارته بما في ذلك تعيين موظفيه، وله سلطة إعطاء الصفة الرسمية لأحكام المحكمين.

3. هيئة الموفقين والمحكمين: للمركز قائمة بأسماء الموفقين والمحكمين من المؤهلين للقيام بمهام التوفيق أو التحكيم، ويكون لكل دولة طرف في الاتفاقية أن ترشح أربعة أشخاص من رعاياها أو من رعايا الدول الأخرى لكل قائمة، كما يجوز للرئيس أن يعين عشرة أشخاص في كل قائمة وتكون جنسية كل شخص يعينه الرئيس مختلفة عن جنسيات الآخرين. ويجب أن تتوفر في الأشخاص المعينين في القوائم شروط الكفاءة والأخلاق العالية، ويعينون لمدة 10 سنوات يمكن تجديدها، وفي حالة إستقالة أو وفاة أحد الأعضاء يمكن للجهة التي عينته تعيين بديل عنه لما تبقى له من المدة[1].

المطلب الثالث:آلية تسوية المنازعات في المركز

يمارس المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار مهامه عن طريق التوفيق أو التحكيم بين الأطراف المتنازعة، ويقتضي ذلك إتباع المراحل التالية:

1. تقديم طلب التوفيق أو التحكيم: حيث تبدأ إجراءات كل من التوفيق أو التحكيم بطلب كتابي يقدم إلى الأمين العام للمركز، وذلك إما من قبل الدولة الطرف في النزاع أو من المستثمر الأجنبي الذي يكون من دولة عضو في الإتفاقية، ويجب أن يشتمل الطلب على جميع المعلومات اللازمة والضرورية عن موضوع النزاع وأطرافه، وقبولهم بشكل نهائي اللجوء إلى المركز، بعدها يقوم الأمين العام بفحص المعلومات المقدمة في الطلب لمعرفة ما إذا كان النزاع يدخل في إختصاص المركز، يسجل الطلب ويخطر طرفي النزاع بذلك.

2. تكوين هيئة التوفيق أو التحكيم: بعد أن يتم قبول الطلب يتم تشكيل الهيئة التي يجب أن تتكون من عدد فردي من الأعضاء الذين يعينون بإتفاق الطرفين، وفي حالة عدم الإتفاق تتكون الهيئة من ثلاثة أعضاء يعين كل طرف عضو واحد منهم، والثالث الذي يكون رئيسا للهيئة يعين بإتفاق الطرفين، وفي حالة لم يتم تشكيل الهيئة خلال مدة 90 يوما بالنسبة للتوفيق و10 أيام بالنسبة للتحكيم، من تاريخ إرسال الأمين العام إخطار تسجيل الطلب يقوم الرئيس بتعيين المحكمين والموفقين الذين لم يتم تعيينهم بعد.

3. الفصل في الحكم: تقوم الهيئة بالفصل في النزاع وفقا للقواعد القانونية التي يتفق عليها الطرفين، وفي حالة عدم الإتفاق تطبق المحكمة قانون الدولة المتعاقدة الطرف في النزاع بما يتضمنه ذلك القانون من قواعد موضوعية

[1]. قادري عبدالعزيز، **الاستثمارات الدولية**، دار هومه، الجزائر، 2004، ص 326.

وقواعد تنازع القوانين وما ينطبق من قواعد القانون الدولي على النزاع، ويمكن للمحكمة أن تزور المكان المتصل بالنزاع وتجري ما تراه لازما من تحقيقات.

4. صدور الحكم: يصدر الحكم بأغلبية أعضاء المحكمة خلال 90 يوما ويكون الحكم مكتوبا وموقعا من قبل أعضاء المحكمة المؤيدين والمعارضين، مع ذكر سبب معارضتهم للحكم، ولا يجوز للمركز أن ينشر الحكم دون موافقة الأطراف المتنازعة، ويعتبر الحكم ملزما لطرفي النزاع ويجب عليهما احترامه وتنفيذه، فهو غير خاضع للطعن أو إعادة النظر إلا في الحالات التي نصت عليها الاتفاقية، ويجب على الدولة الطرف في النزاع أن تنفذ الحكم وأن تعتبره وكأنه صدر عن إحدى معالمها الوطنية.

المبحث الخامس: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تتمثل رسالة الوكالة الدولية لضمان الإستثمار في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر على التوجه إلى البلدان النامية لمساندة النمو الاقتصادي وتخفيض عدد الفقراء وتحسين حياة الناس.

المطلب الأول: نشأة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وأهدافها

أولا. نشأة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

بعد أن عمل البنك الدولي لعدة سنوات في الدول النامية، تبين أن تنمية الدول النامية لن تتم إلا بالإستثمار الأجنبي فيها، ونظرا لوجود الفكرة السائدة بين معظم المستثمرين بوجود الكثير من المخاطر غير التجارية، كمخاطر عدم تحويل العملة للخارج ومخاطر نزع الملكية أو مخاطر الحروب والاضطرابات الأهلية أو عدم التزام الحكومات بالعقود المبرمة معها، فإن البنك رأى انه من الأمثل والضروري إنشاء وكالة دولية لضمان الإستثمار سميت بوكالة ضمان الإستثمار متعدد الجوانب[1]. وقد أنشأت عام 1988، وتعتبر أحدث عضو في مجموعة البنك الدولي.

ثانيا. أهداف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تهدف الوكالة إلى مساعدة الدول الأعضاء في خلق مناخ إستثماري جذاب عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية[2]، وتقديم نصائح وخدمات إستشارية

[1]. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2003، ص192.

[2]. لورا والاس، **الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار تنطلق قدما**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1992، ص 48.

لمساعدتها في تهيئة بيئة الاستثمار، وقاعدة بيانات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية[1]. كما تسعى الوكالة إلى إزالة العقبات في كل من الدول المتقدمة والدول النامية التي تعوق تدفق الاستثمارات.

المطلب الثاني:التنظيم الإداري للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

أولا. نظام العضوية

إن العضوية في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مفتوحة أمام جميع الأعضاء في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويبلغ مجموع أعضاء الوكالة 174 عضو بعدما إنضم في السنة المالية 2009 عضوين جديدين وهما العراق وكوسوفو[2]، وتنقسم عضوية الأعضاء إلى25 من البلدان الصناعية و 149 من البلدان النامية .

ويمكن للدول الأعضاء الانسحاب من عضوية الوكالة بعد انقضاء 3 سنوات على الانضمام إليها كما يمكن وقف عضوية دولة ما عند الإخلال بالتزاماتها، غير أن الدولة الموقوفة تظل مطالبة بتنفيذ التزاماتها.

ثانيا. نظام التصويت

أما فيما يخص عملية التصويت، فتحصل كل دولة عضو على 117 صوت يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم تملكه في رأسمال الوكالة.

الجدول رقم (2- 9): حقوق التصويت للمساهمين الرئيسيين في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 15 جويلية 2003.

الدولـــة	سنة الانخراط	عدد الأصوات	النسبة من إجماليالأصوات
الو .م . أ	1988	31481	16.43
اليابـــان	1988	9156	4.49
ألمانيـــا	1988	9113	4.76
المملكة المتحدة	1988	8742	4.56
فرنســـا	1989	6889	3.60
الصـــين	1988	5707	2.98

Source:banque mondiale, **Guide de la banque Mondiale**, op Cit, pp.197.

من خلال الجدول السابق يتبين أن الوكالة الدولية لضمان الإستثمار كغيرها من المؤسسات المكونة لمجموعة البنك الدولي تشهد هيمنة الدول الخمسة الكبرى على النصيب الأكبر من القوة التصويتية إذ تسيطر على مقدار 37.39% من إجمالي الأصوات، وإستئثار الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على 16.43% من الأصوات

[1]. مصطفى سيد عبد الرحمان، **المنظمات الدولية المتخصصة**،دار النهضة العربية،القاهرة، 2004، ص 72.

[2]. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار،**التقرير السنوي**، 2009 ، ص 5.

وهو ما يمكنها من السيطرة على إدارة الوكالة في سبيل خدمة الشركات المتعددة الجنسيات التابعة لها والتي تعتبر القاطرة التي تجر عربة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

ثالثا. الهيكل التنظيمي

يشرف على إدارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وسير أعمالها الهيئات التالية[1] (أنظر الملحق رقم 02):

1. مجلس المحافظين: ويتألف من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة من أعضاء الوكالة، يعقد المجلس إجتماعا سنويا كما يمكنه أن يعقد دورات إستثنائية يقررها هو أو بطلب من مجلس الإدارة.

ويمكن لمجلس المحافظين تفويض مجلس الإدارة للقيام ببعض سلطاته باستثناء مهام ضم أعضاء جدد، زيادة أو تخفيض رأسمال الوكالة، إيقاف عضوية دولة ما، تقرير إيقاف عمليات الوكالة وتصفيتها... الخ.

2. مجلس الإدارة: يعتبر بمثابة الجهاز التنفيذي للوكالة، ويتشكل من 12 عضوا على الأقل ويترأس مدير البنك الدولي المجلس دون إشتراكه في التصويت إلا عند تعادل الأصوات، ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة.

3. رئيس الوكالة وموظفوها: يعين رئيس الوكالة من طرف مجلس الإدارة بإقتراح من رئيس ذلك المجلس، وتتمثل مهامه في القيام بإدارة الشؤون العادية للوكالة تحت إشراف مجلس الإدارة ومن مهامه أيضا تعيين وتنظيم وفصل موظفي الوكالة. أما الموظفون المعينون من طرف رئيس الوكالة فيؤدون المهام العادية للوكالة وعليهم إحترام الطابع الدولي للوكالة أثناء أدائهم لمهامهم.

المطلب الثالث: تمويل عمليات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تعتمد الوكالة في إصدار الضمانات على مواردها الذاتية ،سواء من رأسمالها أو من خلال دخلها الصافي من عملياتها، وقد بدأت الوكالة أعمالها برأسمال يبلغ 1 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة[(*)]مقسمة على 100000 سهم تعادل قيمة كل سهم 10000 وحدة من حقوق السحب الخاصة، وهذه الأسهم متاحة للاكتتاب فيها بواسطة الدول الأعضاء.

ويمكن لمجلس المحافظين أن يقرر زيادة رأسمال الوكالة بأغلبية لا تقل عن ثلثي مجموع الأصوات وكذلك في حالة إنضمام عضو جديد فإن الزيادة في رأسمال الوكالة تتم تلقائيا بالقدر الذي يكتتب به ذلك العضو.

ويتم تسديد مبلغ الاكتتاب بدفع 10 % من قيمة السهم نقدا، و10 % أخرى مستحقة الأداء في شكل سند كتابي دون فوائد وغير قابلة للتحويل، يتم صرفها بقرار من مجلس الإدارة، وهذا المبلغ يتم سداده كاملا

[1]. قادري عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص ص: 430– 432.

بواحدة من العملات الحرة المعينة(**). أما المبلغ المتبقي وهو 80 % من قيمة الاكتتاب فتكون خاضعة للطلب من قبل الوكالة عند الحاجة إلى تسديد التزاماتها.

ويقوم نظام الوكالة على أساس أنها تمول عملياتها من الدخل الذي تحققه من الأقساط المجمعة لعمليات الضمان وعوائد استثمار الأموال السائلة، وعلى ذلك فان الوكالة تقوم بنشاطها طبقا للأساليب التجارية السليمة وأصول الإدارة المالية الواعية، وقد بلغ دخل الوكالة من عملياتها في السنة المالية 2009 حوالي 50.6 مليون دولار مقابل 55 مليون دولار في السنة المالية 2008[2]، في حين بلغ مجموع الضمانات التي أصدرتها الوكالة لضمان الإستثمار بشان المشروعات في البلدان النامية الأعضاء فيها 1.4 مليار دولار سنة 2009 مسجلا تراجعا عن السنة المالية 2008 التي سجل فيها مبلغا قياسيا من إجمالي التغطيات ونتج هذا التراجع في أعمال الوكالة عن انخفاض تدفقات الاستثمار بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.

المطلب الرابع: مجالات تدخل الوكالة ونطاق عملها

تقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للمستثمر الأجنبي ضمانات في ميادين مختلفة، إذ يمكن أن تكون ضمانات للمساهمين الأجانب في رأسمال الشركات المحلية، أو ضمانات خاصة بعقود التسيير والإدارة، وعقود نقل التكنولوجيا من بلد إلى آخر وغيرها. ويستفيد من هذه الضمانات الدول الأعضاء في الوكالة أو المؤسسات التي كونت حسب القانون في البلد العضو ويوجد مقرها الإجتماعي في البلد العضو[3].

وتوفر الوكالة أربعة أشكال أساسية من التغطية للمخاطر وهي:

1. تحويل العملة: حيث تتدخل الوكالة لتغطية الخسارة الناجمة عن عجز المستثمر الأجنبي عن تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية بغية تحويلها إلى بلده الأصلي.

2. الحروب والاضطرابات الأهلية: ويغطي التأمين أو الضمان أيضا الخسارة التي تنشأ بسبب أي عمل عسكري أو إضطرابات كالثورة والتمرد والإنقلابات وأعمال التخريب والتي تقع على إقليم الدولة المضيفة.

3. نزع الملكية: حيث تحمي الوكالة المستثمر الأجنبي من الخسائر الناتجة عن إجراءات تتخذها الدولة المضيفة والتي من شأنها مصادرة المشروع أو تجميده أو تأميمه والحرمان منه.

(*). وحدة حقوق سحب خاصة = 1.082 دولار أمريكي.

(**).العملات المحددة كعملات قابلة للاستخدام بشكل حر هي: اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي.

[2]. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، **التقرير السنوي** ، 2009، ص 5.

[3] . Louis Sabourni, **organismes économique internationaux**, édition la documentation française, Paris, 1994, pp. 171-172.

4. الإخلال بشروط العقد: وتؤمن الوكالة المستثمر الأجنبي من الخسائر الناجمة عن إنتهاك الدولة المضيفة بإلتزاماتها التعاقدية تجاه المستثمر الأجنبي، وعجزه في الحصول على حكم أو قرار تحكيم ضد البلد المضيف الذي أخل بشروط التعاقد.

وبالإضافة إلى تقديم التأمين ضد المخاطر غير التجارية، تقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتقديم الخدمات الفنية والاستشارية لحكومات الدول النامية، وعلى ضوء ذلك فان الوكالة تنشر وتطور الأدوات والتكنولوجيا اللازمة لنشر المعلومات عن فرص الاستثمار وتساعد المستثمرين والحكومات على حل النزاعات وتذليل عوائق الاستثمار والهدف من هذه الوساطة هو حل الخلافات قبل أن تتطور إلى الحد الذي يتطلب تحكيما دوليا. كما توظف إستراتيجية العمليات الخاصة بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار نقاط قوتها في السوق من أجل جذب المستثمرين وشركات التأمين التابعين للقطاع الخاص إلى أسواق لا تحصل على خدمات كافية، وتحمل تصورات أكبر للمخاطر.

وتركز إستراتيجية الوكالة على مجالات محددة حيث يمكنها إحداث أكبر الأثر بها ومن بين هذه المجالات[1]:

1. تنمية البنية الأساسية: حيث تعتبر إحدى الأولويات المهمة للوكالة ،وذلك في ضوء التقديرات التي تشير إلى ضرورة توفير ما قيمته 230 مليار دولار أمريكي سنويا من أجل الاستثمارات الجديدة فحسب، وذلك لتلبية الإحتياجات في المراكز الحضرية السريعة النمو وسكان المناطق الريفية الذين يحصلون على خدمات كافية في البلدان النامية.

2.الاستثمارات فيما بين دول الجنوب:حيث أن سوق التأمين التابع للقطاع الخاص لهذه البلدان لم يتطور بعد بالقدر الكافي، وغالبا ما تفتقر وكالات إئتمانات التصدير الوطنية إلى الإمكانية والقدرة على توفير التأمين ضد المخاطر غير التجارية.

3. الاستثمار في البلدان المتأثرة بالصراعات:إذ وعلى الرغم من أن هذه البلدان تميل إلى استقطاب عدد لابأس به من الجهات المانحة من ذوي النوايا الحسنة بمجرد انتهاء الصراع تبدأ المعونات لاحقا في التراجع مما يجعل دور الاستثمار الخاص حاسم للأهمية بالنسبة لجهود إعادة الإعمار وتحقيق النمو، وفي ظل وجود العديد من المستثمرين الذين يخشون المخاطر المحتملة أصبح التأمين ضد المخاطر غير التجارية أمرا ضروريا لدفع الاستثمارات إلى الأمام.

[1]. الموقع الالكتروني للوكالة الدولية لضمان الاستثمار:www.MIGA.org

4.البلدان والأسواق عالية المخاطر أو منخفضة الدخل: حيث تمثل تحديا وفرصة في نفس الوقت للوكالة، حيث تكون هذه الأسواق في أشد الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي. والجدول الموالي يبين نشاط الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تغطية المشاريع الاستثمارية خلال السنة المالية 2008 .

الجدول رقم (2-10):نشاط الوكالة الدولية لضمان الإستثمار في تغطية المشاريع الاستثمارية خلال السنة المالية 2008.

المشاريع والضمانات / نطاق العمل	عدد المشاريع التي تمت مساندتها	النسبة من المشروعات التي تمت مساندتها (%)	مبلغ الضمانات المصدرة (مليون دولار)	النسبة من الضمانات المصدرة (%)
المجـــــال ذو الاولوية	8	33	99.1	5
– البلدان المتاثرة بالصراعات.	6	25	757.2	36
– البنية الاساسية.	7	29	520.7	25
– استثمارات جنوب-جنوب.	15	63	689.6	33
– البلدان المؤهلة للاقتراض من هيئة التنمية الدولية.				
المنطقـــــــــــة	03	13	36.6	02
– آسيا والمحيط الهادي.	09	38	1254.6	60
– أوروبا واسيا الوسطى.	01	04	158.5	08
– أمريكا اللاتينية والكاريبي.	02	08	430.7	21
– الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.	09	38	218	09
– إفريقيا جنوب الصحراء.				
القطـــــــــاع	08	33	71.2	03
– الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات.	10	42	1269.9	61
– القطاع المالي.	06	25	757.2	36
– البنية الأساسية.	00	00	00	00
– البترول والغاز والتعدين.	24	100	2098.3	100
المجمـــــــــــــوع				

المصدر: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، **التقرير السنوي**، 2008، ص 4.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية الأعضاء، وذلك عن طريق ما تقدمه من ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد خسائر المخاطر غير التجارية التي يواجهونها في البلدان النامية، وقد بلغ مبلغ الضمانات المصدرة في السنة المالية 2008 حوالي 2098.3 مليون دولار أمريكي منها 61 % كضمانات للقطاع المالي، فيما إستحوذت منطقة أوروبا وأسيا الوسطى على 60 % من مجموع الضمانات المصدرة.

خلاصة الفصل الثاني

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات، ويعود أصل هذه المجموعة إلى المؤسسة الأم المتمثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي تأسس سنة 1944إثر انعقاد مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدةالأمريكية، ولقد أسند للبنك في السنوات الأولى من نشاطه إعادة إعمار وبناء أوربا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، ليوجه إهتمامه فيما بعد إلى تمويل التنمية في البلدان النامية وبهدف ترقية القطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، تأسست سنة 1956 مؤسسة التمويل الدولية لتمويل المشاريع الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص، وهي تعمل وفق الأسس التجارية وتستثمر بصورة حصرية في المشروعات التي تستهدف الربح وتتقاضى الأسعار السائدة في السوق مقابل خدماتها.

ونظرا لارتفاع تكلفة الإقراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وعدم قدرة الدول الفقيرة على تحملها تم إنشاء هيئة التنمية الدولية سنة 1960 بهدف تقديم قروض ميسرة لأشد بلدان العالم فقرا.

ويعد المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي تأسس سنة 1966 مؤسسة أخرى من المؤسسات المشكلة لمجموعة البنك الدولي، ويتمثل دوره في التوفيق والتحكيم في المنازعات الاستثمارية بين الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي.

ومن أجل ضمان الاستثمارات الأجنبية من خسائر المخاطر غير التجارية التي قد تواجهها في الدول النامية، أسس البنك الدولي في سنة 1988 الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار، والتي تعتبر أحدث مؤسسة أنشئت في إطار مجموعة البنك الدولي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

تضم مجموعة البنك الدولي ثلاثة فروع تمويلية رئيسية، يختص فرعين منهما بالتمويل الحكومي وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يتيح التمويل للبلدان الأعضاء متوسطة الدخل، وهيئة التنمية الدولية التي توفر قروض ميسرة لأشد بلدان العالم فقرا، وفرع ثالث يختص بتمويل القطاع الخاص وهو مؤسسة التمويل الدولية.

وتعمل مجموعة البنك الدولي بمختلف فروعها التمويلية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسة تمويلية لحزمة واسعة من القطاعات، التي ترتكز أساسا على مكافحة الفقر استنادا إلى رسالة البنك الدولي المتمثلة في تحقيق عالم خال من الفقر.

وستتم معالجة هذا الفصل من خلال محاولة تقييم الأداء التمويلي لكل فرع من الفروع التمويلية للمجموعة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالتطرق إلى النقاط الآتية:

- دور البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- السياسة التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛
- السياسة التمويلية لهيئة التنمية الدولية؛
- السياسة التمويلية لمؤسسة التمويل الدولية؛
- تقييم أداء مجموعة البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: دور البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة

ترتكز الإستراتيجية التمويلية للبنك الدولي على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقديم المشورة الفنية والقروض والمنح التي تسهم في الحد من الفقر وحماية البيئة.

المطلب الأول: دور البنك الدولي في تقديم المساعدات الفنية

يقوم البنك الدولي بمختلف مؤسساته بنشاط ملحوظ في تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء بصفة عامة، وللدول النامية بصفة خاصة، والمساعدات الفنية قد تكون مرتبطة بعمليات الإقراض التي يقدمها، وقد لا تكون مرتبطة بهذه العمليات.

وبالنسبة للمساعدات المرتبطة بعملية الإقراض، فالهدف منها مساعدة العضو الذي يتفاوض مع البنك من أجل الحصول على قرض، في إستخدام القرض بأكثر الطرق رشادة، ومثال ذلك مساعدة الحكومة المقترضة على تحديد أفضلية مشروعات التنمية، أو تقديم النصح لها بتعديل خطة مشروع معين تعديلا يؤدي إلى تخفيض نفقاته، أو جعله أكثر تماشيا مع حاجة الإقتصاد المحلي.

أما المساعدات غير المرتبطة بعملية الإقراض، فمن أهم صورها وضع خطط التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إيفاد بعثات فنية للكثير من الدول لمساعدتها على وضع الخطوط الرئيسية لخطط التنمية اللازمة لها، مثل تقدير الإستثمارات التي تستطيع الدولة المختلفة القيام بها في حدود مواردها، وأولوية مشروعات الإستثمار، وإقتراح السياسات الاقتصادية والمالية ...وغيرها[1].

ويقوم البنك بممارسة دوره في تقديم المساعدات الفنية من خلال إجراء بحوث قطرية، ووضع أطر تحليلية ونظرية للمساعدات القطرية، وكذلك عمليات التواصل التي تمكن البلدان المتعاملة مع البنك من الوصول إلى المعارف العالمية المتاحة، كما يدخل في مجال البحوث التي يقوم بها البنك المطبوعات المتنوعة والخاصة بالتنمية مثل" تقرير عن التنمية في العالم" والذي يصدر سنويا، وكذلك البحوث الخاصة بالفقر وهو تقرير يصدر عن البنك الدولي بعنوان " تخفيض أعداد الفقراء والبنك الدولي " ويستعرض أثر أنشطة البنك على تخفيض أعداد الفقراء، بالإضافة إلى العديد من التقارير والمنشورات الأخرى التي تسهدف سير عمليات البنك ونشاطاته وسياسته المستقبلية.

[1]. محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص: 313.

كما تشمل المساعدة الفنية للبنك الدولي قيامه بعمل دورات تدريبية من خلال معهد البنك الدولي الذي يقوم ببناء القدرات في البلدان المتعاملة معه، وتقديم المشورة بشأن السياسات، ونتائج الأبحاث والخدمات التي تستهدف مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية، وهو يهدف من وراء ذلك إلى تطوير المهارات في الدول النامية من خلال الحصول على معارف عالمية من مصادر متعددة، ثم تكييفها لتلائم المؤسسات والسياسات القطرية[1].

المطلب الثاني : دور البنك الدولي في مكافحة الفقر

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نحو 1.4 مليار شخص كانوا يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار يوميا سنة 2005، أي ما يعادل ربع سكان العالم النامي، وتراجع معدل إنتشار الفقر من 52 % من سكان العالم سنة 1981 إلى 42 % سنة 1990 ثم إلى 25 % سنة 2005، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 15 % بحلول سنة 2015، والجدول التالي يوضح نسبة السكان الذين يعيشون على دخل أقل من 1.25 دولار في اليوم.

الجدول رقم (3-1): نسبة السكان الذين يعيشون على دخل أقل من 1.25 دولار في اليوم.

السنـــــــــة / المنطقـــــــــة	1990	2005
إفريقيا جنوب الصحراء	58	**51**
جنوب آسيا	49	**39**
جنوب شرق آسيا	39	**19**
غرب آسيا	2	**6**
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11	**8**
المناطق النامية	46.7	**27**

Source: Nations unies, **objectifs du millénaire pour le développement**, 2010, p. 6.

تبين معطيات الجدول السابق المناطق التي تشكوا من نسب مرتفعة من الفقر، حيث سجلت أعلى نسبة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، أين قدرت نسبة الفقر في سنة 2005 بـــــــ 51 %، تليها منطقة جنوب آسيا بأكثر من 39 %.

[1]. الموقع الالكتروني لمعهد البنك الدولي: www .worldbank/wbi.org. تاريخ الاطلاع: 2010/11/17.

ويعمل البنك الدولي في إطار سعيه لتحقيق رسالته المتمثلة في العمل من أجل عالم خال من الفقر على تبني إستراتيجيات وخطط عملية للتخفيف من حدة الفقر على المستوى العالمي، وقد كان لإنشاء هيئة التنمية الدولية سنة 1960 فضلا كبيرا في إشراك البنك الدولي بدرجة أكبر في مهمة مكافحة الفقر في العالم، فقد مكنت الهيئة البنك من أن يؤدي دور أكبر في البلدان المنخفضة الدخل، وهذا بتوفير قروض ميسرة للزراعة والتعليم والصحة وغيرها من المشاريع الموجهة للفقراء[1]، وعموما ترتكز إستراتيجية البنك الدولي للحد من الفقر على:

- تقديم تمويل إنمائي بدون فوائد ومنح وضمانات إلى الحكومات؛
- إتاحة المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية الأخرى للحد من الفقر وسوء التغذية؛
- إستخدام شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الأغذية للتخفيف من تأثير الأزمتين الغذائية والمالية؛
- زيادة المساندة من أجل الزراعة والأمن الغذائي.

المطلب الثالث: دور البنك الدولي في حماية البيئة

يعتبر البنك الدولي أول مؤسسة متعددة الأطراف تضع سياسة حمائية للبيئة، حيث كان ذلك سنة 1970، ولقد أحرز البنك تقدما كبيرا خلال سنة 1989 من خلال إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياساته وعملياته، وقد كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة البنك في مجال البيئة إعداد تقارير عن قضايا البيئة في كل دولة من الدول المقترضة من البنك[2].

كما أنشأ البنك الدولي قسما للبيئة سنة 1990، وعين نائبا لرئيس البنك للشؤون البيئية، وفي سنة 2000 أعد البنك إستراتيجية شاملة للبيئة والتنمية المستدامة تم عرضها على قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة التي عقدت سنة 2002.

ويمكن القول أن البنك الدولي يلعب دور الفاعل الرئيسي الثاني بعد الأمم المتحدة، خاصة في ضوء إهتماماته بصياغة وتحديد إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية المستدامة، مع الإتجاه والتحول نحو آليات وأولويات جديدة للإستثمارات الدولية تمكن العالم من خلق بيئة إستثمارية دولية أكثر تناغما مع المنظومة البيئية العالمية، ويقع في مقدمة هذه الأولويات إتجاه البنك الدولي إلى تخصيص جانب من القروض التي يمنحها لرفع كفاءة مشروعات ومحطات الطاقة لتقليل الإنبعاثات الضارة بالبيئة، يضاف إلى ذلك أن البنك يأخذ في إعتباراته

[1]. دافيد بيكمان ، **البنك الدولي في الثمانينات**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1986، ص 26.

[2]. فروحات حدة، **إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، العدد السابع، ورقلة، 2010، ص 127.

موضوع تقييم الأثر البيئي للمشروعات المقترح تمويلها كأحد معايير واشتراطات منح القروض للدول الطالبة لها[1].

وهذه كلها مؤشرات دالة على التحول الكبير في سياسات البنك الدولي نحو إدماج الشأن البيئي العالمي ضمن أولويات اهتماماته وأنشطته في مجالات تقديم القروض والمنح التي ترفع من كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، وتخفيض الآثار الضارة لظاهرة التلوث البيئي.

ويقوم البنك الدولي في الوقت الراهن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار بإعداد إستراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة للبيئة التي من المتوقع الإنتهاء منها في ديسمبر 2010، ويعكس ذلك العمل إلتزام مجموعة البنك الدولي المتواصل لضمان أن مساندتها للبلدان المتعاملة معها تؤدي إلى نتائج إنمائية مستدامة إقتصاديا وإجتماعيا وبيئيا.

ويساعد البنك الدولي البلدان النامية على حماية بيئتها عن طريق[2]:

1. مراعاة البعد البيئي في الاستثمارات: حيث أن البنك الدولي يأخذ في إعتباراته موضوع تقييم الأثر البيئي للمشروعات المقترح تمويلها كأحد معايير وإشتراطات منح القروض، كما يعمل البنك على إدماج الأنشطة المعنية بإدارة الموارد البيئية والطبيعية في المشروعات القطاعية (الزراعة، المياه، الصرف الصحي والتنمية الحضرية ...الخ).

2. تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب: حيث أن التحليلات البيئية القطرية والتقييمات الإستراتيجية التي يقوم بها البنك الدولي تساعد مختلف البلدان على أن تدرج الإعتبارات البيئية في سياساتها وإستراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية والقطاعية مما يعزز استدامتها، وهذه التحليلات هي أداة للتحليل البيئي، تحدد بإنتظام أولويات التنمية البيئية في بلد ما وتعمل على تقييم قدرات مؤسساته الوطنية والمحلية فيما يتعلق بإدارة الموارد البيئية والطبيعية وإجراء تحليل معمق لقضاياه وأولوياته في هذا الصدد.

3. المساعدة في حماية البيئة العالمية: حيث أقرت لجنة التنمية في الاجتماعات السنوية لسنة 2008 الإطار الإستراتيجي لمجموعة البنك الدولي المعني بالتنمية وتغير المناخ، ويعني هذا الإطار بتحسين الفهم لكيفية تفاعل التنمية مع أثار تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتأقلم معها.

ويعتبر البنك الدولي تغير المناخ من أكبر التحديات التي تواجه هذا القرن، فليس هناك أي بلد يتمتع بالحصانة ضد هذا التحدي، ولا يمكن لأي بلد بمفرده التصدي للتحديات المترابطة التي يثيرها تغير المناخ، ومع

[1]. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2005، ص ص: 330-331.

[2]. سياسة البنك الدولي البيئية، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.worldbank.org/environnement تاريخ الاطلاع: 2010/12/19.

ارتفاع درجة حرارة الأرض يظهر تحول في أنماط هطول الأمطار، ويزداد حدوث وقائع شديدة الحدة مثل إنحباس الأمطار وإزدياد حرائق الغابات، كما سيهدد حياة الملايين ممن يعيشون في المناطق الساحلية المكتظة بالسكان، وكذا الدول الجزرية خصوصا مع ارتفاع مستوى سطح البحر... وغيرها من الآثار السلبية التي تهدد مستقبل البشرية،والجدول الموالي يبين نسبة إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري وغاز ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي لسنة 2005.

الجدول رقم (3-2): نسب انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وغاز ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي عام 2005.

البلـــدان	عدد السكان (مليار نسمة)	نسبة الغازات المسببة للاحتباس الحراري (نسبة مئوية)	نسبة إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (نسبة مئوية)
البلدان المنخفضة الدخل	1.2	6	**3**
البلدان المتوسطة الدخل	4.2	56	**50**
البلدان عالية الدخل	1	38	**47**

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم، التنمية وتغير المناخ ، منشورات البنك الدولي،2010، ص ص: 3- 4.

تبين معطيات الجدول السابق المسؤولية الكبيرة للدول المرتفعة الدخل في إنبعاثات الغازات الملوثة للبيئة والمسببة لمشكلة تغير المناخ وهو ما يستدعي منها تكثيف الجهود وزيادة تمويل برامج مكافحة التلوث وحماية البيئة العالمية.

4.تمويل خفض الإنبعاثات الكربونية لأغراض التنمية: حيث أنه منذ التفكير في أول صندوق للبنك الدولي لتمويل خفض إنبعاثات الكربون، وهو صندوق الكربون النموذجي في أواخر التسعينات دخل تمويل سوق الكربون مرحلة النضج بعد أكثر من عقد من عمليات صناديق الكربون التابعة للبنك، وفي الوقت الحالي يدير البنك الدولي أكثر من 2.5 مليار دولار أمريكي من خلال صناديقه وبرامجه في سوق الكربون.

وفي سنة 2008 أنشأ البنك صندوقين جديدين وهما برنامج شراكة خفض إنبعاثات الكربون في الغابات من أجل خفض الإنبعاثات الناجمة عن قطع الأشجار وتدهور الغابات، وبرنامج شراكة خفض إنبعاثات الكربون لزيادة إستخدام تمويل الكربون، وتسريع وتيرة أنشطة التخفيف من أثار تغير المناخ.

5. الشراكات: حيث تشارك مجموعة البنك الدولي في العديد من علاقات الشراكة مع وكالات إنمائية أخرى ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، كما تتعاون مع مختلف البرامج والشبكات على حماية البيئة إقليميا ودوليا[1].

كما إنبثقت شراكة فنية غير رسمية بين البنك الدولي والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية ومنظمة الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية ومنظمة صون الطبيعة الدولية ومنظمة الحفاظ على الطبيعة والصندوق العالمي للأحياء البرية، في مجال نهج التكيف المستندة إلى الأنظمة الايكولوجية إزاء التكيف مع تغير المناخ عبر الأنظمة الايكولوجية لإدارة الموارد الطبيعية.

6. صندوق البيئة العالمي: منذ إنشاء صندوق البيئة العالمي وحتى نهاية السنة المالية 2009، قامت مجموعة البنك الدولي بتعبئة 4.08 مليار دولار أمريكي من خلال الصندوق في برامج لمعالجة القضايا المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي وتغير المناخ والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتدهور الأراضي وفي السنة المالية 2009 تمت الموافقة على مشروعات جديدة للصندوق لتنفيذها من خلال البنك الدولي تمثل 187 مليون دولار من تمويل الصندوق.

7. الجهود الداخلية: حيث أصبح البنك الدولي في سنة 2006 في إطار إلتزامه بمسؤوليته البيئية والاجتماعية،ومن أجل الإسهام في الجهود الرامية إلى التصدي لظاهرة تغير المناخ، أول بنك تنمية متعدد الأطراف لا ينتج عنه إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من العمليات التي تتم في مقره، وإنتقالات موظفيه إلى أعمالهم ومنشآت المؤتمرات، وفنادق الموفدين المرتبطة بالاجتماعات السنوية عديمة إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

المطلب الرابع: إطار التعاون بين البنك الدولي والمنظمات الشريكة

أصبحت الشراكة عنصرا أساسيا في نهج عمل البنك الدولي، فعن طريق العمل مع الشركاء الدوليين الذين يتمتعون بميزات نسبية كل في مجال تخصصه يمكن تعظيم أثر الجهود الإنمائية، وبناء على ذلك فإن البنك الدولي أقام عدة شركات مع مؤسسات دولية أخرى وبنوك التنمية متعددة الأطراف، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني.

[1]. Groupe d'évaluation indépendant, **viabilité de l'environnement une évaluation de l'aide du groupe de la banque mondiale**, Washington, 2008, p.8.

وإحتل التعاون مع صندوق النقد الدولي مكانه بارزة مع تركيز كل مؤسسة على المجال الذي تتمتع فيه بميزة نسبية، فالصندوق مسؤول عن الحوار مع السلطات القطرية بشأن قضايا الاقتصاد الكلي، في حين أن البنك يقوم بدور الصدارة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والهيكلية.

وقد ظهر التعاون بينهما واضحا في العمل المتعلق بإستعراض الإنفاق العام وبرنامج تقييم القطاع المالي وكذلك تنفيذ مبادرتي تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووثائق إستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء.

وهناك تعاون وثيق بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فالبنك يسعى إلى توسيع ونمو التجارة الدولية ونظرا للأهداف المشتركة بين كل من المنظمتين، تم إعداد وثيقة عمل أو إستراتيجية للتعاون المؤسسي، تركزت على التعاون في تبادل البحوث الخاصة بالسياسات والمعارف وتقديم التدريب وبناء القدرات في مجال التجارة وإجراء حوار عالمي أقوى بشان التجارة والتنمية، ولدى البنك الدولي كذلك برامج تعاونية رسمية مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[1].

يضاف إلى ذلك أن للبنك علاقات فنية مع هيئات شريكة في برامج تعاونية مع مكتب العمل الدولي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة والإتحاد الدولي للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وقد ساهم تبني الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة سنة 2000 في بناء علاقة شراكة تاريخية عالمية للتركيز على بلوغ سبعة أهداف محددة لتقليص الفقر والجوع والمرض والأمية، ويحدد الهدف الثامن المتمثل في تكوين علاقة شراكة عالمية للتنمية وسائل تحقيق الأهداف السبعة الأخرى.

وفيما يلي أمثلة على علاقات الشراكة المهمة التي يساهم فيها البنك الدولي[2]:

1. **صندوق البيئة العالمي:** والذي يقدم منحا للبلدان النامية لتمويل مشروعات تفيد البيئة العالمية، وتعزيز سبل العيش المستدامة في المجتمعات المحلية.

2. **برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس ومرض الايدز:** ويدعو للعمل الدولي لمكافحة وباء فيروس ومرض الايدز.

3. **المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء:** وتعمل على توسيع نطاق إمكانية حصول الفقراء في الدول النامية على التمويل المصغر من خلال إتحاد يخدم 28 وكالة من الوكالات الإنمائية العامة والتابعة للقطاع الخاص.

---

[1]. عمر حسين، **دليل المنظمات الدولية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 60.

[2]. الموقع الإلكتروني للبنك الدولي:.www.worldbank.org. تاريخ الاطلاع: 2010/04/20.

4. المجموعة الإستشارية للبحوث الزراعية الدولية: والتي تعمل على تحسين وتطوير المحاصيل الزراعية في البلدان النامية.

5. التحالف العالمي للقاحات والتحصين: ويسعى إلى حماية الصحة العامة في أنحاء العالم عن طريق نشر إستخدام اللقاحات.

6. الشراكة العالمية للمياه: التي تساند البلدان النامية في إدارة مواردها المائية بصورة مستدامة.

7. مبادرة إصلاح القطاع المالي وتعزيزه، وتقديم مساعدة مرنة وعملية للبلدان النامية لتدعيم أنظمتها المالية ولتبني المعايير المالية الدولية.

المبحث الثاني : السياسة التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير

إن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يقدم منحا، ولكنه يقدم قروضا ومساعدات إنمائية للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأقل دخلا التي تتوفر على الجدارة الائتمانية.

المطلب الأول: أهلية الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء التعمير

بالرغم من أن كل دولة عضو في البنك الدولي للإنشاء والتعمير تستطيع نظريا الإقتراض منه، إلا أن البنك قد إتجه بعد إنقضاء الفترة الأولى من عمله التي كانت قد إقتصرت قروضه فيها على الدول الأوروبية إلى التركيز على الدول النامية، مع وضع أساس متوسط الدخل كمعيار يتم على أساسه تحديد الدول التي يمكن أن تستفيد من التمويل، وطبقا لتقديرات عام 2009 فإن البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير هي البلدان المتوسطة الدخل، والتي يتراوح فيها متوسط دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي بين 996 و 3945 دولار أمريكي للشريحة الدنيا، و بين 3946 و 12195 دولار أمريكي للشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل مع مراعاة توفر الجدارة الائتمانية وعليه فإن الدولة العضو قد تكون مؤهلة للاقتراض من البنك، ولكن لا يتاح لها الحصول على موارده بسبب ضعف أهليتها الائتمانية، كما يوفر البنك الدولي للإنشاء والتعمير الإقراض لبعض البلدان المنخفضة الدخل التي تتوفر على الأهلية الائتمانية كالهند وأندونيسيا[1]. وهناك 79 بلدا مؤهلا للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وطبقا للأحكام المطبقة في البنك، فإنه لا يجوز أن يتجاوز صافي القروض القائمة غير المسددة المقدمة لبلد مقترض واحد مبلغ 13.5 مليار دولار أمريكي، بصرف النظر عن أهليته الائتمانية.

[1]. باحث بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني: www.Data-albankadawli-org. تاريخ الاطلاع: 2010/04/20.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالتركيز على عدة محاور أو موضوعات في عملية إقراض الدول الأعضاء، وهذه الموضوعات تنصب على عدة قطاعات في داخل الدولة طالبة الائتمان، وهذه الموضوعات أو محاور التركيز تتمثل في إحدى عشر موضوعا وهي:

إدارة الاقتصاد، إدارة القطاع العام، سيادة القانون، تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، التجارة والتكامل، الحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، التنمية البشرية، التنمية الحضرية، التنمية الريفية، البيئة والموارد الطبيعية.

وتستفيد من هذه القروض الموزعة على هذه المحاور عشرة قطاعات متمثلة في الزراعة والصيد البحري، القانون والعدالة والإدارة العامة، المعلومات والاتصالات، التعليم، التمويل، الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، الصناعة والتجارة، الطاقة والتعدين، النقل، إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات، والجدول الموالي يوضح إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز والقطاعات خلال الفترة 2005 – 2009.

الجدول رقم (3-3): إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز والقطاعات خلال الفترة 2005– 2009.

المبالغ: (مليون دولار أمريكي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
محـــــاور التـــــركيـــــز					
إدارة الاقتصاد	408.32	141.35	128.3	134.7	**1974.6**
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	2041.62	989.45	1539.5	1885.5	**4607.5**
تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص	2313.84	4381.85	2565.8	4579	**7240.3**
التنمية البشرية	1361.08	1130.8	1539.5	673.4	**3620.2**
حوكمة القطاع العام	1224.98	1978.9	1539.5	2020	**4278.4**
سيادة القانون	272.2	565.4	256.5	269.3	**329.1**
التنمية الريفية	1361.08	848.1	1411	673.4	**987.3**
التنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين	680.54 1769.4	424.05 989.45	384.8 769.7	134.7 404.24	**329.1** **4278.4**

الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر التجارة والتكامل	680.54	1130.8	1026.3	8080.1	**2962**
التنمية الحضرية	1497.2	1154.85	1667.7	1885.5	**2303.8**
مجمـــــوع محاور التركيـــــز	13610.8	14135	12828.8	13467.6	**32910.8**
القطاعـــــــــــــــــات					
الزراعة والصيد البحـــــــري	**1497.2**	**706.75**	**898**	**404**	**1645.5**
التعليـــــــــــــــم	1088.9	989.45	385	673.4	**1645.5**
الطاقـــــــة والتعديـــــن	816.6	2120.20	513.2	2693.5	**3620.2**
التمويـــــــــــــــل	1088.9	1837.55	1026.3	942.7	**3949.3**
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية	952.7	1130.8	898	673.4	**4278.4**
الصناعـــــة والتجـــــارة	816.6	848.1	769.8	1077.4	**2303.8**
المعلومـــــات والاتصـــالات	136.1	141.35	128.3	134.7	**329.1**
القانون والعدالة والإدارة العامة	3538.8	3109.7	2694	2424.2	**6582**
النقـــــــــــــــل	2041.6	2120.25	3592.1	3097.5	**4936.6**
إمدادات المياه والصـــرف الصحي والوقايـــة من الفيضانـــــات	1633.3	1130.8	1924.3	1346.7	**3620.2**
مجمـــوع القطاعـــــــات	**13610.8**	**14135**	**12828.8**	**13467.6**	**32910.8**

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع بسبب التقريب الى أقرب رقم صحيح.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: **التقارير السنوية للبنك الدولي** خلال الفترة: 2005 – 2009.

إنطلاقا من الجدول السابق يتضح لنا أنه خلال الفترة 2005 – 2009 قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتمويل مشروعات مختلفة، فقد بلغت قيمة الإقراض التراكمي خلال هذه الفترة 86.953 مليار دولار، أي بمتوسط سنوي يقدر بـــ: 17.4 مليار دولار أمريكي، وتعتبر هذه المبالغ ضئيلة جدا ولا ترقى إلى الحاجات الملحة التي تحتاج إليها الدول النامية لتمويل التنمية.

ومن أكبر الموضوعات أو المحاور التي حازت على إهتمام البنك من حيث الإقراض محور تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، حيث منح من خلال هذا الموضوع قروضا بلغت 21.08 مليار دولار أمريكي بنسبة تقارب 25% من إجمالي قروض البنك في هذه الفترة، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بتواضع المبالغ التي أقرضت للموضوعات الأخرى.

ومن الموضوعات التي حازت على إهتمام البنك في الفترة الأخيرة ، موضوع إدارة البيئة والموارد الطبيعية، حيث تم إقراض مبلغ 11.07 مليار دولار أمريكي بنسبة 12.4 % من إجمالي القروض التراكمية، وهي نسبة معتبرة تؤكد توجه البنك للاهتمام بالجوانب البيئية.

أما على المستوى القطاعي، فمن الملاحظ أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد قام بإقراض أكبر المبالغ لقطاع القانون والعدالة والإدارة العامة، فقد قام بإقراض مبالغ كبيرة لهذا القطاع قدرت بحوالي 18.3 مليار دولار أمريكي بنسبة 21.4 % إلى إجمالي إقراض الفترة، وهي نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بالمبالغ المقرضة للقطاعات الأخرى حيث يرى البنك أن هذا القطاع من أهم القطاعات لعملية النمو في الدول النامية، إذ أن فعالية الأنظمة القانونية والقضائية ضرورية لتحقيق التنمية.

كما يتبين إهتمام البنك بقطاعات النقل والتمويل والطاقة والتعدين، حيث حصلت في مجملها على قروض تراكمية قدرت بحوالي 34.4 مليار دولار بنسبة 34.4 % من إجمالي القروض.

وعليه فقد إستحوذت هذه القطاعات الأربعة على 55.8 %من حجم الإقراض، وبالرغم من أن البنك قد أقرض الدول النامية مبالغ كبيرة من أجل هذه القطاعات، إلا أن المقصود من ورائها ليس عملية التنمية في الدول النامية بالدرجة الأولى، ولكن من أجل تحسين مناخ الاستثمار في هذه البلدان وتهيئة المناخ لدخول الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول النامية لتحقيق مكاسب مالية كبيرة من غزو أسواقها التجارية، وهو ما يعود بالفائدة على القلة القليلة من الرأسماليين أصحاب هذه الشركات والذين في الغالب هم رعايا تلك الدول المهيمنة على إدارة البنك وتوجه سياساته بما يخدم مصالحها.

وفي مقابل ذلك فإن البنك لم يول الاهتمام الكافي لبعض القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة الذي يعد حجر الزاوية والأساس في عملية التنمية، حيث حاز هذا القطاع على 5.8 مليار دولار أمريكي بنسبة 6.6 % من إجمالي القروض التراكمية، وذلك يرجع إلى أن البنك يريد أن تستأثر الدول الصناعية المتقدمة بالصناعة وتتخصص فيها، ويسند إلى الدول النامية التخصص في إنتاج المواد الأولية، ومن خلال ذلك يتم تسويق هذه السلع المصنعة في الدول المتقدمة في الدول النامية من خلال تسهيل عملية التجارة الدولية للنفاذ إلى أسواق الدول النامية.

وكذلك نجد أن التعليم والرعاية الصحية وإمدادات المياه والصرف الصحي والزراعة والصيد لم تحظ بالاهتمام والتمويل الكافي من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير على الرغم من أهميتها في التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة في الدول النامية.

وعليه يتضح لنا أن البنك الدولي يركز في تقديم قروضه على مشروعات البنية الأساسية، وتعزيز القانون والعدالة بغية تهيئة المناخ للاستثمار والتجارة العالمية بما يخدم مصالح الدول الصناعية الكبرى وسوق رأس المال العالمي، ولا يقدم إلا مبالغ ضئيلة لتنمية المشروعات الصناعية في الدول النامية والتي تعتبر إحدى الدعائم الأساسية في سبيل تحقيق تنمية مستدامة.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يقسم البنك الدولي بلدان العالم النامية إلى ست مناطق عمل، وتعتبر مكاتب نواب الرئيس – التي يترأس كل واحد منها نائب للرئيس – وحدات العمل الرئيسية في هيكل البنك الدولي، حيث يوجد مكتب نائب للرئيس لكل منطقة من مناطق عمل البنك على مستوى العالم، ويشجع البنك التعاون فيما بين مناطق عمله، ولدى كل منطقة من هذه المناطق مبادرات إقليمية منخرطة في عمل مشترك يستهدف تحقيق أهداف مشتركة، والشكل الموالي يوضح خريطة مناطق عمل البنك الدولي على مستوى العالم.

خريطة رقم (3-1): خريطة مناطق عمل البنك الدولي على مستوى العالم.

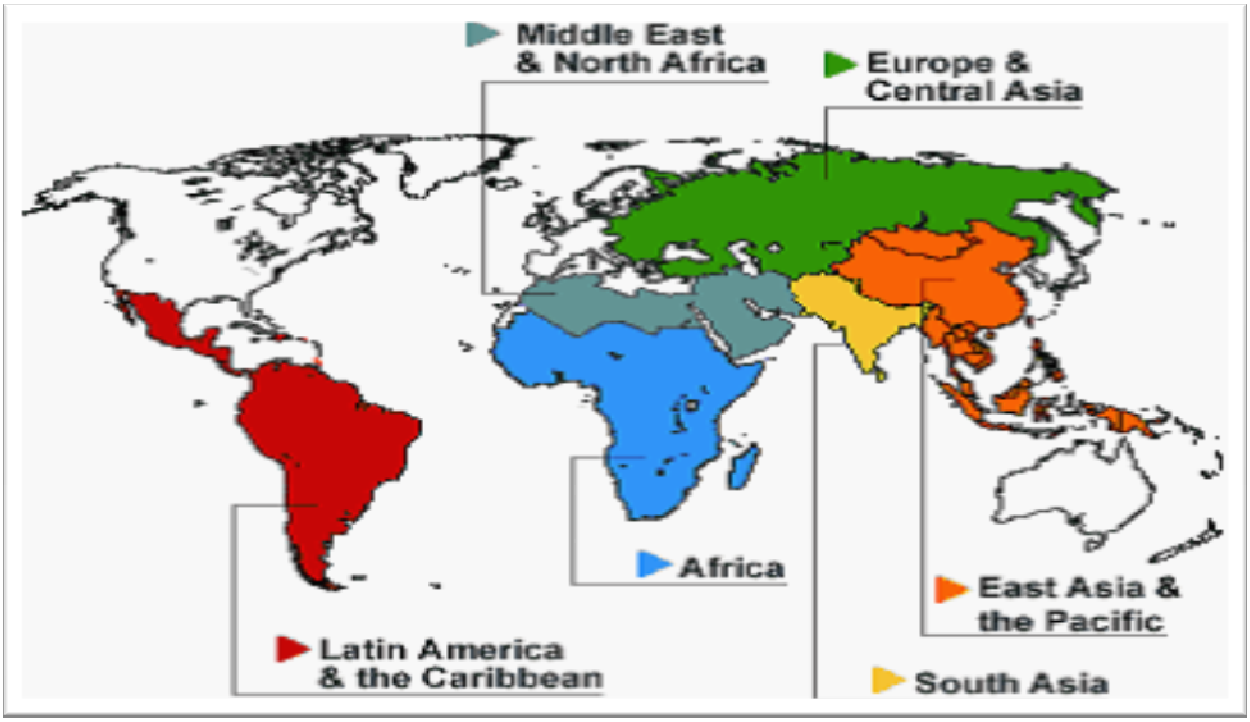

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك الدولي : **www.worldbank. org** تاريخ الاطلاع: 2011/05/12.

وفيما يخص النشاط الاقراضي للبنك الدولي للنشاء والتعمير فإنه يوفر قروضا للدول المتوسطة الدخل والدول الأقل دخلا ممن تتمتع بالجدارة الائتمانية، والجدول الموالي يوضح إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2009.

جدول رقم (3-4): يوضح إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2005 –2009.

(المبالغ: بالمليون دولار أمريكي)

السنوات / المناطق	2005	2006	2007	2008	2009
شرق آسيا والمحيط الهادي	1769.3	2402.95	2822.34	2693.5	**6911.3**
أوروبا وآسيا الوسطى	3538.6	3533.75	3335.45	3770.9	**8885.9**
جنوب آسيا	2041.5	1272.15	1539.46	1481.5	**1316.4**
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1088.8	1130.8	641.45	1212.1	**1645.5**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	5035.7	5654	4361.8	4174.9	**13822.5**
إفريقيا جنوب الصحراء	136.1	141.35	128.28	134.6	**329.1**
إجمالي الإقراض	**13610.8**	**14135**	**12828.8**	**13467.6**	**32910.8**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على **التقارير السنوية للبنك الدولي** خلال الفترة 2005 – 2009.

إنطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حصلت على النصيب الأكبر من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث حازت على 33.05 مليار دولار أمريكي بنسبة 36.8 % من إجمالي القروض خلال الفترة 2005 – 2009.

وقد تلى هذه المنطقة من حيث المبلغ المقترض منطقة أوروبا واسيا الوسط، حيث حصلت على 23.1 مليار دولار أمريكي بنسبة 26.4 % من إجمالي الإقراض، وتأتي في المرتبة الثالثة منطقة شرق آسيا والمحيط لهادي التي حصلت على 16.6 مليار دولار أمريكي بنسبة 18.6 % من إجمالي الإقراض، وفي المرتبة الرابعة منطقة جنوب آسيا، وقد حصلت على 7.7 مليار دولار أمريكي بنسبة 10.4 % من إجمالي الإقراض، وجاءت في المرتبة الخامسة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث حصلت على 5.7 مليار دولار أمريكي بنسبة 7 % من إجمالي الإقراض.

كما حصلت منطقة إفريقيا جنوب لصحراء على 0.87 مليار دولار أمريكي بنسبة 1 % من إجمالي الإقراض، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالقروض التي تم منحها للمناطق الإقليمية الأخرى ولكن هذه

المنطقة تحصل على معظم قروضها من الهيئة الدولية للتنمية، وذلك يرجع إلى أن الغالبية العظمى من بلدان المنطقة مؤهلة للاقتراض من هيئة التنمية الدولية وليس من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

المبحث الثالث: السياسة التمويلية لهيئة التنمية الدولية

بعد تناول السياسة التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذا السياسة التمويلية لهيئة التنمية الدولية سيتم في هذا المبحث التطرق إلى السياسة التمويلية لهيئة التنمية الدولية بإعتبارها ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقرا.

المطلب الأول: أهلية الاقتراض من هيئة التنمية الدولية

للحصول على مساندة هيئة التنمية الدولية يتم الإعتماد على معيارين أساسيين وهما[1]:

1- الفقر النسبي: أو ما يعرف بأن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من حد معين حيث يتم تحديث بياناته سنويا، وقد بلغ هذا الحد في السنة المالية 2011 مقدار 1165 دولار أمريكي، علما أنه كان 995 دولار في السنة المالية 2009.

2- الإفتقار إلى الأهلية الائتمانية للحصول على موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وتقاس الأهلية الائتمانية للدول بعدة معايير من بينها مدى فعالية وكفاءة الجهاز الإداري للدولة، ومقدار وأهمية متحصّلات النقد الأجنبي، ومدى فعالية إستخدام الدولة للأموال المقترضة، وكذلك مدى إستعداد الدولة وطاقتها على خدمة ديونها الخارجية وتسويتها ... الخ.

وتقوم هيئة التنمية الدولية بإقراض الأموال أو ما يعرف بالإعتمادات بشروط ميسرة، وهذا يعني أن إعتمادات الهيئة تقدم دون فوائد، ولكن بمصروفات خدمة ضئيلة تبلغ حاليا 0.75 % من الأموال المدفوعة، وقد تمتد فترة السداد إلى ما بين 35 إلى 40 سنة، تشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتم توجيه القروض بصفة أساسية إلى مجالات التعليم، الرعاية الصحية، المياه النظيفة، مرافق الصرف الصحي، الحماية البيئية والبنية الأساسية ... الخ[2].

وتمهد هذه المشروعات الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وزيادة مستويات الدخل وتحسين مستويات المعيشة.

من جهة أخرى، تساند هيئة التنمية الدولية بعض البلدان التي تتضمن العديد من البلدان الجزرية الصغيرة،

[1]. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 32.

[2]. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004، ص 281.

والتي تتجاوز الحد العملي الفاصل لأهلية الإقتراض، ولكنها لا تتمتع بالملائمة الائتمانية التي تمكنها من الإقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهناك بعض البلدان مثل الهند وأندونيسيا وباكستان تكون مؤهلة للإقتراض من هيئة التنمية الدولية بناء على متوسط الدخل الفردي فيها، ولكنها تتمتع أيضا بالملائمة الائتمانية للحصول على قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي ما يعرف بالبلدان الخليطة، وهناك 79 دولة مؤهلة للاقتراض من هيئة التنمية الدولية ، وتمثل هذه الدول موطنا لما يبلغ 2.5 مليار نسمة، منهم 1.5 مليار نسمة يعيشون على دولارين أو أقل للفرد في اليوم.

وتعد أهلية الإستفادة من هيئة التنمية الدولية بمثابة ترتيبات إنتقالية تسمح لأشد البلدان فقرا بالوصول إلى موارد الهيئة قبل أن يمكنهم الحصول على الموارد المالية التي يحتاجون إليها من الأسواق بغرض الإستثمار، ومع نمو إقتصادياتها تخرج البلدان الأعضاء من الحاجة إلى اعتمادات هيئة التنمية الدولية.

وفي السنة المالية 2010 بلغت قيمة مجموع الارتباطات التي قدمتها الهيئة 14.5 مليار دولار أمريكي تم تقديم 18 % منها على أساس منح، وتضمنت الارتباطات الجديدة 190 عملية جديدة، وقد قامت المؤسسة منذ عام 1960 بإقراض 222 مليار دولار أمريكي لـــ 108 دولة، والجدول الموالي يوضح أكبر عشرة بلدان مقترضة من هيئة التنمية الدولية خلال 2010.

جدول رقم (3-5): يوضح أكبر عشرة بلدان مقترضة من هيئة التنمية الدولية خلال 2010.

البلـــــــــــــــد	المبالغ بالمليون دولار
الهنـــــد	2.578
فيتنـــام	1.429
تنزانيـــا	943
إثيوبيـــا	890
نيجيريـــا	890
بنغلاديش	828
كينيـــا	614
أوغندا	480
الكنغـــو الديمقراطية	460
غانـــا	433

المصدر: الموقع الالكتروني لهيئة التنمية الدولية:www.worldbank.org/ida تاريخ الاطلاع: 2010/12/20.

إنطلاقا من الجدول السابق نجد أن من مجموع 79 دولة عضو مؤهلة للإقتراض من هيئة التنمية الدولية إستحوذت عشر دول على 9549 مليون دولار أمريكي بنسبة تقارب ثلثي إعتمادات الهيئة، فيما لم تستفد باقي الدول والبالغ عددها 69 دولة سوى من 4955 مليون دولار أمريكي بنسبة 34 % من الإعتمادات، وهذا ما يبين عدم العدالة في التوزيع يضاف إلى ذلك ضآلة حجم الإقراض، فهي مبالغ ضعيفة لا تلبي الحاجات الملحة لهاته الدول المنخفضة الدخل.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لقروض هيئة التنمية الدولية

تقوم هيئة التنمية الدولية في سبيل مساعدة أشد الناس فقرا في العالم بالتركيز على عدة محاور تستفيد منها عدة قطاعات تسهم في تحسين مستوى معيشة البلدان المؤهلة للإقتراض، والجدول الموالي يوضح إقراض هيئة التنمية حسب محاور التركيز والقطاعات خلال الفترة 2005 – 2009.

الجدول رقم (3-6): إقراض هيئة التنمية حسب محاور التركيز والقطاعات خلال الفترة 2005 – 2009.

(المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
محاور التركيـــــــــــــــز					
إدارة الاقتصاد	173.9	95.1	118.7	224.7	419.8
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	434.8	380.2	474.7	786.4	559.8
تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص	1391.3	1806.2	1661.4	1685.2	2519.1
التنمية البشرية	1652.3	1425.9	2492	1572.9	2799
حوكمة القطاع العام	1391.3	1806.2	1780	2134.6	1679.4
سيادة القانون	86.7	285.2	118.7	112.3	139.9
التنمية الريفية	1478.3	1330.9	1780	1685.2	3218.9
التنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين	608.7	760.5	949.3	898.8	5598
الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر	695.7	855.5	949.3	449.4	699.7
التجارة والتكامل	347.8	570.3	593.3	561.7	419.8
التنمية الحضرية	434.8	380.2	949.3	1123.5	979.6

مجمـــــوع محاور التركيـــــز	8696.2	9506.2	11866.9	11234.8	13995.2
القطاعـــــــــــــات					
الزراعة والصيد البحـــــــري	2261	950.6	830.7	1011.1	1819.4
التعليـــــــــــــــم	869.6	950.6	1542.7	1123.5	1679.4
الطاقـــــــة والتعديـــــن	956.6	950.6	1186.7	1460.5	2519.1
التمويـــــــــــــــل	347.8	285.1	474.6	449.4	419.9
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية	1391.4	1045.7	1898.7	898.8	1959.3
الصناعـــــة والتجـــــارة	782.6	760.5	474.6	449.4	559.8
المعلومـــــات والاتصـــالات	86.9	95	118.7	112.3	139.9
القانون والعدالة والإدارة العامة	2261	2661.7	2729.4	2921	2659
النقـــــــــــــــل	1304.4	1140.7	1424	1797.5	1399.5
إمدادات المياه والصـــرف الصحي والوقايـــة من الفيضانـــات	521.77	665.4	1186.7	1011.1	839.7
مجمـــوع القطاعـــــــات	**8696.2**	**9506.2**	**11866.9**	**11234.8**	**13995.2**

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع بسبب التقريب إلى أقرب رقم صحيح.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على **التقارير السنوية للبنك الدولي** خلال الفترة 2005 – 2009.

إنطلاقا من الجدول السابق نجد أن قروض هيئة التنمية الدولية خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2009 قد بلغت 55.3 مليار دولار، ومن الملاحظ أن الهيئة قد سارت على نفس الإتجاه الذي سار عليه البنك الدولي للإنشاء والتعمير من حيث اهتمامها بالقطاعات التي تخدم التجارة الدولية ومصالح سوق رأس المال العالمي ، فقد حاز قطاع القانون والعدالة والإدارة العامة على 13.23 مليار دولار أمريكي بنسبة 24.4 % وحاز قطاع النقل على 7.06 مليار دولار بنسبة 12.4 % في حين حاز قطاع الطاقة والتعدين على 7.07 مليار دولار بنسبة 12.4 %.

وبذلك فقد إستحوذت هذه القطاعات على ما يقارب من نصف مجموع إقراض الهيئة، وذلك على أساس أنها أكثر القطاعات التي تخدم الإستثمار والتجارة الدولية وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالقروض الممنوحة للقطاعات الأخرى التي تعتبر أكثر أهمية للدول الأقل نموا والأكثر فقرا في العالم. فيما لم ترق قروض هيئة التنمية الدولية في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم وإمدادات المياه والصرف الصحي إلى مستوى الحاجات

الملحة للدول الأكثر فقرا ، فقد حازت هذه القطاعات على 17.58 مليار دولار أمريكي بنسبة 31.6 % من مجموع القروض التراكمية للفترة الممتدة بين 2005 و 2009 وهي مبالغ ضئيلة جدا مقارنة بالوضعية المزرية لهاته الدول، حيث يموت 33000 طفل يوميا في الدول النامية، وتموت أكثر من إمرأة كل دقيقة خلال الولادة، ويؤدي الفقر إلى عدم إلتحاق أكثر من 100 مليون طفل معظمهم من البنات بالمدارس[1].

وهذا ما يتطلب من الهيئة وضع إستراتيجية واضحة المعالم ترتكز على دعم القطاعات ذات الأولوية لتحسين مستوى معيشة الدول المنخفضة الدخل مع زيادة حجم الإقراض بغية تلبية الحاجات الملحة في هذه الدول.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لقروض هيئة التنمية الدولية

يرتكز النشاط الإقراضي لهيئة التنمية الدولية على ست مناطق إقليمية على غرار البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية ، وذلك بإعتبارها أحد فروع مجموعة البنك الدولي.

والجدول رقم (3-7): يوضح إقراض هيئة التنمية الدولية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2005 – 2009.

السنوات / المناطق	2005	2006	2007	2008	2009
– شرق آسيا والمحيط الهادي	1043.5	1045.7	1186.7	1797.6	**1259.6**
– أوروبا واسيـــا الوسطـــى	521.8	475.3	474.7	449.4	**419.8**
– جنـــــوب آسيـــــــــا	2869.7	2566.7	4034.7	2808.7	**4198.5**
– الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	87	380.2	237.3	224.7	**140**
– أمريكا اللاتينية والكاريبي	260.9	285.2	237.3	337	**140**
– إفريقيا جنوب الصحـــراء	3913.3	4753.1	5814.8	5617.4	**7837.3**
مجموع الارتباطات	**8696.2**	**9506.2**	**11866.9**	**11234.8**	**13995.2**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على **التقارير السنوية للبنك الدولي** خلال الفترة 2005 – 2009.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هيئة التنمية الدولية، وبإعتبار أن مجال نشاطها ونطاق عملها يرتكز على الدول الأكثر فقرا في العالم، فقد وجهت معظم قروضها خلال الفترة 2005 – 2009 إلى المناطق الإقليمية التي تشهد أوضاعا مزرية إقتصاديا وإجتماعيا وبيئيا، فحصلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء على 27.94 مليار دولار أمريكي بنسبة 50 % من مجموع قروض الهيئة، وهذه النسبة وإن كانت كبيرة إلا أن ذلك يرجع

[1]. بشير شريف يوسف، **رؤى العولمة ووهم الأمركة دراسة تحليلية**، دار رؤى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 268.

إلى أن غالبية دول هذه المنطقة مؤهلة للإقتراض من هيئة التنمية الدولية فقط، وهي من أكثر المناطق حاجة إلى المساعدة والإقتراض بحكم أن 51 % من مجموع سكان هذه المنطقة يعيشون على دخل أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم[1]، أما منطقة جنوب آسيا فقد حصلت على 16.48 مليار دولار أمريكي بنسبة 29.6 % من مجموع إقراض الهيئة، في حين حلت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي على 6.34 مليار دولار أمريكي بنسبة 11.6 % من القروض.

وعلى الرغم من حصول هذه المناطق مجتمعة على 91.2 % من مجموع إقراض الهيئة إلا أن هذه المبالغ غير كافية مقارنة بالوضعية المزرية لهاته المناطق، وحجمها السكاني الذي يفوق 4.2 مليار نسمة، وهو ما يمثل ثلثي سكان المعمورة.

أما المناطق الإقليمية الأخرى فلم تحصل سوى على 8.8 % من مجموع الإقراض وهذا بحكم أن معظم دول هذه المناطق الجغرافية مؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

المبحث الرابع: السياسة التمويلية لمؤسسة التمويل الدولية

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على أساس تجاري، وتستثمر بصورة حصرية في المشروعات التي تستهدف الربح، وتتقاضى الأسعار السائدة في السوق مقابل خدماتها.

المطلب الأول: شروط ومعايير تمويل المشاريع الاستثمارية

تمول مؤسسة التمويل الدولية مشروعات في جميع أنواع الصناعات والقطاعات منها الصناعات التحويلية، البنية الأساسية، السياحة، التعليم، الخدمات المالية ...الخ، في إقليم الدول النامية، وعلى الرغم من أن المؤسسة تعتبر بصفة رئيسية ممولا لمشروعات القطاع الخاص فإنها يمكن أن تقدم تمويلا لشركة تملك الحكومة حصة فيها، شريطة أن تكون هناك مشاركة من القطاع الخاص، وأن يدار المشروع على أساس تجاري.

ولكي يصبح المشروع مؤهلا للحصول على تمويل من مؤسسة التمويل الدولية يجب أن يستوفي عددا من الشروط التي يجب أن تتوفر في المشروع وهي[2]:

- أن يقام المشروع في احد البلدان النامية يكون عضوا في مؤسسة التمويل الدولية؛
- أن يكون تابعا للقطاع الخاص؛

[1]. **الأمم المتحدة، التقرير السنوي عن الأهداف الإنمائية للألفية**، نيويورك، 2010، ص: 6.

[2]. الموقع الالكتروني لمؤسسة التمويل الدولية: www.IFC.org تاريخ الاطلاع: 2011/02/05.

- أن يكون سليما من الناحية الفنية؛

- أن تتوفر فيه إمكانيات جيدة لتحقيق الأرباح؛

- أن يعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي؛

- أن يكون سليما من الناحية البيئية والاجتماعية، مستوفيا المعايير البيئية والاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية، وكذلك معايير البلد المضيف.

ولكي تضمن مؤسسة التمويل الدولية مشاركة المستثمرين وجهات الإقراض من القطاع الخاص، فإنها تضع حدودا للمبالغ الإجمالية التي تقدمها لأي مشروع فردي من حسابها الخاص لتمويل القروض والمساهمات الرأسمالية، حيث تقدم للمشاريع الجديدة ما لا يتجاوز 25 % من التكاليف الإجمالية المقدرة للمشروع، وفي حالات استثنائية ما يصل 35 % للمشاريع الصغيرة، كما يمكن أن تقدم المؤسسة لمشاريع التوسع ما يصل إلى 50 % من تكلفة المشروع شريطة ألا تتجاوز الاستثمارات 25 % من مجموع رأسمال الشركة المقدمة للمشروع.

المطلب الثاني: مراحل دورة المشاريع الاستثمارية

تقدم مؤسسة التمويل الدولية مجموعة واسعة من الأدوات المالية لخدمة مشاريع القطاع الخاص في الدول النامية، وتبين دورة المشروع المراحل اللازمة لإقامة المشروعات وهي[1]:

1. التقدم بطلب للحصول على تمويل مؤسسة التمويل الدولية: حيث لا توجد استمارة نموذجية لطلب التمويل من المؤسسة، وبوسع أي شركة أو صاحب مشروع أجنبي أو محلي يسعى إلى إقامة مشروع جديد أو توسيع مؤسسة أعمال قائمة أن يتصل مباشرة بمؤسسة التمويل الدولية ويقدم مقترحات الاستثمار، وبعد هذه الاتصالات المبدئية، وبعد إجراء استعراض أولي من الممكن أن تمضي مؤسسة التمويل الدولية قدما بطلب دراسة جدوى تفصيلية، أو خطة عمل لتحديد ما إذا كانت ستجري تقييما للمشروع أم لا.

2. تقييم المشروع: ويتألف فريق التقييم عادة من مسؤول لشؤون الاستثمار، يتمتع بالخبرة المالية والمعرفة بالبلد الذي سيقام به المشروع، ومهندس يتمتع بالخبرة الفنية المعنية، وإختصاصي بيئي. وتقع على عاتق هذا الفريق مسؤولية تقييم الجوانب الفنية والمالية والبيئية للمشروع، وتتضمن تلك العملية القيام بزيارات إلى الموقع المقترح لإقامة المشروع، وإجراء مناقشة واسعة مع رعاة المشروع وإذا تمت الموافقة على تمويل المشروع على مستوى الإدارة، تقوم الإدارة القانونية بمؤسسة التمويل الدولية بمساعدة مستشار قانوني خارجي إذا لزم الأمر

[1]. Banque mondiale, **Guide de la banque mondiale**, op cit, pp.60 – 61.

بصياغة الوثائق اللازمة، ويتم التفاوض حول المسائل العالقة مع الشركة وغيرها من الأطراف المشاركة مثل الحكومات أو المؤسسات المالية.

3. اطلاع الجمهور: قبل إرسال الاستثمار المقترح إلى مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية لإستعراضه، يتم إطلاع الجمهور على العناصر الأساسية للمشروع، كما تتاح كذلك وثائق الإستعراض البيئي للجمهور.

4. تعبئة الموارد: حيث تسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى تعبئة تمويل إضافي من خلال تشجيع المؤسسات الأخرى على الاستثمار في المشروع.

5. الالتزام القانوني: إذا وافق مجلس الإدارة على الإستثمار ستوقع كل من مؤسسة التمويل الدولية والشركة المعنية بالإتفاق وتصوغ إلتزاما قانونيا.

6. الإشراف على المشروع: حيث بمجرد صرف أموال المشروع، تقوم مؤسسة التمويل الدولية برصد إستثماراتها، وتتشاور دوريا مع جهاز إدارة المشروع عن طريق إرسال البعثات الميدانية لزيارة المشروع، كما تطلب أيضا تقارير فصلية عن مدى تقدم تنفيذ المشروع، وبيانات مالية سنوية مدققة من قبل محاسبين عامين مستقلين.

7. إقفال المشروع: عند سداد قيمة الاستثمار بالكامل، أو عند خروج مؤسسة التمويل الدولية عن طريق بيع حصتها في رأس المال، تقوم المؤسسة بإقفال دفاترها الخاصة بالمشروع.

المطلب الثالث: الأدوات والخدمـــات المـــاليـــة

تقدم مؤسسة التمويل لدولية حزمة متنوعة من الأدوات والخدمات المالية التي تمكن الشركات من إدارة المخاطر وتوسيع نطاق وصولها إلى أسواق رأس المال المحلية والأجنبية ومن هذه الأدوات المالية[1]:

1. القروض العادية: حيث تقدم مؤسسة التمويل الدولية قروضا لمشروعات القطاع الخاص في الدول النامية تتراوح آجال استحقاقها عادة بين 7 و12 سنة وتحدد فترة السماح وجداول السداد على أساس كل حالة على حدى، وفقا لاحتياجات المقترض إلى التدفقات النقدية، وتتراوح قيمة هذه القروض عادة بين 1 مليون دولار و100 مليون دولار أمريكي. وتموّل القروض المقدمة من مؤسسة التمويل الدولية الشركات الجديدة ومشروعات التوسع في الدول النامية، كما تقدم المؤسسة قروضا للبنوك الوسيطة ، وشركات التأجير، والمؤسسات المالية الأخرى من خلال التسهيلات الائتمانية المحددة بغرض إعادة إقراضها وكذلك مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

[1]. مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي ، 2008،ص: 36.

2. القروض الجماعية: حيث تتيح مؤسسة التمويل الدولية للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى فرصة تقديم قروض للمشروعات التي تموّلها مؤسسة التمويل الدولية، وتشكل هذه القروض جزءا رئيسيا من جهود المؤسسة لتعبئة تمويل إضافي من القطاع الخاص في البلدان النامية، وبذلك توسع نطاق الأثر الإنمائي للمؤسسة، ومن خلال هذه الآلية تشترك المؤسسات المالية بصورة كاملة في تحمل المخاطر الائتمانية للمشروعات، بينما تظل مؤسسة التمويل الدولية هي المقرض الأصلي.

3. تمويل أسهم رأس المال: حيث تأخذ مؤسسة التمويل الدولية حصصا من رؤوس أموال الشركات والكيانات الأخرى التابعة للقطاع الخاص مثل المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار في البلدان النامية وتحتفظ عادة بإستثمارات في أسهم رأس المال لفترة تتراوح بين 8 و15 سنة، وعندما يحين وقت بيعها تفضل المؤسسة الخروج عن طريق بيع أسهمها من خلال سوق الأوراق المالية بطريقة تفيد مؤسسة الأعمال المحلية، ولضمان إشتراك مستثمرين آخرين من القطاع الخاص، تكتتب المؤسسة عادة في نسبة تتراوح بين 5 و 15 % من أسهم المشروع، ولا تكون مؤسسة التمويل الدولية أبدا هي أكبر مساهم في أي مشروع، ولا تحتفظ عادة إلا بحصة لا تزيد عن 35 %.

4. التمويل بالعملة المحلية: حيث تقدم مؤسسة التمويل الدولية تمويلا في شكل ديون بالعملة المحلية وهذا لتفادي المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الصرف، وتأثيرها على ربحية الشركات.

5. خدمات الوساطة: حيث توجه مؤسسة التمويل الدولية جزء كبيرا من مواردها المالية إلى مشروعات القطاع الخاص في البلدان النامية من خلال وسطاء، وهذا ما يجعلها توفر المساندة والدعم لهذه المؤسسات الوسيطة كالبنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأجير.

المطلب الرابع: ملامح الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية

تتيح مؤسسة التمويل الدولية مزيجا من الاستثمارات والخدمات الاستشارية بغرض تشجيع مؤسسات الأعمال الخاصة على تحقيق النمو المستدام في الأسواق الناشئة.

أولا: إستثمارات مؤسسة التمويل الدولية

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تمويل حزمة واسعة من الصناعات التي تسهم في تشجيع وتنمية القطاع الخاص، والشكل الموالي يبيّن استثمارات مؤسسة التمويل الدولية حسب القطاعات في السنة المالية 2008.

شكل رقم (3-1): إستثمارات مؤسسة التمويل الدولية حسب القطاعات في السنة المالية 2008.

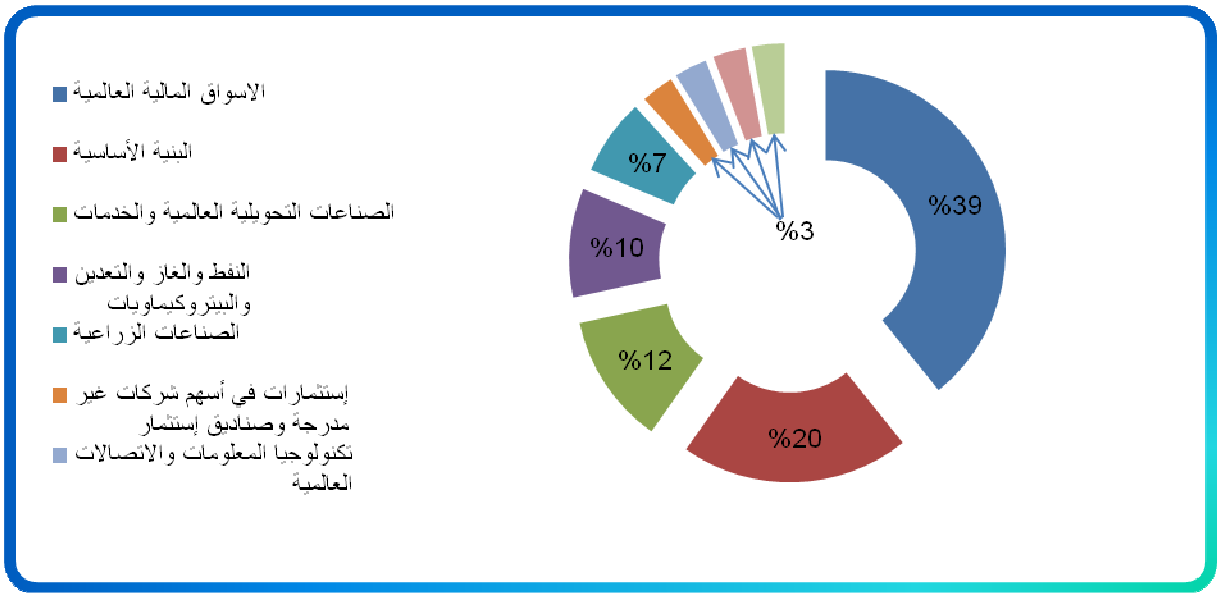

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية ،**التقرير السنوي**، 2008، ص: 27.

يبين الشكل السابق أن قطاع الأسواق المالية العالمية قد حضي بأكبر نصيب بحوالي 40 % من حجم الإرتباطات ثم قطاع البنية الأساسية بـــ 21 %، كما حاز قطاع الصناعات التحويلية على 12 % وقطاع النفط والغاز والتعدين والكيماويات على 10 %، في حين لم يحض قطاعي الرعاية الصحية والتعليم إلا بمبالغ ضئيلة، وهذا ما يعني تركيز المؤسسة على القطاعات ذات المردودية العالية.

ثانيا: الخدمات الإستشارية لمؤسسة التمويل الدولية

تقدم مؤسسة التمويل الدولية المشورة لمؤسسات الأعمال في البلدان النامية بشأن مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات، من بينها صياغة خطط العمل وتحديد الأسواق والمنتجات والتكنولوجيات، والشركاء الماليين والفنيين وإعادة الهيكلة العضوية والمالية ... الخ.

وتقدم المؤسسة هذه الخدمات الإستشارية في إطار إستثمار أو بصورة مستقلة مقابل أتعاب، بما يتماشى مع الممارسات المتبعة في الأسواق، بالإضافة إلى ذلك تقدم المؤسسة المشورة للحكومات في البلدان النامية بشأن خلق بيئة أعمال مواتية وتقدم إرشادات تساعد قي تنمية أسواق رأس المال المحلية، ومساعدات في مجالات إعادة هيكلة وخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، والشكل الموالي يوضح الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية حسب مجالات العمل للسنة المالية 2008.

الشكل رقم (3-2): يوضح الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية حسب مجالات العمل للسنة المالية 2008.

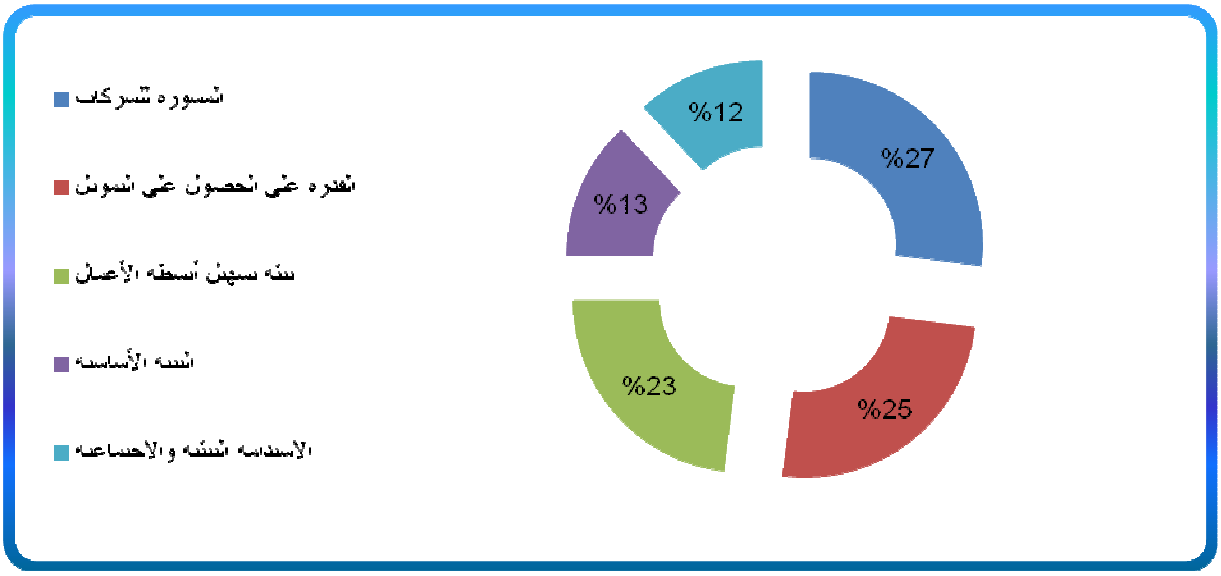

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية ، **التقرير السنوي** ،2008، ص: 29.

إنطلاقا من الشكل السابق نجد أن مؤسسة التمويل الدولية تقدم مجموعة واسعة من المساعدات الفنية والخدمات الإستشارية لمساندة تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، حيث بلغ مجموع الإنفاق على الخدمات الإستشارية 269 مليون دولار أمريكي منها 123 مليون دولار من المؤسسة و 146 مليون دولار من الجهات المانحة لتمويل 299 مشروعا جديدا في 75 بلدا في السنة المالية 2008.

ثالثا: التوزيع الجغرافي لقروض مؤسسة التمويل الدولية

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية أحد أكبر مصادر التمويل المتعدد الأطراف لمشروعات القطاع الخاص في بلدان العالم النامية، والشكل الموالي يوضح إستثمارات مؤسسة التمويل الدولية حسب المناطق الجغرافية في السنة المالية 2008.

الشكل رقم (3- 3): استثمارات مؤسسة التمويل الدولية حسب المناطق الجغرافية في السنة المالية 2008.

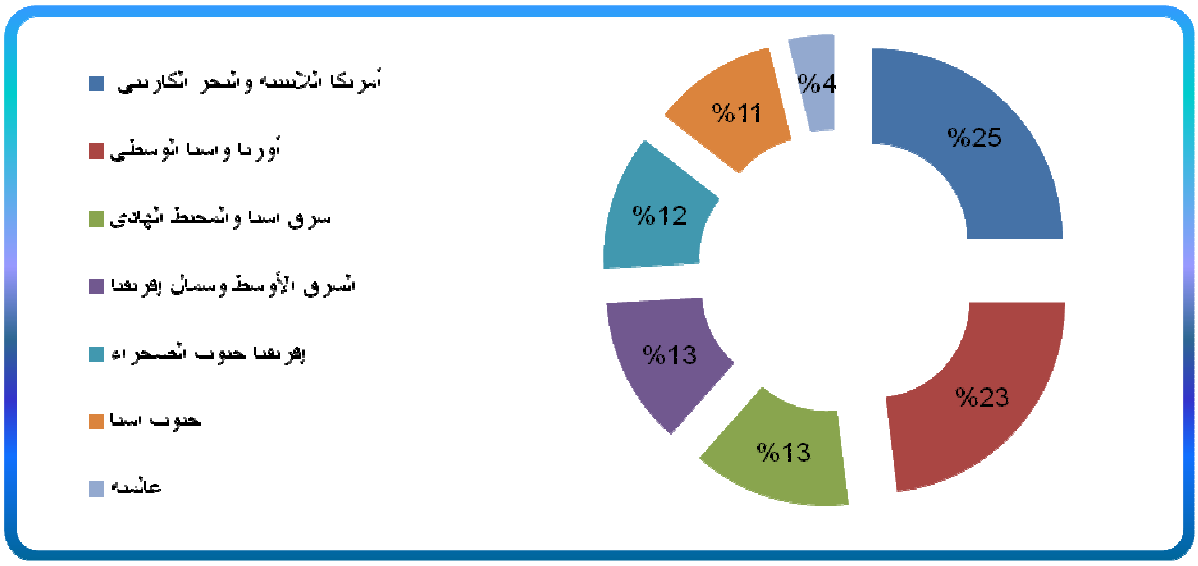

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية ، التقرير السنوي ،**2008**، ص: 27.

من خلال الشكل السابق نجد أن إرتباطات مؤسسة التمويل الدولية لحسابها الخاص بلغ 11.4 مليار دولار أمريكي، بحيث ساندت 372 استثمار في 85 بلدا، وقد وجهت المؤسسة أكبر حصة من الإرتباطات إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 26 % تلتها منطقة أوروبا وأسيا الوسطى بنسبة 24 %، أما منطقة إفريقيا جنوب الصحراء فلم تستفد سوى من 12 % من حجم الارتباطات على الرغم من حاجتها الملحة لتمويل قطاعها الخاص.

أما من حيث الدول المتلقية لقروض ومساعدات مؤسسة التمويل الدولية، فالجدول الموالي يوضح أكبر البلدان المتلقية لاستثمارات وقروض مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2008.

جدول رقم (3- 8): يوضح أكبر البلدان المتلقية لاستثمارات وقروض مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2008.

(المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

البلـــــدان	المبالـــــغ	النسبـــــــة (%)
الهنـــــــد	2876	**8.9**
روسيـــــا	2718	**8.4**
البرازيـــــل	2487	**7.7**
الصيـــــن	2150	**6.6**
تركيـــــا	1806	**5.5**
المكسيـــك	1000	**3**
الأرجنتيـــن	998	**3**
الفلبيـــــن	898	**2.8**
كولومبيـــا	877	**2.7**
اندونيسيـــا	830	**2.6**
باقي الدول	15762	**48.7**
مجموع حافظة الارتباطات	**32366**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث الاعتماد على: مؤسسة التمويل الدولية ، **التقرير السنوي** ،2008، ص: 25.

إنطلاقا من الجدول السابق نلاحظ هيمنة أكبر عشرة بلدان مقترضة من مؤسسة التمويل الدولية على أكثر من 52 % من مجموع الإقراض، في حين لم تستفد باقي الدول سوى على أقل من النصف، وهذا ما يدل على أن مؤسسة التمويل الدولية قد سارت على نفس درب البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهيئة التنمية الدولية من حيث عدم العدالة في توزيع القروض.

المبحث الخامس: تقييم أداء مجموعة البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة

على الرغم من أن البنك الدولي يعتبر أحد أكبر الجهات المانحة للمساعدات المالية والفنية على المستوى العالمي، إلا أن أدائه يشوبه نوع من القصور سواء تعلق الأمر بنظامه الهيكلي والإداري أو إستراتيجية عمله وكذلك نظام حكومته.

المطلب الأول: تقييم النظام الهيكلي للبنك الدولي

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى نظام العضوية في البنك الدولي ثم سيتم إستعراض التطور المؤسسي لمختلف فروعه والظروف المحيطة بنشأتها.

أولا : تقييم نظام العضوية في البنك الدولي

العضوية في صندوق النقد الدولي هي الشرط الأساسي للعضوية في البنك الدولي[1]، لذلك على الصندوق أن يتأكد من أن الدولة طالبة العضوية هي دولة قادرة على تولي شؤونها الدولية والإيفاء بالإلتزامات الواردة في بنود إتفاقية التأسيس، كما أن عضوية المؤسسات التابعة والمكملة للبنك الدولي المتمثلة في مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار تتطلب الحصول على عضوية البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومعنى ذلك أن العضوية في البنك الدولي بمختلف فروعه مقيدة بقبول العضوية في صندوق النقد الدولي وهو ما يدل على الإرتباط الوثيق والتعاون الكبير والدائم بين المنظمتين، وهذه العلاقة ظاهرة بجلاء بداية من مؤتمر إنشائهم (مؤتمر بريتون وودز)، كما يحتل مقر كل منهما مباني متجاورة متلاصقة تشكل مجمعا واحدا في العاصمة الأمريكية واشنطن إضافة إلى ذلك فقد أنشأ مجلس محافظي الصندوق بالإشتراك مع مجلس محافظي البنك سنة 1974 ما يسمى بلجنة التنمية، وهي لجنة تقدم المشورة لمحافظي البنك وصندوق النقد الدوليين بشأن القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية، وعليه فان نظام العضوية في البنك الدولي يتطلب تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء وإزالة كافة الحواجز والقيود التي تكرس الهيمنة والوصاية والسيطرة.

ثانيا: تقييم التطور المؤسسي للبنك الدولي

منذ نشأته سنة 1944 توسع البنك الدولي من مؤسسة وحيدة إلى مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة إرتباطا وثيقا وتطورت رسالته من كون البنك الدولي للإنشاء والتعمير أداة لتيسير إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى التفويض الحالي الرامي إلى تخفيف حدة الفقر في أنحاء العالم فالبنك الدولي

[1]. جاك بولاك، **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**، ترجمة أحمد منيب، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001، ص: 3.

وبعد أن حقق الشق الأول من الأهداف التي أنشأ من أجلها وذلك بعد فترة مبدئية قام فيها بتمويله للدول الأوربية لإعادة بناء إقتصادياتها التي دمرت من جراء الحرب، إتجه شيئا فشيئا إلى التركيز على الدول النامية، ولكن ليس من أجل مساعدتها في عملية التنمية بل من أجل ترويج إيديولوجيته الاقتصادية[1] ومساعدة رأس المال الدولي الخاص في التوسع في هذه المناطق المختلفة من خلال الاستثمار فيها والحصول على أقصى ربح دون النظر إلى المصالح الخاصة بالدول النامية.

فقد أنشأت مؤسسة التمويل الدولية سنة 1956 والهدف من إنشائها هو تقويض وحصار النظام الاشتراكي الذي كان في أوج توسعه، حيث كان يدعوا إلى الملكية العامة وسياسة التأميمات خاصة في أمريكا اللاتينية، لذلك فتأسيس هذه المؤسسة جاء لتوسيع الإيديولوجية الرأسمالية، وتصديرها لكل الدول لمحاولة خلق طبقة برجوازية عالمية تتركز في يدها الثروة والسيطرة عليها، وتوجيه العالم وفقا لمصلحة أصحاب هذه الشركات المرتبطة مصالحها مع الدول الغربية.

وهدفها كذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتدعيمها، وهو ما يشكل أكبر خطر على العالم النامي لأن الذي يملك الأموال هي الشركات المتعددة الجنسيات، وما تشكله من خطر على سيادة الدولة الحديثة التي تفقد تدريجيا سيطرتها المحكمة والكاملة على دواليب إدارة الدولة، فيصبح دورها مراقب بعدما كان المباشر في عملية الإنتاج والإدارة الشاملة، فتصبح عبارة عن عضو فقط في العملية السياسية، غير قادرة على إتخاذ القرارات بشكل مستقل، ولا يسمح لها بذلك خاصة مع استفحال مفهوم الحكمانية الذي يتطلب ثلاثة عناصر لتحقيق المشاركة الكاملة وهي القطاع الخاص، الحكومة، المجتمع المدني لتشكيل الحكم الراشد فتصبح بذلك الدولة عضو من الأعضاء فقط.

وأنشأت هيئة التنمية الدولية سنة 1960، وعلى الرغم من أنها تعتبر أحد أكبر مصادر التمويل الميسر في البلدان الأكثر فقرا إلا أنها تعتبر وسيلة لتحريك وتنشيط الاقتصاديات الغربية، وخاصة الاقتصاد الأمريكي، ففي بداية السبعينيات مثلا في سنة واحدة تسلمت 4000 شركة أمريكية في 50 ولاية 1.3 مليار من إعتمادات هيئة التنمية الدولية مقابل منتجات كجزء من برنامج المعونة الأجنبية، وبذلك يتضح الطابع الحقيقي لدور هذه الوكالة[2].

وشهدت سنة 1966 تأسس المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بغية حل الخلافات بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة عن طريق آليات التوفيق والتحكيم، وتأسيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سنة

[1]. محمد دويدار، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة للنشر، 1999، ص: 181.

[2]. صالح صالحي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي**، مرجع سابق، ص: 113.

1988 ساهم أكثر في إنهيار المعسكر الاشتراكي لان هذه الوكالة تدعم الاستثمارات العابرة للقومية والاستثمار الخاص الذي يخدم في النهاية مصالح الامبريالية العالمية وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تمثل الحكومة الخفية لتحديد سياسات العمل الاقتصادي[1].

وعليه يمكن القول أن التطورات التي مر بها البنك الدولي كان الهدف من ورائها ترويج الإيديولوجية الرأسمالية ومساعدة رأس المال الدولي الخاص في التوسع والتغلغل إلى مناطق الدول النامية من أجل الإستثمار المربح ليعود بالفائدة على رأس المال الخاص والدول المصدرة له.

المطلب الثاني: تقييم النظام الإداري للبنك الدولي

سيتم في هذا المطلب محاولة تقييم النظام الإداري المتمثل في السلطات المسؤولة عن صنع القرارات، ونظام التصويت الذي تصدر بناء عليه القرارات في البنك الدولي.

أولا: تقييم عملية إختيار رئيس البنك الدولي

هناك إتفاق غير مكتوب بأن يكون رئيس البنك الدولي أمريكيا ترشحه وتعينه الحكومة الأمريكية دون اللجوء إلى عملية الإنتخاب لاختيار منصب رئيس البنك، والجدول الموالي يوضح رؤساء البنك الدولي خلال فترة نشاطه 1946-2010.

[1]. ضياء مجيد الموسوي، **الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص: 55.

الجدول رقم (3-9): يوضح رؤساء البنك الدولي خلال فترة نشاطه 1946-2010.

رؤساء البنـــك الدولـــــــــــي	فتـــرة رئاســـة البنـــــــــك
يوجين مبير	1946 – 1946
جون جي ماكلوى	1949 – 1947
يوجين روبرت بلاك	1962 – 1949
جورج ديفيد وودز	1968 – 1963
روبرت ستريتج مكنمارا	1981 – 1968
الدن وينشيب كلاوسن	1986 -1981
باربر كونابل	1991 – 1986
لويس بربستون	1995 – 1991
جيمس وولفنسون	2005 – 1995
بول وولفوويتس	2007 – 2005
روبرت زوليك	من 2007 إلى الوقت الحالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :أرشيف البنك الدولي على الموقع الالكتروني. www.worldbank.org

إن الولايات المتحدة الأمريكية وبالرّغم من زعمها بأنها حامية للديمقراطية وراعية لحقوق الإنسان، فهي تجسد الديكتاتورية المؤسساتية والإستبداد داخل المنظمات الدولية، فهي تحتكر رئاسة البنك الدولي، وكأنه ملحق لوزارة الخزانة الأمريكية، بالإضافة إلى نيابة رئاسة صندوق النقد الدولي، دون الحديث عن حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي، وعليه فقد حان الأوان لإضفاء الطابع الديمقراطي داخل المنظمات الدولية لتكون بديلا عن الهيمنة والسيطرة والتسلط.

ثانيا: تقييم هيكل المجلس التنفيذي

كما ذكرنا سابقا فان مجلس المديرين التنفيذيين يتكون من 24 مديرا، تتولى الدول الخمس الأعضاء التي تملك أكبر عدد من الأسهم تعيين خمسة من المديرين التنفيذيين، ويتم إنتخاب الباقي بواسطة محافظي الدول الأخرى الأعضاء في البنك، ويمارس هؤلاء المديرين أعمالهم لمدة سنتين، وبعدها يتم تعيين أو إنتخاب خلفاء له، والجدول الموالي يبين المديرين التنفيذيين ونوابهم وعضويتهم في اللجان في 30 جوان 2007.

جدول رقم (3-10): المديرين التنفيذيين، نوابهم وعضويتهم في اللجان في 30 جوان 2007.

المديرون التنفيذيون والمديرون المناوبون وعضويتهم في اللجان | 30 يونيو 2007

المدير التنفيذي	المدير المناوب	يدلي بأصوات
بالتعيين		
E. Whitney Debevoise [a, e]	(شاغر)	الولايات المتحدة
Makoto Hosomi [b, c (VC)]	Masato Kanda	اليابان
Eckhard Deutscher	Ruediger Von Kleist	ألمانيا
Alex Gibbs [b]	Caroline Sergeant	المملكة المتحدة
Pierre Duquesne [a (c)]	Alexis Kohlerh	فرنسا
بالانتخاب		
Gino Alzettad [(VC), e]	Melih Nemli	النمسا، بيلاروس، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كازاخستان، لكسمبورغ، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا
(بلجيكا)	(تركيا)	
Jorge Familiar [c, e, i]	Jose Alejandro Rojas Ramirez [h]	كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، إسبانيا، فنزويلا (البوليفارية)
(المكسيك)	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)	
Herman Wijffels [a, c, i]	Claudiu Doltu [h]	أرمينيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، مقدونيا، مولدوفا، هولندا، رومانيا، أوكرانيا
(هولندا)	(رومانيا)	
Samy Watson [b, c]	Ishmael Lightbourne	أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، غيانا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين
(كندا)	(الباهاما)	
Rogerio Studart [b]	Jorge Humberto Botero [h]	البرازيل، كولومبيا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، هايتي، بنما، الفلبين، ترينيداد وتوباغو
(البرازيل)	(كولومبيا)	
Giovanni Majnoni [a, c]	Nuno Mota Pinto [h]	ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو، تيمور- ليست
(إيطاليا)	(البرتغال)	
Joon-Kyung Choia [(VC), c]	Terry O'Brien [h]	أستراليا، كمبوديا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، فانواتو
(جمهورية كوريا)	(أستراليا)	
Mulu Ketsela [a, c, i (C)]	Mathias Sinamenye	أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، إثيوبيا، غامبيا، كينيا، ليسوتو، ليبريا، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا، نيجيريا، سيشيل، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي
(إثيوبيا)	(بوروندي)	
Dhanendra Kumar [d, e (VC)]	Zakir Ahmed Khan [h]	بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا
(الهند)	(بنغلاديش)	
Shuja Shah [b, d]	Sid Ahmed Dib	أفغانستان، الجزائر، غانا، إيران، المغرب، باكستان، تونس
(باكستان)	(الجزائر)	
Svein Aass [e (C)]	Pauli Kariniemi [h]	الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد
(النرويج)	(فنلندا)	
Michel Mordasini [b, d, f]	Jakub Karnowski	أذربيجان، جمهورية قيرغيز، بولندا، الصرب، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان
(سويسرا)	(بولندا)	
Zou Jiayi [c (C)]	Yang Jinlin	الصين
(الصين)	(الصين)	
Abdulrahman M. Almofadhia [a, d]	Abdulhamid Alkhalifa	المملكة العربية السعودية
(المملكة العربية السعودية)	(المملكة العربية السعودية)	
Alexey G. Kvasov [d (C)]	Eugene Miagkov	الاتحاد الروسي
(الاتحاد الروسي)	(الاتحاد الروسي)	
Merza H. Hasan [a, e]	Mohamed Kamel Amr	البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، مليف، عمان، قطر، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اليمنية
(الكويت)	(جمهورية مصر العربية)	
Mat Aron Deraman [b, d]	Chularat Suteethorn [h]	بروني دار السلام، فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار، نيبال، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييتنام
(ماليزيا)	(تايلند)	
Felix Alberto Camarasa [d, e]	Francisco Bernasconi [h]	الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي
(الأرجنتين)	(شيلي)	
Louis Philippe Ong Seng [b, e, f]	Agapito Mendes Dias [h]	بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، غينيا الاستوائية، غابون، غينيا، غينيا- بيساو، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، النيجر، رواندا، سان تومي وبرنسيبي، السنغال، توغو
(موريشيوس)	(ساو تومي وبرنسيبي)	

المصدر: البنك الدولي، **التقرير السنوي** ،2007، ص: 08.

إنطلاقا من الجدول السابق يتضح ضرورة إعادة تشكيل المجلس التنفيذي ليتكيف مع المستجدات الحاصلة في الإقتصاد العالمي ، والذي يعكس إختلالا في الوقت الحالي، فلدى أوربا 09 مقاعد في المجلس، وفي المقابل فان لآسيا 06 مقاعد فقط، رغم أن حصة أوربا وأسيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي هي على التوالي 29 %، 32 %.[1]

كما أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تعاني تهميشا واضحا، فرغم أن عدد دولها يقدر بـــ 47 دولة مؤهلة للإقتراض من البنك الدولي، إلا أنها لم تحصل سوى على مقعدين في مجلس المديرين التنفيذيين، وهو ما يجعلها غير قادرة على إسماع صوتها والدفاع عن مصالحها، كما أن عملية إتخاذ القرارات الهامة داخل البنك الدولي تتطلب ضرورة الحصول على أغلبية 85 % من القوة التصويتية، مما يعني أن معارضة الو.م.أ التي تستحوذ على ما يقارب 17 %، تشكل عائقا كبيرا في أي مشروع قرار حاسم لا توافق عليه.

ثالثا: تقييم نظام التصويت في البنك الدولي

إن نظام التصويت في البنك الدولي بمختلف فروعه، وعلى غرار توأمه صندوق النقد الدولي، نظام مختلف عن التصويت في سائر المنظمات الدولية، حيث تتحدد القوة التصويتية بناء على المساهمات في رأس مال البنك، إلا أن الدول التي تساهم بقدر أكبر في رأس المال تعطى مزايا أكبر في التصويت وهو ما تسبب في هيمنة قلة قليلة من الدول وإستحواذها على معظم القوة التصويتية مقابل تهميش واضح لباقي البلدان الأعضاء.

وعليه يجب تخفيض حدة الفوارق وتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة التي تمتلك عددا هائلا من الأصوات يمكنها من التحكم حتى في المصالح المتعلقة بالدول النامية، في حين أن هذه الأخيرة لا تمتلك سوى عدد أصوات ضئيل جدا لا يمكنها من المشاركة في القرارات التي تهمها وتتعلق بمصالحها.

ويقترح صالح صالحي أن تكون القوة التصويتية مكونة من ثلاثة أجزاء[2]، **الجزء الأول** يشكل 30 % ويبرز عنصر التماثل في السيادة، حيث أن مبدأ المساواة المطلقة في السيادة لكل الدول من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، ويترتب على هذا المبدأ نتيجة هامة وهي ضرورة مشاركة الدول النامية بصفة عادلة ومتوازنة مع الدول الكبرى في كل القرارات، لان الجميع يعمل في إطار نظام اقتصادي واحد.

الجزء الثاني يشكل 20 % ويرتبط بحجم الدولة السكاني، فمن غير المعقول أن تستحوذ الو.م.أ التي يزيد سكانها بقليل عن 300 مليون نسمة في عالم يفوق سكانه 06 مليارات نسمة على ما يقارب 17 % من مجموع

[1]. صالح صالحي، **إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 6.

[2]. المرجع نفسه، ص: 6.

القوة التصويتية في حين أن مجموع سكان الصين مثلا يفوق 1.5 مليار نسمة وهو ما يمثل 05 أضعاف سكان الو.م.أ، إلا أن قوتها التصويتية لا تتجاوز 4.4 %، ولذلك لابد من مراعاة معيار الحجم السكاني للدول طالما أن المؤسسات المالية الدولية تهدف إلى خدمة البشرية وتؤكد على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما **الجزء الثالث** فيشكل 50 % ويرتبط بحصة الدولة ووزنها الاقتصادي والمالي والتجاري على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: تقييم النظام العملي للبنك الدولي

نحاول من خلال هذا المطلب تقييم مختلف الجوانب العملية للبنك الدولي انطلاقا من فلسفته الاقتصادية مرورا بسياسته الإقراضية وحجم موارده ومدى العدالة في توزيعها.

أولا: تقييم الفلسفة الاقتصادية للبنك الدولي

تنطلق الأسس النظرية للفلسفة الاقتصادية للبنك الدولي من المدرسة اللبرالية التي إنبثق عنها مبدأ دعه يعمل دعه يمر، واستطاعت المدرستان الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بفضل أرمادة من روادها (أدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل، فريدمان ...الخ) تجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع وإرساء آليات إقتصاد السوق.

ولقد إتبع البنك الدولي نفس النهج الذي سارت عليه هذه المدارس، إذ عمل منذ نشأته على تدعيم وتعميم الفكر الليبرالي[1]، ويتضح لنا من خلال هذه السياسات التي يوصي بها البنك، والتي تفرض مسبقا شكلا ليبراليا للتنظيم الاقتصادي واعتماد القواعد الاقتصادية التي سنت للبلدان الرأسمالية الغربية.

وبذلك يمكن اعتبار البنك الدولي بمثابة الحارس اليقظ للنظام المالي الدولي القائم، فسياساته مبنية على قبول وصاية الإطار الدولي القائم للعالم الرأسمالي، ولا يستطيع قبول التغييرات في البلدان النامية التي تعرض للخطر البنى القائمة للتجارة الدولية، والإستثمار الخاص، والخدمة المنتظمة للديون.

إن التأكيد على المشروع الحر وأليات السوق وإحترام الملكية الخاصة هي مبادئ أساسية بالنسبة للبنك الدولي،وهي المبادئ التي ترتكز عليها كل نظرية إقتصادية تصب في اتجاه ليبرالي.

ثانيا: تقييم السياسة الإقراضية للبنك الدولي

يعاب على السياسة الإقراضية للبنك الدولي تزايد حدة المشروطية، فقبل منح أي فرض لأي دولة لابد من

[1]. نور أعراب، **دور مجموعة البنك الدولي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتهما بالدول النامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص ص: 36-37.

توفر عدة شروط من أهمها الحصول على صك أو شهادة من صندوق النقد الدولي تشهد بصلاحية السياسات التي تتبعها تلك الدولة فنيا واقتصاديا، هذا بخلاف عدة مفاوضات أخرى تتم بشان المشروعات التي يقترح البنك تمويلها، ثم يعقب ذلك عرض نتائج المفاوضات على مجلس المديرين المكون من ممثلي 186 دولة لأخذ التصويت عليها[1].

وقد إستحدث البنك الدولي نوعا جديدا من القروض هي قروض التصحيحات الهيكلية ، وهذه القروض مشروطة بإلتزام البلد المقترض بإجراء تصحيحات هيكلية مثل تطبيق الخوصصة وإعادة النظر في أولويات الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية وغيرها[2]، مما يقود في النهاية إلى تدمير البنية الاقتصادية للدول الضعيفة .

كما أنه من الملاحظ أنه لا توجد آلية ثابتة يمكن من خلالها للبنك الدولي تقديم المساعدة للدولة العضو في أوقات الأزمات المالية أو الإقتصادية أو الكوارث الطبيعية، كما يفتقر البنك كذلك لآليات تسمح بتحديد الدولة الأولى بالحصول على القروض من غيرها في حالة طلب عدة دول للائتمان مع إختلاف الظروف التي تمر بها كل دولة، من جهة أخرى ينتقد بعض الخبراء والمختصين أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، وبالرغم من أنها أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق إلا أنه يجب عدم إغفال أن هذه المؤسسات قامت خصيصا لمساعدة الدول النامية على بناء وتدعيم اقتصادياتها[3].

كما تشوب إستراتيجية البنك الدولي الاقراضية شبهة التدخل السياسي، فعلى الرغم من أن إتفاقية تأسيس البنك الدولي تنص صراحة على أنه لا يجوز للبنك أو موظفيه أن يتدخلوا في الأعمال السياسية لأي عضو وأن لا تتأثر قراراتهم بالصبغة السياسية، إلا أن الواقع يشير إلى أن البنك الدولي يحجب الائتمان عن بعض الدول نظرا لإتخاذهم مواقف سياسية معادية للدول الرأسمالية.

فالولايات المتحدة الامريكية بصفتها أكبر حامل للأسهم في البنك وأكبر مساهم في هيئة التنمية الدولية بإستطاعتها دائما السيطرة على إتجاه الإقراض فيهما، فخلال سنوات الإنشاء والتكوين عندما كان البنك ينظر في تقديم قروض إلى بولندا وتشيكوسلوفاكيا في فترة ما بعد الحرب أوضحت الولايات المتحدة الامريكية لإدارة البنك أنها ستصوت ضد تلك القروض فعلقت المفاوضات وفي نهاية الأمر انسحب البلدين من عضوية البنك[4]، كما تم رفض تمويل البنك للسد العالي في مصر سنة 1955.

---

[1]. سمير محمد عبدالعزيز، **التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2001، ص: 23.

[2]. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 80.

[3]. محمد عبدالعزيز عجيمة، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات المصرية، 1977، ص 251.

[4]. شيريل بيبار، **البنك الدولي دراسة نقدية**، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص 53.

ثالثا: تقييم سياسة البنك الدولي في تحديد عتبة الفقر

تسود المعايير المزدوجة في قياس الفقر ، فمعيار البنك الدولي هو دولار وربع في اليوم بالنسبة للفرد، وهذا المعيار لا ينطبق إلا على البلدان النامية، حيث لا يسلم البنك بوجود الفقر في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، وهو ما يشكل تناقضا صريحا مع المنهجيات المقررة التي تستخدمها الحكومات الغربية والمنظمات الغير حكومية الدولية في تعريف الفقر وقياسه في البلدان المتقدمة[1].

ففي الغرب قامت أساليب قياس الفقر على المستويات الدنيا لإنفاق الأسرة اللازمة للوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام والملبس والملجأ والصحة والتعليم، وفي الولايات المتحدة الامريكية بلغت عتبة الفقر لأسرة تتألف من أربعة أفراد (اثنان من الكبار وطفلان) في سنة 2010 إلى 22000 دولار سنويا وهو ما يعادل 15 دولار للفرد الواحد يوميا مقابل معيار دولار وربع في اليوم الذي يستخدمه البنك الدولي للبلدان النامية.

فالبنك الدولي يقوم بتحديد عتبة الفقر بشكل تعسفي عن دولار وربع يوميا بالنسبة للفرد، ثم ينطلق دون أن يقيس ليقرر أن مجموعات السكان التي يبلغ دخلها أعلى من ذلك ليست فقيرة، رغم أن الشواهد تؤكد بوضوح أن مجموعات سكان يبلغ دخل الفرد فيها 02 أو 03 أو حتى 05 دولارات يوميا تظل فقيرة أي عاجزة عن الوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام، المبلس، الملجأ، الصحة والتعليم.

رابعا: تقييم مدى كفاية موارد البنك الدولي

تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن هناك حوالي 2.8 مليار شخص، أي أكثر من نصف السكان في الدول النامية يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم، منهم 1.2 مليار شخص يعيشون على أقل من دولار للفرد في اليوم، ولذا فإن التحدي المتعلق بتخفيض تلك المستويات من الفقر مع إستمرار الزيادة السكانية في العالم بحوالي ثلاثة ملايير شخص على مدى الخمسين سنة القادمة يشكل تحديا هائلا[2]، وعلى الرغم من أن البنك الدولي يعتبر في الوقت الراهن أحد أكبر مصادر التمويل المتعددة الأطراف للدول النامية، إلا أن موارده والقروض التي يقدمها البنك بمختلف فروعه تعد ضئيلة جدا بالقياس إلى حاجات الدول المتخلفة[3]، وهذا ما يبين أن موارد البنك تحتاج إلى إعادة نظر لتتناسب مع الحاجات الملحة والضرورية لتحقيق التنمية خاصة في البلدان المنخفضة الدخل.

---

[1]. سعيد اللاوندي، **بدائل العولمة، أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002، ص ص: 226-227.

[2]. مجموعة البنك الدولي، **العمل من اجل عالم خال من الفقر**، منشورات البنك الدولي، 2007، ص1.

[3]. محمود يونس، **مرجع سابق**، ص 317.

خامسا: تقييم مدى العدالة في توزيع قروض ومساعدات البنك الدولي

يعتبر كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية بمثابة ذراع البنك الدولي المعني بالتمويل الحكومي، والجدول الموالي يبين توزيع اعتمادات البك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية حسب المناطق الإقليمية خلال الفترة 2005 – 2009.

جدول (3- 11): توزيع اعتمادات البك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية حسب المناطق الإقليمية خلال الفترة 2005 – 2009.

المناطـــــــــق	عدد السكان (مليار نسمة)	عدد الدول	متوسط الدخل الفردي $ 2008	نسبة عدد السكان الذين أقل من 1.25$/اليوم.	الإقراض التراكمي (2005-2009) (بالمليار دولار أمريكي)	النسبـــــة
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.6	30	6780	8	33.3	23.4
إفريقيا جنوب الصحراء	0.8	47	1082	51	28.7	20.2
جنوب آسيا	1.5	8	986	31	25.6	18
أوربا واسيا الوسطى	0.4	28	7418	3.7	24.7	17.4
شرق أسيا والمحيط الهادي	1.9	22	2518	16.8	22.2	15.6
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	0.3	11	3242	3.6	7.6	5.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:- الموقع الالكتروني لقاعدة بيانات البنك الدولي: www.data.albankdawli.ORG

- الأمم المتحدة، **تقرير الأهداف الإنمائية للألفية**، 2010، ص: 6.

- **التقارير السنوية للبنك الدولي** خلال الفترة: 2005 – 2009.

على الرغم من أن رسالة البنك الدولي تتمثل في العمل من أجل عالم خال من الفقر، يتضح لنا أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية قد وجها معظم إقراضهما بتحيز واضح لمنطقة أمريكا اللاتينية التي إستحوذت على ما يقارب ربع مجموع الإقراض خلال نفس الفترة بالرغم من قلة عدد سكانها، وانخفاض نسبة الفقر فيها والارتفاع النسبي لمتوسط نصيب الفرد فيها، وهذا ما ينم عن تحيز ومحاباة واضحة لهاته المنطقة لظروف سياسية واقتصادية.

في حين تم إهمال مناطق أخرى قد تكون أولى بالرعاية من غيرها خاصة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي تعيش أوضاعا اقتصادية واجتماعية مزرية، حيث يعيش أكثر من نصف سكانها تحت عتبة الفقر.

المطلب الرابع: تقييم نظام الحوكمة في البنك الدولي

لقد تعالت الأصوات في الآونة الأخيرة بضرورة إدماج مبادئ الحوكمة ضمن عمليات البنك الدولي خاصة من طرف الإقتصاديين والخبراء وممثلو المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، حيث طالبوا بمزيد من الشفافية حول المشاريع الخاصة بالبنك الدولي، لاسيما المعلومات المتعلقة بتقييم تلك المشاريع ودراسة الجدوى وغيرها من أنشطة البنك العملية والبحثية، فلابد أن يتسم البنك الدولي في القرن الحادي والعشرين بالحيوية والمرونة والفاعلية والقدرة على الابتكار وتطبيق المساءلة.

أولا: آليات الحوكمة في البنك الدولي

1. تقييم عمل البنك الدولي

تشمل عملية التقييم في البنك الدولي تقييمات ذاتية يجريها معنيون من جهاز موظفي البنك وتقييما مستقلا تنفذه وحدتان متخصصتان، والجدول الموالي يبين الوحدات المتخصصة المكلفة بتقييم عمل مجموعة البنك الدولي.

جدول رقم (3- 12): الوحدات المتخصصة المكلفة بتقييم عمل مجموعة البنك الدولي.

الوحدات / التقييم	إدارة تقييم العمليات (OED)	مجموعة تقييم العمليات (OEG)
ماهي الجهات التي يجري تقييمها؟	البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية	مؤسسة التمويل الدولية.
ما الذي يجري تقييمه؟	البرامج القطرية ، والسياسات القطاعية، وكيفية تخطيط البلد المقترض لإدارة المشروع المعين، والإسهام الدائم للبنك الدولي في مجمل عملية التنمية في البلد المعني.	البرامج والمشروعات الاستثمارية، والخدمات الاستشارية والفنية والاستراتيجيات والإجراءات ومدى تحقيق الأهداف المتفق عليها لتنمية القطاع الخاص.
متى يتم التقييم؟	يجري التقييم بعد انجاز المشروع ولكن يجوز أيضا تقديم معلومات وتوجيهات أثناء مرحلة التنفيذ	بعد انجاز المشروع.
من ترفع إليه التقارير المعنية؟	مجلـــــــــس المديريـــــن التنفيذييـــــــــــــن	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : الموقع الالكتروني الخاص بإدارة تقييم العمليات في البنك الدولي www.worldbank.org/oed

تاريخ الاطلاع: 2011/01/22.

أ. مجموعة ضمان الجودة في البنك الدولي: أنشأت سنة 1996 وتهدف إلى العمل من اجل تحسين جودة نواتج البنك الدولي وزيادة فعالية المشاريع.

ب. هيئة التفتيش: وهي هيئة تضم ثلاثة أعضاء أنشأت سنة 1993، وتشكل منبرا مستقلا للمواطنين الذين يعتقدون أن مصالحهم قد تضررت، أو يمكن أن تتضرر بصورة مباشرة من جراء أحد المشروعات التي يموّلها البنك الدولي.

ثانيا: واقع الحوكمة في البنك الدولي

يتم دراسة ذلك من خلال مبدأ الحوكمة التالية: الشفافية، المشاركة، المساءلة، الفعالية.

1. الشفافية: على الرغم من أن سياسة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات تنصّ على إفتراض تحبيذ الإفصاح عن المعلومات[1]، إلا أن هناك بعض العوائق التي تحد من ذلك كعدم الوضوح بشأن ما هو غير مفصح عنه، وكيفية معاملة المعلومات السرية أو الحساسة.

2. المشاركة: الوضع الحالي يظهر عدم قدرة الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى على إسماع صوتها وأخذها بعين الإعتبار في عملية صنع القرار[2].

3. المساءلة: بما أن البنك الدولي بمختلف فروعه يدعي حق الحصانة من القوانين المحلية والدولية فإنه لا يمكن بذلك رفع قضايا قانونية في المحاكم ضد البنك الدولي أو أي من موظفيه وأجهزته، بحيث لا توجد آلية كافية تسمح للأعضاء أو الأطراف المعنية بمساءلة البنك وأجهزته.

4. الفعالية: في السنة المالية 2007 صنفت مجموعة التقييم المستقلة أكثر من ثلثي المشروعات بأنها غير مرضية بدرجة معتدلة في حين أن البنك أفاد بأنها مرضية[3]، وهذا ما يبين الفرق بين الدرجات التقديرية التي يمنحها البنك بنفسه لأداء المشروعات، والدرجات التقديرية النهائية التي منحتها مجموعة التقييم المستقلة.

ثالثا: السياسات المستقبلية لحوكمة البنك الدولي

سعيا لجعل البنك الدولي أكثر انفتاحا وشفافية دعا روبرت زوليك رئيس البنك في 2008 إلى إنشاء لجنة رفيعة المستوى للنظر في تحديث حوكمة مجموعة البنك الدولي لجعلها أكثر مرونة وفعالية مع ما تقتضيه متطلبات

[1]. البنك الدولي، **نحو إعادة النظر في السياسة الحالية للمعلومات**، مركز معلومات البنك الدولي، 2009.

[2]. صالح صالحي، **إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية**، مرجع سابق، ص: 22.

[3]. مجموعة التقييم المستقلة، **الاستعراض السنوي للفعالية الإنمائية، التحديات العالمية المشتركة**، منشورات البنك الدولي، 2008، ص: 2.

تحقيق أهدافها، والجدول الموالي يمثل أعضاء اللجنة رفيعة المستوى المعنية بتحديث حوكمة مجموعة البنك الدولي.

جدول رقم (3- 13): يمثل أعضاء اللجنة رفيعة المستوى المعنية بتحديث حوكمة مجموعة البنك الدولي.

أعضاء اللجنة	المنصـــــب
ارنستو زيديللو	الرئيس السابق للمكسيك ومدير مركز دراسات العولمة بجامعة ييل
ارمينيو فراغا	الرئيس السابق للبنك المركزي البرازيلي
ريما خلف	الأمين العام المساعد للأمم المتحدة سابقا ، ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
جون كوفور	رئيس غانا السابق
باسكال لاني	المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
صاداكو اوغاتو	مفوض الامم المتحدة السامي للاجئين سابقا
هيرمان ويجفيلز	عضو سابق بمجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي
مونتيك سنغ اهلواليا	نائب رئيس لجنة التخطيط بالهند
شريتي فاديرا	وزيرة شؤون المنافسة الاقتصادية وانشطة الاعمال الصغيرة البريطانية سابقا
تشوشيا واتشوان	محافظ البك المركزي بالصين الشعبية

المصدر: الموقع الالكتروني الخاص بإصلاح البنك الدولي www.worldbank.org/reforms تاريخ الاطلاع: 2011/07/20.

وقد قدمت اللجنة مجموعة من التوصيات يعمل البنك الدولي على تنفيذها ومن بينها[1]:

1. توسيع نطاق الصوت والمشاركة: حيث وفقت مجموعة البنك الدولي سنة 2008 على توسيع نظام الصوت والمشاركة للبلدان النامية ، وتلك السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق، ووافق مجلس المحافظين على زيادة الحصة التصويتية لهذه البلدان في البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى 44 %، وعلى إنشاء مقعد ثالث في مجلس المديرين التنفيذيين من أجل إفريقيا جنوب الصحراء، كما إرتفعت نسبة حقوق التصويت للبلدان النامية في هيئة التنمية الدولية إلى أكثر من 45 %.

كما وافقت مجموعة البنك الدولي سنة 2010 على مرحلة ثانية من الإصلاحات أسفرت عن زيادة إضافية نسبتها 3.13 % في حقوق التصويت لصالح البلدان النامية مما رفع نسبة حقوقها التصويتية إلى 47.19 %، وعن زيادة حقوق التصويت لهذه البلدان في مؤسسة التمويل الدولية بنسبة 6.07 % لتصل إلى 39.48 %، وسيجري

[1]. الموقع الالكتروني الخاص بإصلاح البنك الدولي: www.worldbank.org/reforms تاريخ الاطلاع: 2011/07/20

إستعراض المساهمات في رأس المال في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية كل خمس سنوات.

2. إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية : حيث أسفر الإستعراض الداخلي لشؤون الحوكمة بقيادة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك عن وضع برنامج عمل لتحسين عمليات المجلس والخدمات المقدمة للبلدان المتعاملة مع البنك.

3. عملية إختيار قيادة البنك: حيث توصلت البلدان المساهمة في البنك الدولي في أكتوبر 2008 إلى توافق مهم في الآراء بأن يكون إختيار رئيس مجموعة البنك الدولي عملية مفتوحة ومبنية على الجدارة والإستحقاق ومتسمة بالشفافية.

4. تدعيم مساءلة جهاز الإدارة: حيث يقوم البنك بإجراء إستعراض مؤسسي للتقييم المستقل من أجل تقييم الفجوات والتداخلات في النظام.

5. تعزيز القدرات المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير: لقد مكن المركز الرأسمالي القوي الذي تمتع به البنك الدولي للإنشاء والتعمير قبل اندلاع الأزمة المالية من تقديم مساندة مالية ضخمة للبلدان المتعاملة معه، إلا أن هذا المستوى القياسي من المساعدات أدى إلى إجهاد الموارد المتاحة لدى البنك، ولذلك أعد جهاز الإدارة والبلدان المساهمة حزمة من التدابير تستهدف تعزيز القدرات المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتشمل هذه الحزمة إجراء زيادة إجمالية في رأسماله بقيمة 86.2 مليار دولار.

6. إصلاح الإقراض للأغراض الاستثمارية: حيث مازال نموذج عمل البنك الدولي وأدواته آخذا في التطور، وتطالب البلدان المتعاملة مع البنك الدولي حاليا بمناهج إقراض جديدة ومبتكرة تتسم بقدر أكبر من المرونة وتتيح حلولا أكثر سرعة وتكون مصممة حسب إحتياجات المتعاملين، وهو ما يعمل خبراء البنك على إعداده. ومنذ فيفري 2009،يضطلع البنك الدولي بجهد كبير لإصلاح نموذج قروضه للأغراض الإستثمارية بما يحسن إستجابته لإحتياجات البلدان المقترضة منه، وسيتيح هذا الإصلاح للبلدان المتعاملة مع البنك أدوات إقراض أكثر مرونة، وزيادة وقت الاستجابة وتحسين نواتج التنمية، مع الحد في الوقت نفسه من الإجراءات البيروقراطية. ويرتكز هذا الإصلاح على خمسة مبادئ وهي:

- التركيز بصورة أكبر على النتائج والمخاطر ،والتمييز بين الإجراءات والموارد وفقا لمستوى المخاطر؛
- تعزيز دعم مرحلتي الإشراف والتنفيذ بالنظر لترجيح حدوث النتائج والمخاطر خلالهما؛

– تبسيط خيارات الإقراض الحالية للأغراض الاستثمارية وتزويد البلدان المتعاملة مع البنك بقائمة أكثر استجابة من أدوات التمويل من خلال أداة جديدة تساند برامج الحكومات، وتربط بصورة مباشرة بدرجة اكبر بين المدفوعات وتحقق النتائج؛

– تزويد موظفي البنك بما يلزم من أدوات وبرامج تدريبية ونماذج ملائمة من شانها مساعدتهم على تنفيذ الإصلاحات؛

– مراجعة إطار السياسات الخاص بالإقراض لأغراض الاستثمار وتبسيطه وجعله مستندا إلى المبادئ.

خلاصة الفصل الثالث

تعتبر مجموعة البنك الدولي مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية والفنية في جميع أنحاء العالم، وتتمثل رسالتها في العمل من أجل عالم خال من الفقر، وهي تعمل برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج تسهم في تحقيق تنمية مستدامة شاملة ومتوازنة وبمختلف أبعادها ومبادئها.

ولكل مؤسسة من المؤسسات المشكلة لمجموعة البنك الدولي دور مختلف، ولكنه تعاوني، حيث يهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعة بالأهلية الإئتمانية.

في حين تركز هيئة التنمية الدولية على البلدان الأشد فقرا في العالم من حيث تقديم قروض بأسعار فوائد منخفضة، وإعتمادات دون فوائد ومنحا إلى مجموعة كبيرة من الأغراض تشمل إستثمارات في التعليم والرعاية الصحية والإدارة العامة والبيئة الأساسية وتنمية القطاع المالي والزراعة وإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

أما مؤسسة التمويل الدولية فهي توفر مجموعة واسعة من الخدمات المالية والفنية لتنمية مشروعات الأعمال التابعة للقطاع الخاص.

وعلى الرغم من الإسهامات الفعالة التي تقدمها مجموع البنك الدولي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلا أن أدائها يسجل بعض الانتقادات والقصور إبتداءا من هيكلها الإداري وصولا إلى سياستها العملية ونظام حوكمتها، وهو ما يتطلب منها القيام بإصلاحات تستجيب لتطلعات البلدان الأعضاء دون استثناء وتسهم في تحقيق تنمية مستدامة شاملة ومتوازنة.

الفصل الرابع

الفصل الرابع: السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

تمهيـــد

منطقة إفريقيا جنوب الصحراء هي الأفقر بين مناطق العالم حسب أي معيار، وهي الأقل تنمية وفق أي مقياس، إذ من بين 40 دولة منخفضة الدخل في العالم إعتبرتها الأمم المتحدة الأقل دخلا والأكثر فقرا وتعاني قصورا شديدا في مساعدات التنمية ولديها خلل مزمن في النمو الاقتصادي وضعف حاد في الهيكل الاقتصادي كانت هناك 30 دولة من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وتولي مجموعة البنك الدولي إهتماما كبيرا للتخفيف من حدة الفقر في المنطقة خاصة عن طريق هيئة التنمية الدولية بوصفها ذراع البنك الدولي المعني بتقديم المساعدة لأكثر البلدان في العالم فقرا، فهي توفر مزيجا من القروض الميسرة والمنح والمشورة الفنية التي تسهم في تحقيق أو إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وستتم معالجة هذا الفصل من خلال إبراز دور مجموعة البنك الدولي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وتقييم سياساتها التمويلية، وذلك بالتطرق الى النقاط التالية:

- نظرة عامة حول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء؛
- التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء؛
- دور مجموعة البنك الدولي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء؛
- تقييم السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

المبحث الأول: نظرة عامة حول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

تعتبر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء واحدة من أكثر مناطق العالم تخلفا وأشدها فقرا وأقلها نموا ودخلا بالرغم من توفر موارد اقتصادية وإمكانيات طبيعية هائلة.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء

إفريقيا جنوب الصحراء، أو إفريقيا السوداء هو المصطلح المستخدم لوصف المنطقة من القارة الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، وتتشكل هذه المنطقة من 48 دولة منها 42 بلدا يقع على البر الرئيسي للقارة بالإضافة إلى ذلك هناك 6 من الدول الجزرية وهي: مدغشقر، جزر القمر، سيشل، الرأس الأخضر، وساوتومي وبرينسيبي، وتعد دولة جوب السودان وعاصمتها جوبا أحدث دولة تضاف للمنطقة بعد انفصالها عن الدولة الأم السودان، وذلك في 10 جويلية 2011، وتتربع المنطقة على مساحة 24241.9 كم^2 ويبلغ عدد سكانها حوالي0.8 مليار نسمة بزيادة سكانية تقدر بـــ 2.5% سنويا.

أولا: تصنيف دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء جغرافيا

يبلغ عدد دول المنطقة 48 دولة تتوزع بين وسط، شرق وغرب وجنوب القارة الإفريقية، والجدول الموالي يوضح توزيع دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حسب موقعها الجغرافي:

جدول رقم (4-1): تصنيف دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء جغرافيا

شرقإفريقيا	وسطإفريقيا	غربإفريقيا	جنوب إفريقيا
بورندي، جزر القمر، جيبوتي، ارتيريا، اثيوبيا، كينيا، ملاوي، مدغشقر، رواندا، موريسيوش، سيشل، الصومال، تنزانيا، أوغندا، السودان، جنوب السودان، زامبيا.	أنغولا، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون، ساوتومي وبرنيسيبي.	بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، غامبيا، كوت ديفوار، غانا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، ليبيريا، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، توغو، سيراليون، السينغال.	بوتسوانا، ليسوتو، زمبابوي، ناميبيا، جنوب افريقيا، سوازيلند.

المصدر: البنك الدولي، على الموقع الالكتروني ، www.worldbank.org،تاريخ الاطلاع: 02 جويلية 2011.

يتبين من الجدول السابق أن دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تتوزع جغرافيا على أغلبية مساحة القارة الإفريقية، حيث تستحوذ على مساحة 24 مليون كم^2 من ضمن مساحة القارة ككل المقدرة بـــ 30 مليون كم^2، حيث تتوزع في وسط وشرق وجنوب القارة الإفريقية.

ثانيا: تصنيف دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حسب معيار الدخل الفردي

يقوم البنك الدولي سنويا بمراجعة تصنيفه لبلدان العالم على أساس تقديرات نصيب الفرد من الدخل القومي في العام السابق، وتستخدم التقديرات المحدثة لذلك كمدخلات في التصنيف العملياتي الذي يجريه البنك للبلدان والذي يقرر أهليتها للاقتراض.

ولأغراض تحليلية يصنف البنك الدولي إقتصاديات البلدان إلى منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل، وإعتبارا من الأول جويلية من السنة المالية 2011، تعتبر البلدان المنخفضة الدخل هي تلك التي كان متوسط الدخل السنوي للفرد فيها سنة 2010 عند 1005 دولار أمريكي أو أقل، والبلدان التي تنتمي للشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل هي تلك التي تتراوح متوسط الدخل السنوي للفرد فيها بين 1006-3975 دولار، بينما البلدان المدرجة ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل فهي تلك التي تراوح متوسط الدخل الفردي فيها بين 3976 دولار إلى12275 دولار أمريكي، أما البلدان مرتفعة الدخل فهي تلك التي يصل فيها متوسط الدخل الفردي إلى 12276 دولار أو أكثر.

ويشار بشكل عام إلى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بإسم البلدان النامية، ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن البلدان التي تندرج ضمن نفس الفئة من تصنيفات الدخل قد بلغت مراحل متماثلة من التنمية أو أن البلدان مرتفعة الدخل قد بلغت المرحلة المفضلة أو النهائية من التنمية.

والجدول الموالي يبين تصنيف دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حسب متوسط الدخل الفردي.

جدول رقم (4-2): تصنيف دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حسب معيار الدخل

البلدان منخفضة الدخل	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل
بنين، بوركينافاسو، بوروندي، افريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، الكونغو الديمقراطية، إيريتريا، اثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، زامبيا، زيمبابوي، أوغندا، الطوغو، تنزانيا، الصومال، سيراليون، السنغال، روندا، موزمبيق، موريتانيا، مالي، مالاوي، مدغشقر، ليبيريا، كينيا، جنوب السودان.	أنغولا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، سوازيلاندا، السودان، ساو تومي وبرينسيبي، نيجيريا، ليسوتو.	بوتسوانا، الغابون، كوت ديفوار، سيشل، ناميبيا، موريسيوش، جنوب افريقيا.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:.World bank,**the MDGs after the crisis**, 2010, P.151

إنطلاقا من الجدول السابق يتبين أن الأغلبية العظمى من دول المنطقة تصنف كدول منخفضة الدخل، أي نصيب متوسط الدخل الفردي فيها أقل من 1005 دولار سنويا، حيث أنه من بين 40 دولة منخفضة الدخل على المستوى العالمي توجد 30 دولة منها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهذا ما يبين التخلف الذي تعيشه المنطقة. أما فيما يخص الدول المصنفة في الشريحة الدنيا والعليا للبلدان المتوسطة الدخل، فغالبا ما يعود ذلك إلى توفر أغلبها على موارد طبيعية كبيرة كالبترول والمعادن الثمينة مما يسهم في زيادة عائداتها.

ثالثا: الموارد الاقتصادية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

ترتبط منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في أذهان الكثيرين بأنها منطقة مغمورة ومنسية ويعصف بسكانها الفقر والجوع والتخلف، وأنها منهكة بالحروب والصراعات العرقية وغير قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، لكن الحقائق والدراسات والبحوث العلمية تدحض وتنفي كل هذه الأفكار والآراء.

فالمنطقة تمتلك على ظاهرها وفي باطنها موارد معدنية وطبيعية هائلة، إذ تمتلك المنطقة 95 % من احتياطي الماس في العالم وتنتج 50 % من معدل الإنتاج العالمي من هذه المعادن النفيسة، كما أنها تنتج 60 % من معدل الإنتاج العالمي من الذهب، و33 % من النحاس و9 % من الحديد، بينما تتراوح إحتياطياتها من الحديد والمنغنيز والفوسفات واليورانيوم من 15- 30% من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما تمتلك كذلك 90 % من إحتياطي البلاتين.

كما سجلت عدة دول في المنطقة في السنوات الأخيرة إكتشافات نفطية وغازية هامة من شأنها أن ترفع معدلات إنتاجها من المحروقات في المدى القريب، أما بالنسبة للطاقة الشمسية فإن المنطقة تمتلك أكبر مخزون لهذا النوع من الطاقة، حيث بها أكبر وأوسع صحاري العالم.

أما فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية فتسهم المنطقة بحوالي 60 % من إجمالي إنتاج العالم من الكاكاو، 12 % من الشاي و22 % من البن و40 % من زيت النخيل و6 % من الفول السوداني، حيث أنه وبالنظر إلى الإمكانيات الزراعية الضخمة فبإمكان المنطقة مضاعفة إنتاجها إن وضعت لنفسها إستراتيجية مشتركة ووسعت حجم الإستثمارات كما أوصى بذلك برنامج التنمية الزراعية في إفريقيا.

وعليه يمكن القول أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تستطيع أن تحقق أفضل مستوى معيشي إذا تضافرت الجهود من أجل الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، والخروج من دائرة الفقر والتخلف.

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

أدركت دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أهمية التكامل الاقتصادي حتى لا تكون مهمشة في عالم لم يعد فيه للضعيف مكان، حيث أصبح الاقتصاد هو القوة الأعظم حتى أننا نجد عددا كبيرا من دول المنطقة يشترك في عضوية أكثر من تجمع اقتصادي.

أولا: محفزات التكامل الاقتصادي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

توجد مجموعة من العوامل والإعتبارات المحفزة لدول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء كي تسعى بقوة نحو التكامل الاقتصادي، ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:

-**التقارب الجغرافي:** حيث أن الغالبية العظمى من دول المنطقة لا تفصل بينها حدود طبيعية، بل هي في أغلبها حدود هندسية وضعها الاستعمار.

- **تشابه النظم السياسية:** حيث أنه في المرحلة التالية على إنتهاء الحرب الباردة إكتسحت القارة الإفريقية عموما موجة الديمقراطية – حتى وإن كانت تتسم بالصورية في بعض المراحل – وسط تراجع لنظم الحزب الواحد ونظم الحكم العسكرية.

-**وجود رأي عام مشجع لعملية التكامل:** حيث تتعطش الشعوب الإفريقيةإلى أي خطوة تجمعها أو تقربها من بعضها.

- **وجود تجانس ثقافي:** خاصة بعد ظهور وشيوع ثقافة الفضائيات وشبكة المعلومات الدولية.

- **الاشتراك في التطور التاريخي والاجتماعي:** فقد عانت كافة دول المنطقة من الاستعمار ومن الصعوبات الاقتصادية في الفترة التالية على الإستقلال، ومن تراكم الديون والتبعية الاقتصادية لدول الإستعمار، كما تشترك جميعها في الاهتمام بتجنب الآثار السلبية للعولمة ومحاولة إظهار الاهتمام بحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية والمساءلة.

- **تشابه القدرات العسكرية والاقتصادية:** تتسم الإمكانيات العسكرية والاقتصادية للجانب الأعظم من دول المنطقة بالضعف الشديد بإستثناء دول قليلة كنيجيريا وجنوب إفريقيا.

ثانيا: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

عقد المؤتمر الوزاري الأول للوزراء الأفارقة المعنيين بالتكامل الإقليمي في بوركينافاسو سنة 2006 حيث بحث المشاركون سبل الإسراع بعملية دمج وترشيد التكتلات الإفريقية القائمة في عدد أقل، حيث أن تعدد التكتلات يمثل تكرارا للأهداف ويخلق تداخلا في البرامج مما يلقي أعباء على العمل المشترك ويؤثر سلبا على مستقبل التكامل بين دول المنطقة، وقد إتفق المجتمعون على إعتماد تجمعات رئيسية نوجزها في ما يلي:

1. الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)

تأسست رسميا في ماي 1975 بموجب معاهدة لاغوس، وتضم خمسة عشر دولة وهي: بنين، غينيا، ساحل العاج، النيجر، بوركينافاسو، غينيا بيساو، نيجيريا، الرأس الأخضر، ليبيريا، السنغال، مالي، سيراليون، توغو، غانا[1].

وتهدف إلى زيادة الاستثمارات وفتح الأسواق بين الدول الأعضاء وحرية إنتقال الأشخاص وإنتهاج سياسات تعزز سبل الدفاع المشترك.

[1].الموقع الالكتروني للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا:www.ecowas.intتاريخ الاطلاع: 2010/11/17.

وقد تم إعتماد عدة برامج لتعزيز التعاون في المجال الزراعي والصناعي بهدف الإستفادة من إقتصاديات الحجم في الإنتاج وتعزيز روابط التكامل القطاعي بين الدول الأعضاء، أما على مستوى التعاون الأمني والعسكري فقد شكلت الإيكواس قوات لحفظ السلام عرفت بإسم مجموعة المراقبة الخاصة بدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وكان لها دور مهم في حل الأزمة الليبيرية وأزمة سيراليون[1].

وعموما تتسم الدول الأعضاء في الإيكواس بالتباين فيما بينها، فيما يتعلق باتساع المساحة الجغرافية أو التنوع في الموارد أو مستوى الأداء الاقتصادي وهو ما كان له التأثير السلبي ، خاصة فيما يخص التدفق البشري الهائل غير المنظم من الدول الفقيرة، أو من الدول التي تعاني من حالات عدم الاستقرار السياسي نحو الدول الغنية على غرار غانا ونيجيريا.

2. تجمع تنمية الجنوب الإفريقي (SADC)

أنشأ هذا التجمع في البداية كمؤتمر للتنسيق والتنمية سنة 1980 بموجب إعلان لوساكا الصادر عن تسعة دول افريقية وهي: أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي ثم انضمت ناميبيا، جنوب إفريقيا، موريشيوس، الكونغو الديمقراطية ومدغشقر.

يهدف التجمع إلى تخفيف حدة الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين مستويات المعيشة لشعوب البلدان الأعضاء، وقد حققت نجاحا ملموسا في مجال التكامل الاقتصادي إلا أن التجارة البينية بينها لازالت محدودة.

3. الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)

تأسست هذه الجماعة في أكتوبر 1983، وتضم في عضويتها 11 دولة من دول إقليم وسط إفريقيا وهي: أنغولا، بورندي، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو برازافيل، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون، رواندا، ساوتومي وبرنسيب.

ويتمثل الهدف الأساسي للجماعة في إستكمال إنشاء إتحاد جمركي بين الدول الأعضاء بحلول سنة 2000[2]، غير أنه لم يتحقق حتى الآن هذا الهدف وبوجه عام تعتبر هذه الجماعة من أضعف التكتلات القائمة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وأشدها تعرضا للصراعات، حيث عانت ثلاثة من الدول الأعضاء وهي:رواندا، بورندي والكونغو الديمقراطية من أشد موجات الحروب الأهلية ضراوة، وعلى الرغم من حلول الإستقرار

[1].احمد فاضل يعقوب، **دور منظومة الإيكواس في حل أزمة ليبيريا**، مجلة السياسة الدولية، العدد118، أكتوبر1994.ص 34.

[2]. فرج عبد الفتاح فرج، **الاقتصاد الإفريقي قضايا، التكامل والتنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص129.

بدول المنطقة وإتخاذ التدابير اللازمة لإحلال السلم وتسوية النزاعات إلا أن غالبية الدول لم تتخلص بعد من أثار الصراعات والحروب الأهلية، مما يجعل الطريق أمام تحقيق الأهداف المسطرة طويلا إلى حد ما.

4. تجمع شرق إفريقيا (EAC)

تأسس في جوان 2000، ويضم في عضويته خمسة دول وهي كينيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا وبوروندي، ويهدف إلى تحسين وتعزيز التعاون الاقتصادي على أساس العلاقات التاريخية والتفاهم المشترك بين الدول الأعضاء، وقد أسس التجمع إتحادا جمركيا ومنطقة تجارة حرة بين كينيا وتنزانيا وأوغندا، وكذلك العمل على تبني عملة موحدة بحلول 2010.[1]

5. الهيئة عبر الحكومية للتنمية (IGAD)

تعد هذه الهيئة إحدى المنظمات الإقليمية الفرعية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي ترعى التعاون والتكامل الإقليمي في شرق إفريقيا وقد تأسست سنة 1996، وتضم سبعة دول هي: جيبوتي، كينيا، الصومال، السودان، أوغندا واريتريا[2].

وتهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي، وتعزيز الجهود الجماعية من اجل مكافحة الجفاف، وإيجاد بيئة ملائمة لإستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتنسيق السياسات فيما يتعلق بالزراعة والنقل والاتصالات والجمارك وتشجيع حرية إنتقال البضائع والخدمات والأفراد داخل التجمع، وتطوير التعاون في مجال الأمن العام والتصدي لظواهر التهريب الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب السلاح.

6. السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)

الكوميسا تجمع اقتصادي إقليمي لدول جنوب وشرق ووسط إفريقيا تأسست رسميا في نوفمبر 1994، ويضم حاليا عشرين دولة هي: أنغولا، بورندي، جزر القمر، جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيشل، الصومال، السودان، مصر، سوازيلاند، اريتريا، زامبيا، زيمبابوي[3].

وتهدف إلى تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وتبني برامج اقتصادية مشتركة وتحقيق السلام والأمن والاستقرار للدول الأعضاء، وتحرير التجارة وإيجاد البيئة الملائمة والأطر التشريعية والقانونية اللازمة لتشجيع نمو القطاع الخاص وإقامة بيئة استثمارية ملائمة.

---

[1]. الموقع الالكتروني لتجمع شرق إفريقيا: www.eac.int تاريخ الاطلاع: 2010/12/22.

[2]. طارق عادل الشيخ، **التجمعات الإفريقية مقومات النجاح ومعوقات التكامل**، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جوان 2007، ص 129.

[3]. محمد عاشور، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص 45.

7. تجمع الساحل والصحراء (SEN-SAD)

وقعت الوثيقة التأسيسية لهذا التجمع بمدينة سرت في ليبيا بتاريخ 04 فيفري 1998[1]، بوركينافاسو، مالي، النيجر، تشاد، السودان ثم إنضمت بعد التأسيس إفريقيا الوسطى، إريتريا، جيبوتي، غامبيا، السنغال، بنين، كوت ديفوار، مصر، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، سيراليون، نيجيريا، الصومال، توغو، تونس.

وقد نصت المادة الأولى من معاهدة تأسيس هذا التجمع على إقامة إتحاد إقتصادي شامل يعتمد على إستراتيجية تنموية تحقق مفهوم الإعتماد على الذات من خلال تكامل اقتصاديات دول التجمع[2].

وقد عمل التجمع على تطوير أهدافه، فقد بدا سنة 1998 بمجموعة أهداف إقتصادية تتعلق بتسهيل حركة عوامل الإنتاج الوطنية والسلع ذات المنشأ الوطني عبر حدود الدول الأعضاء، وهذا بقصد تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كهدف طويل المدى، ثم تلا ذلك توقيع أعضاء التجمع على الميثاق الأمني في سبتمبر 1999، حيث أضيفت أهداف جديدة تتعلق بحماية الأمن العام، وحفظ السلام وفضلا عن ذلك فقد إستهدف التجمع التعاون في مجال تبادل المعلومات والتنسيق في مجالات الزراعة والصناعة والاستثمار.

ثالثا: تحديات تحقيق التكامل الاقتصادي

يواجه التكامل الاقتصادي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء عدة تحديات نوجز أهمها فيما يلي:

1. تحديات داخل التكتلات الاقتصادية القائمة

يلعب الاستقرار السياسي دورا رئيسيا في نجاح إقامة أي تكتل اقتصادي ويتحقق ذلك من خلال أعلاء سيادة القانون وتحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى تداول السلطة بطرق ديمقراطية ووضع استراتيجيات لها صفة الاستقرار في كافة القرارات، والحاصل أن غالبية دول المنطقة لا تزال تمر بمرحلة انتقالية من النظم العسكرية أو نظام الحزب الواحد إلى النظم التعددية المنتخبة ديمقراطيا.

وعلى صعيد السياسات فإن دول المنطقة لا تضع إستراتيجيات بعيدة المدى خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيئي، كما تجدر الإشارة إلى عدم التوافق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بصورة كاملة. ومن المنظور الثقافي تفتقد الكثير من دول المنطقة لما يعرف بثقافة التكامل الاقتصادي اللازمة لإنجاح جهود التكامل الاقتصادي حيث مازالت التجارة البينية ضئيلة جدا ويفضل اللجوء إلى الاعتماد على المنتجات المستوردة من خارج المنطقة والتعامل مع شركات دول الاستعمار السابق.

---

1. Conférence des nations unies sur le commerce et développement, **le développement économique en Afrique**, rapport 2009, p 12.

[2]. طارق عادل الشيخ، **مرجع سابق**، ص125.

2. معوقات دمج التجمعات: في ظل غياب ثقافة التكامل الاقتصادي تنظر حكومات الكثير من دول المنطقة بعين الشك لكل ما ينتقص من سيادتها الوطنية في ظل مراحل التكامل الاقتصادي، مما يعرقل عمليات الانتقال عبر المراحل المختلفة للتكامل الاقتصادي، وإن حدث ذلك الانتقال، فيكون صوريا وسرعان ما تكتنفه المشكلات.

لكن قبل هذا العامل الثقافي، هناك عوامل أخرى تعوق تحقيق التكامل والاندماج في حاجة إلى تطوير على مستوى المنطقة بأكملها. حيث أن هناك تباين واضح بين دول التجمع الواحد أو بين التجمعات المختلفة ومن أبرز الأمثلة على التفاوت في الأوضاع الاقتصادية جنوب إفريقيا، حيث يتخطى دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي 4500 دولار سنويا في حين أن ملاوي لا يتعد نصيب الفرد بها من إجمالي الناتج المحلي 200 دولار سنويا، حيث من شأن هذه الفجوة الاقتصادية الهائلة بين مختلف دول المنطقة أن تعطل مجرد إقامة حوار فيما بينها وفقا لبرنامج مشترك مما يعني إعاقة تكامل اقتصاداتها.

المطلب الثالث: تشخيص المعوقات التنموية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

تشهد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حاليا العديد من التحديات التي تقف عائقا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما يفسره تصنيفها ضمن الدول الأشد فقرا والأكثر تخلفا والأقل نموا ودخلا. وفي ما يلي نوجز أهم معوقات التنمية المستدامة في هاته المنطقة:

أولا: الصراعات والنزاعات المسلحة

تختلف أسباب الصراعات في بعض المناطق الساخنة من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء عن بعضها الأخر، ومن ضمن هذه الأسباب التناقضات بين القبائل والنزاع على المصالح الاقتصادية خاصة الموارد الطبيعية أما التناقضات القبلية، فإن بناء كل دولة يتكون من عدة قبائل بسبب ما خلفه الإستعمار، والحقيقة أن معظم البلدان الإفريقية في مرحلة تكوين حديثة والمصالح والنزاعات القبلية تمارسان ضغطا كبيرا على الحياة السياسية.

وقد إنعكست هذه الصراعات داخل البرلمانات والقوات المسلحة وحتى في كل مجالات الحياة السياسية مع شيوع السياسة القبلية في بعض البلدان وتبعا لذلك فإن أي مشكلة –مثل التوزيع غير العادل للمصالح الاقتصادية والاجتماعية والحقوق السياسية– من المحتمل أن تقود إلى صراعات عنيفة وانقلابات عسكرية وحتى إلى حروب أهلية كما حدث في رواندا وبوروندي سنة 1994، والحروب الأهلية في الكونغو وليبيريا وكوت ديفوار والتي تمثل خير مثال على هذا النوع من النزاعات المسلحة.

وقد شهدت المنطقة 16 صراعا داخليا من ضمن 35 صراعا من هذا النوع على المستوى العالمي في منتصف التسعينات وكانت النتيجة أن ما يقارب 23 مليون من اللاجئين والنازحين وقد تسببت هذه الصراعات في تآكل جهود سنوات من التنمية في العديد من دول المنطقة (رواندا، بورندي، ليبيريا والصومال).

كما أدت ظاهرة الصراع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى زيادة الفقر سواء على مستوى الدخل أو على مستوى القدرات البشرية في أكثر من 12 دولة إفريقية جنوب الصحراء، وكانت النساء والأطفال من أكثر الفئات تأثرا بهذه الظاهرة حيث قدرت منظمة اليونيسيف نسبة القتلى بما يفوق 60% من ضحايا هذه الصراعات، وهو ما يهدد باستمرار جهود التنمية في المنطقة.

ثانيا: تزايد معدلات الكثافة السكانية

إن هذا العائق مقترن بالمجتمعات المفتقرة للتوعية والإمكانيات العلمية التثقيفية، وهذا ما ينطبق على أغلبية دول إفريقيا، وهو ما يلاحظ من خلال تزايد غير منظم في عدد السكان أثر في المسيرة التنموية، ومما يزيد من التأثير السلبي لهذا العائق كون الزيادة السكانية مقرونة بافتقارها إلى الرعاية الصحية والرعاية العلمية وهما مظهران ترتب عنهما خطران آخران هما:

- تفشي الأمراض والأوبئة في ظل عجز كثير من الدول عن مقاومتها والحد من خطرها؛
- إنتشار الجهل وتفاقم نسبة الأمية.

ثالثا: عجز الإمكانيات الداخلية عن استثمار الثروات الوطنية

من الحقائق الثابتة أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تحتل قمة هرم الثروات الطبيعية في العالم، حيث أنها تضم كميات ضخمة من المعادن الثمينة والموارد الخام والثروات الغذائية التي تشكل بمجموعها ثروة كبيرة من شأنها إحلال دول المنطقة في مصاف الدول الأولى عالميا، لكن ذلك لم يحصل حتى الآن فلا تزال معظم دول المنطقة مصنفة ضمن أشد الدول فقرا والأقل دخلا على الصعيد العالمي.

إن هذا الوضع ناتج بنحو مباشر على العجز الواضح الذي تعانيه دول المنطقة في إستثمار ثرواتها، وعدم قدرتها الذاتية على توظيف ثرواتها لدعم نموها الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة فيها.

رابعا: أزمة الديون وتبدد المساعدات الخارجية

تفاقمت أزمة الديون في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال العقدين السابقين بشكل أثار المخاوف من عدم إمكانية سداد هاته الديون، حيث زادت دول المنطقة من حوالي 110 مليار دولار أمريكي سنة 1980 الى 350 مليار دولار سنة 1998، وقد عجزت الكثير من الدول عن تسديد فوائد الدين على الرغم من مختلف

الجهود لمعالجة الأزمة، حيث تقدر خدمة الدين بحوالي 31 % من صادراتها من السلع والخدمات[1]، وتزداد خطورة القضية مع إنهيار أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها أغلب دول المنطقة بشكل أساسي، حيث تمثل سلعة واحدة أو سلعتان في بعض الأحيان أكثر من 60 % من عائدات التصدير لأربعين دولة افريقية.[2]

ومن هنا تبرز ضرورة معالجة مشكلة الديون الخارجية لدول المنطقة بإسقاط أو تخفيف عبء المديونية التي تلتهم معظم عوائد الدخل القومي ومخصصات التنمية الواجب توجيهها لخدمة التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، تتجه لخدمة سداد الدين وتزيد من ظاهرة الفقر ومن ثم تعطل خطط التنمية، وتزيد من توسيع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ومن وجهة نظر أخرى فقد أدى إنتشار الفساد وسوء الإدارة وضعف الرقابة وسط أغلبية دول المنطقة إلى تبدد المساعدات الدولية، فبالرغم من المليارات التي تلقتها المنطقة لازال الخبراء يؤكدون أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تبقى ضمن البلدان الأقل نموا ودخلا في العالم.

خامسا: تدهور الحالة الصحية

تعاني منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من جملة من المشكلات الصحية التي قد تصل إلى حد الأزمة الصحية والمأساة الإنسانية، ويمكن إعطاء صورة أكثر دقة عن الوضع الصحي الذي تشهده المنطقة في النقاط التالية:

– يشكل مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) تحديا بالغا أمام التنمية والأوضاع الصحية على مستوى العالم خاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، إذ أنه يؤدي إلىإضاعة المكاسب التي تحققت في معدل العمر المتوقع عند الميلاد وتآكل معدلات الإنتاجية والقضاء على قوة العمل وتبديد المدخرات وإضعاف الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر، ناهيك عن تعريض بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة للخطر.

والجدول الموالي يوضح بعض الإحصائيات هن معدلات انتشار فيروس الايدز في المنطقة.

1. Nations Unies, **Afrique renouveau**, Vol 22, N 4, Janvier 2009, P.14.

2. OCDE, **Perspectives économique en afrique**, 2010, P.43.

جدول رقم (4-3): إحصاءات عن معدلات انتشار فيروس الايدز

الفئات / المنطقة	البالغون (أكثر من 15 سنة) المصابون بالمرض	النسبة المئوية لانتشار الفيروس بين البالغين	حالات الوفاة بين البالغين نتيجة المرض	الأيتام
منطقةإفريقيا جنوب الصحراء	22.5 مليون	5	1.6 مليون	11.4 مليون
على مستوى العالم	33.2 مليون	0.8	2.1 مليون	–

Source : Nations unies, **Afrique renouveau**, vol 23, N4, 2010, P.19.

يبين الجدول السابق تزايد معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة الذي يعاني منه 33.2 مليون نسمة على مستوى العالم، ثلثهم في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وما يلاحظ هو تركزه في أكثر الفئات نشاطا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهي الفئة العمرية التي تتراوح بين 15 و45 عاما، وهي الفئة التي تعول عليها الدول في تولي مهمة إدارة عملية التنمية والخروج بها من دائرة الفقر.

– تشهد المنطقة أكبر نسبة من المصابين بالملاريا، حيث تفوق 80 % من المصابين بها في العالم، إذ تصل حالات الإصابة إلى 75 و 386 حالة لكل 100 ألف شخص في غينيا على سبيل المثال؛

– يقل نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة عن 30 دولار أمريكي في أكثر من 38 دولة في المنظمة، بينما تقدر منظمة الصحة العالمية أن 35 إلى 40 دولار للفرد هو الكفاف الأدنى للخدمات الصحية الأساسية[1]؛

– متوسط الإنفاق في العام على الصحة في المنطقة يبلغ 2.6 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008، وينخفض عن 2 % في أكثر من 20 دولة من دول المنطقة؛

– نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن بالنسبة للسن والطول بين الأطفال الأقل من خمسة سنوات تصل إلى 40 % في النيجر و 47 % في أثيوبيا، و 45 % في بورندي؛

– ترتفع معدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة إلى 940 حالة لكل 100 ألف مولود حي، وقد ترتفع في بعض الدول إلى أكثر من ذلك فتصل إلى 2300 في روندا و 2100 في سيراليون و1900 حالة في بورندي.

[1]. عزيزة محمد علي بدر، **استنزاف الإنسان في إفريقيا، الفقر والمرض والنزوح**، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جوان 2007، ص 98.

– معدل وفيات الأطفال الرضع في المنطقة يبلغ 86 حالة في الألف في حين لا يتجاوز 5 حالات لكل ألف رضيع في الدول المتقدمة[1].

سادسا: ضعف التنمية البشرية

ينعكس تدني الاستثمار العام في التنمية البشرية في ضعف أداء أنظمة التعليم والرعاية الصحية، وعلى الرغم من خفض العديد من بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء لإنفاقها العسكري، إلا أن هذا الإنخفاض لم تقابله زيادة في الإنفاق على الصحة والتعليم وهذا ما تسبب في ضعف وتدني وضعية التنمية البشرية.

الجدول (4-4): يبين مؤشرات التنمية البشرية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

البلد	ترتيب مؤشر التنمية البشرية سنة 2010	متوسط العمر المتوسط سنة 2010	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	معدل الوفيات لكل ألف نسمة		% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008.		
				رضع	تحت سن 5 سنوات	الإنفاق على الصحة	الإنفاق على التعليم	الإنفاق العسكري
أنغولا	146	48.1	67.4	130	202.7	2.3	2.6	3.7
بورندي	166	51.4	59.3	102	164.4	0.7	5.1	4.7
الكاميرون	131	51.4	75.9	82	142.7	1.5	3.3	1.4
تشاد	163	49.2	25.7	124	209.7	1.3	1.9	0.9
جزر القمر	140	66.2	73.6	75	61.3	1.8	3.8	--
كوت دي فوار	149	58.4	48.7	81	196	0.9	4.6	1.5
إثيوبيا	157	56.1	35.9	69	129.3	3	5.5	2.1
موريتانيا	136	57.3	56.8	75	119.4	1.5	2.9	3
النيجر	167	52.5	39.8	79	170.2	2.1	3.4	1
روندا	152	51.1	64.9	72	94	6.6	4.9	1.9
الطوغو	139	63.3	64.9	64	96.7	1.5	3.6	1.6
أوغندا	143	54.1	74.6	85	120.9	1.9	5.2	2
نيجيريا	142	48.4	71	96	185.9	1.2	0.9	0.6
إفريقيا جنوب الصحراء	-	52.7	62.9	86	144	2.6	4.4	2.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، 2010، ص 145 وما بعدها.

– الموقع الالكتروني لمنظمة الصحة العالمية.www.who.org

– مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، **التغلب على الهشاشة في إفريقيا**، ص 41.

1. Unicef, **The State of world's Children**, 2009, P.23.

تبين معطيات الجدول السابق التأخر الكبير الذي تشهده منطقة إفريقيا جنوب الصحراء فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، وهذا ما يفسره تصنيف معظم بلدان المنطقة في مراتب متأخرة في ترتيب مؤشرات التنمية البشرية على مستوى 167 بلد عبر العالم، فيما قدر متوسط العمر المتوقع في المنطقة 52.7 سنة، وقد يقل عن ذلك كما نجده في حالة انغولا ونيجيريا، في حين يبلغ 82.8 سنة في سويسرا و81.6 سنة في فرنسا و79.6 سنة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبلغ معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة في المنطقة 62.9 % ونجده يقل عن ذلك بكثير في بعض البلدان كالتشاد 25.7 % والنيجر 35.9 %، كما تشهد المنطقة إرتفاعا كبيرا في حالات الوفيات تحت سن الخامسة، حيث يبلغ 144 حالة لكل ألف نسمة، وهي نسبة عالية جدا مقارنة بالمعدل العالمي المقدر بـــ 63 حالة، في حين لم تتعدى 4 حالات في فرنسا والنرويج و8 حالات في الو.م.أ.

كما أن ضآلة الاستثمارات العامة وحجم الإنفاق العمومي في التعليم والرعاية الصحية تسهم في تهميش رأس المال البشري الذي يعتبر المحور الرئيسي والمحرك الأساسي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

سابعا: العجز عن تعبئة الموارد المحلية والاعتماد على الموارد الخارجية

تعجز البلدان المنخفضة الدخل في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء على تعبئة الموارد المحلية، وتحقيق إيرادات مالية كبيرة من الضرائب، ونادرا ما تشكل الإيرادات الحكومية باستثناء المنح أكثر من 20 % من ناتجها المحلي الإجمالي، وتمثل المساعدات الإنمائية الرسمية لمعظم بلدان المنطقة، إذ نجد أن نصيب بورندي وجمهورية الكونغو وغينيا وبيساو وسيراليون من المساعدات يفوق إيراداتها الحكومية، كما تلعب التحويلات المالية للمهاجرين دورا حاسما في غامبيا والطوغو، وبالنسبة لدول أخرى كالتشاد وغينيا الاستوائية وموريتانيا فإن الإيرادات تتولد من تصدير أنواع قليلة من الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن ومن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن هذه الموارد.

ثامنا: التدخلات الخارجية والأطماع الاقتصادية

تشكل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مطمعا واسعا تتطلع إليه الكثير من القوى الخارجية من الدول الغنية ذات الروح الاستعمارية، فقد بدأت أنظار بعض دول أوروبا تتجه صوب المنطقة منذ القرن الثامن عشر وظهور نتائج الثورة الصناعية فأخذت تبحث عن المواد الخام واليد العاملة الرخيصة والأسواق.

على الرغم من التحرر من الاستعمار المباشر إلاأن الاستعمار الخفي لا يزال السمة الظاهرة ممثلا في النفوذ الاقتصادي وقيود الدين الخارجية من طرف الدول الغنية فضلا عن الشركات المؤثرة في قرارات دول المنطقة.

حيث أن الأطماع الخارجية لم تكف عن التوجه إلى منطقة جنوب إفريقيا جنوب الصحراء التي تعد سوقا استهلاكية كبيرة للمنتج الأجنبي، فسكانها نحو 800 مليون نسمة يشكلون قوة استهلاكية للأسواق العالمية لا سيما في ظل عدم اشتراط معايير الجودة والمقاييس العالمية المعتمدة لسلامة السلع في دول المنطقة.

كما لا يمكن إغفال ظاهرة التهميش التي تعاني منها دول المنطقة باعتبارها أحد الأسباب العميقة لعملية مكافحة الفقر، ففي إطار التهميش إستمر هبوط حصة المنطقة من التجارة العالمية حيث إنخفض نصيب المنطقة إلى أقل من 1 % من الصادرات العالمية وفقا لتقارير منظمة التجارة العالمية كما يتعدى نصيب المنطقة من تدفق الاستثمار الأجنبي1 %، بينما بلغت نسبة رؤوس الأموال التي هربت إلى الخارج 205 % من رؤوس الأموال العاملة فيها خلال الفترة 1998- 2008.[1]

المبحث الثاني: الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

يعتبر إعلان الأمم المتحدة للألفية علامة بارزة في التعاون الدولي وجهود تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي، وسنحاول في هذا المبحث ابراز مضمون هذه الاهداف ونبين التقدم المحرز في منطقة افريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الأول: عرض عام للأهداف الإنمائية للألفية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عرض عام للأهداف الإنمائية للألفية ومضمونها.

أولا: إعلان الأمم المتحدة للألفية

جسد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2/55 الذي اعتمدته الدول الأعضاء والبالغ عددها 189 دولة في 08 سبتمبر 2000 بشان إعلان الألفية، عددا كبيرا من الالتزامات المحددة التي ترمي إلى تحسين مصير البشرية في القرن الجديد، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية وحماية البيئة.

وكان العديد من هذه الالتزامات قد استمد من الاتفاقيات والقرارات التي انبثقت عن المؤتمرات العالمية والقمم الدولية، التي نظمتها الأمم المتحدة، وتعمل هذه الالتزامات على تركيز جهود المجتمع الدولي على تحقيق تحسينات مهمة وقابلة للقياس في حياة الناس بحلول سنة 2015، وهي إرساء القواعد للأهداف الفرعية والمعايير المرجعية لغرض قياس النتائج ليس للبلدان النامية فحسب بل للبلدان الغنية أيضا والتي تساعد في تمويل برامج التنمية والمؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان النامية على تنفيذ هذه البرامج[2].

1. Banque Mondiale, **indicateur du développement en Afrique**, 2009, P.39

[2]. ليلى مصطفى البرادعي، **الاتجاهات الحديثة في ادارة معونات التنمية الرسمية مع بداية الألفية الجديدة**، أوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة، مارس 2000، ص: 7.

ويمثل إعلان الأمم المتحدة للألفية علامة بارزة في التعاون الدولي وخطوة كبيرة في سبيل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، حيث يمثل مضمونه احتياجات الإنسان والحقوق الأساسية، إذا ينبغي أن يكون بمقدور كل فرد في جميع أنحاء العالم التحرر من الفقر المدقع والجوع والتمتع بجودة التعليم والصحة الجيدة والمأوى والعمل اللائق، وكذلك حق النساء في الحمل والولادة دون تعرض حياتهم للخطر، والعيش في عالم مستدام بيئيا.

ثانيا: مضمون الأهداف الإنمائية للألفية

بعد عام من انعقاد قمة الألفية لسنة 2005، كشفت خارطة الطريق التي أعدها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تنفيذ إعلان الألفية النقاب رسميا عن ثمانية غايات أساسية يساندها 18 هدفا فرعيا و48 مؤشرا مقدرة كميا ومحددة زمنيا، والتي صارت تعرف فيما بعد باسم الأهداف الإنمائية للألفية. والجدول الموالي يبين مضمون الأهداف الإنمائية للألفية.

الجدول رقم (4-5): مضمون الأهداف الإنمائية للألفية.

الغاية الأولى: القضاء على الفقر والجوع.
الهدف الأول: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين سنة 1990 و2015. **الهدف الثاني:** تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف ما بين سنة 1990 وسنة 2015.
الغاية الثانية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
الهدف الثالث: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015.
الغاية الثالثة: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
الهدف الرابع: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول سنة 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز سنة 2015.
الغاية الرابعة: تخفيض معدل وفيات الأطفال.
الهدف الخامس: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين سنة 1990 وسنة 2015.
الغاية الخامسة: تحسين الصحة النفسانية.
الهدف السادس: تخفيض معدل الوفيات النفسانية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين سنة 1990 وسنة 2015.
الغاية السادسة: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وغيرها من الأمراض.
الهدف السابع: وقف انتشار مرض الايدز بحلول سنة 2015، وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ.

الهدف الثامن: وقف انتشار الملاريا، وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول سنة 2015 وبدء انحساره اعتبارا منذلك التاريخ.
الغاية السابعة: كفالة الاستدامة البيئية.
الهدف التاسع: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية. **الهدف العاشر:** تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الأساسي إلى النصف بحلول سنة 2015. **الهدف الحادي عشر:**تحقيق تحسين كبير بحلول سنة 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان المناطق العشوائية الفقيرة.
الغاية الثامنة: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.
الهدف الثاني عشر: العمل على إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح، والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، يشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية وتخفيف وطأة الفقر على الصعيد الوطني والعالمي. **الهدف الثالث عشر:** معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا تشمل قدرة صادرات هذه البلدان على الدخول إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص، وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف حدة الفقر. **الهدف الرابع عشر:** معالجة الاحتياجات للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة الجزرية. **الهدف الخامس عشر:** المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحملها ممكنا في المدى الطويل. **الهدف السادس عشر:** التعاون مع بقية البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا **الهدف السابع عشر:** التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية. **الهدف الثامن عشر:** التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصال

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية**، 2005، ص 28.

تبين معطيات الجدول السابق أن إعلان الأمم المتحدة للألفية قد ركـــز على جعل الحق في التنمية حقيقة واقعية لكل إنسان، وهذا بتحديد أهداف يمكن قياسها كميا وزمنيا، كتخفيض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول سنة 2015، والنهوض بالتعليم ومحو الأمية، وتعزيز المساواة بين الجنسين واتخاذ كافة التدابير لمعالجة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتحسين الرعاية الصحية خاصة فيما يتعلق بتخفيض وفيات الأطفال والنساء الحوامل، ووقف انتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة كالايدز والملاريا وغيرها من الأمراض.

وكذلك العمل على ضمان استدامة البيئة وفقا لمبادئ التنمية المستدامة كحماية جميع أنواع الكائنات الحية خاصة المهددة منها بالانقراض والاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، ويتطلب تحقيق الأهداف السابقة تعزيز الشراكة العالمية من اجل التنمية.

ثالثا: فوائد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تحدد الأهداف الإنمائية للألفية رؤية تمثل تحديات يمكن تحقيقها بإحداث انخفاض هائل في الفقر وتحقيق فوائد كبيرة للعالم اجمع حيث انه في حالة تحقيق الأهداف المرسومة فإن أكثر من 500 مليون شخص سينتشلون من براثن الفقر وستتوقف معاناة أكثر من 300 مليون شخص من الجوع وسيتحقق أيضا تقدم كبير في صحة الأطفال وستنقذ أرواح 30 مليون طفل، كما ستنقذ أرواح أكثر من مليوني أم، كما يسهم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في انخفاض عدد من يفتقرون إلى المياه بمقدار 350 مليون شخص وانخفاض عدد من يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي بمقدار 650 مليون شخص وغيرها من المكاسب التي تجنيها الدول النامية وبخاصة الدول منخفضة الدخل التي تشهد أوضاعا مزرية تشكل تحديا كبيرا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

الجدول رقم (4-6): فوائد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

المؤشـــــــــــــــــــــــــــــرات	تقديرات سنة 2005	سيناريو الغايات الإنمائية لسنة2015
-أعداد الفقراء (بالملايين)	345	198
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	520	712
- الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية (بالملايين)	228	155
- وفيات الأطفال (بالملايين)	4.7	1.9
- الأفراد الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب (بالملايين)	280	230
- الأفراد الذين لا يحصلون على صرف صحي محسن (بالملايين)	445	305

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية**، 2005، ص 71.

تشير معطيات الجدول السابق إلى الفوائد والمكتسبات المحدد تحقيقها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بين تقديرات سنة 2005 والغايات المنتظر تحقيقها سنة 2015.

ولكن على الرغم من ذلك فإن هذه الغايات تمثل منتصف الطريق فقط نحو وضع نهاية للفقر، فحتى إذا تحققت هذه الغايات في كل بلد من بلدان المنطقة فسيظل الفقر قضية رئيسية تتطلب اهتماما مستمرا سواء على الصعيد القطري أو العالمي.

المطلب الثاني: التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تتخلف منطقة إفريقيا جنوب الصحراء عن الوفاء بجميع الأهداف الإنمائية للألفية، لكن هناك تباينات واسعة فيما بين الدول المعنية، فالبلدان المنخفضة الدخل أداؤها أكثر ضعفا وتحسيناتها اشد بطئا من غيرها من البلدان.

وفيما يلي نوجز التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء:

أولا. تخفيض أعداد الفقراء

يركز الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية على تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار للفرد الى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015.

وعلى الرغم من معدلات النمو القوية في بعض البلدان المنخفضة الدخل خلال السنوات الأخيرة إلا أن منطقة افريقيا جنوب الصحراء لن تتمكن على الأرجح من الوفاء بأول الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض عدد الفقراء الى النصف بحلول سنة 2015، فقد تقلصت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم من 58 % سنة 1990 إلى 51 % سنة 2005 إلا أن الأعداد المطلقة للفقراء ارتفعت من 296 مليون الى 388 مليون شخص. كما يقدر معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال في المنطقة بنحو 26 %.

والشكل الموالي يوضح نسبة الأشخاص ممن يقل دخلهم عن 1 أو 2 دولار في اليوم منذ سنة 1990 والأعداد المتوقعة لسنة 2015.

شكل رقم (4_1): نسبة من يقل دخلهم عن 1 أو 2 دولار في اليوم خلال الفترة 1990-2015

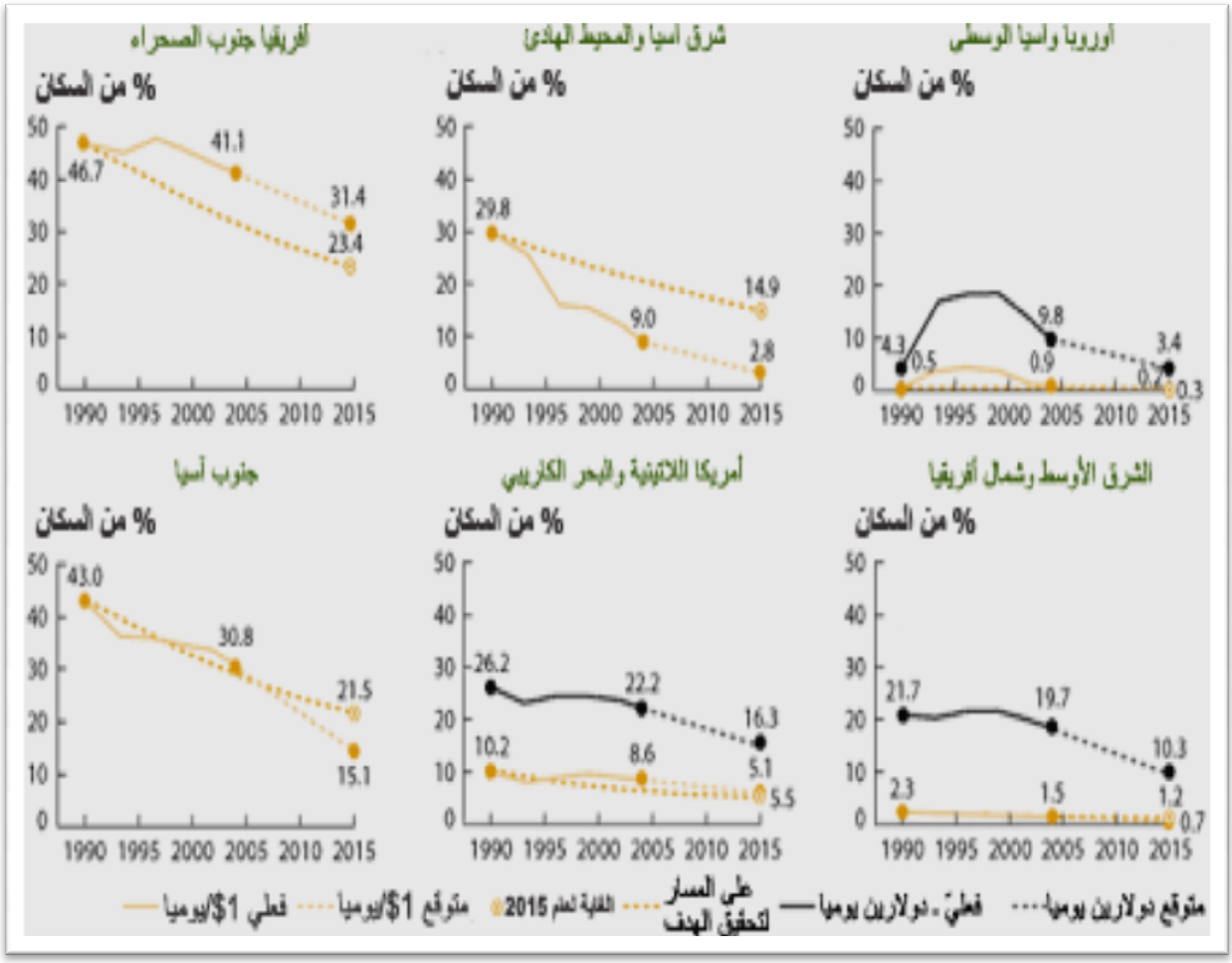

المصدر:الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية: www.un.org/mdg

ثانيا . تعميم التعليم الابتدائي

يتمثل الهدف الثاني من الاهداف الانمائية للألفية في ضمان قدرة الاطفال في كل مكان ذكورا كانوا أم اناثا على اتمام التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015. والشكل الموالي يوضح معدل إتمام التعليم الابتدائي على المستوى العالمي خلال الفترة 2004-2009.

شكل رقم (4_2): معدل اتمام الدراسة في التعليم الابتدائي خلال الفترة 1990-2015

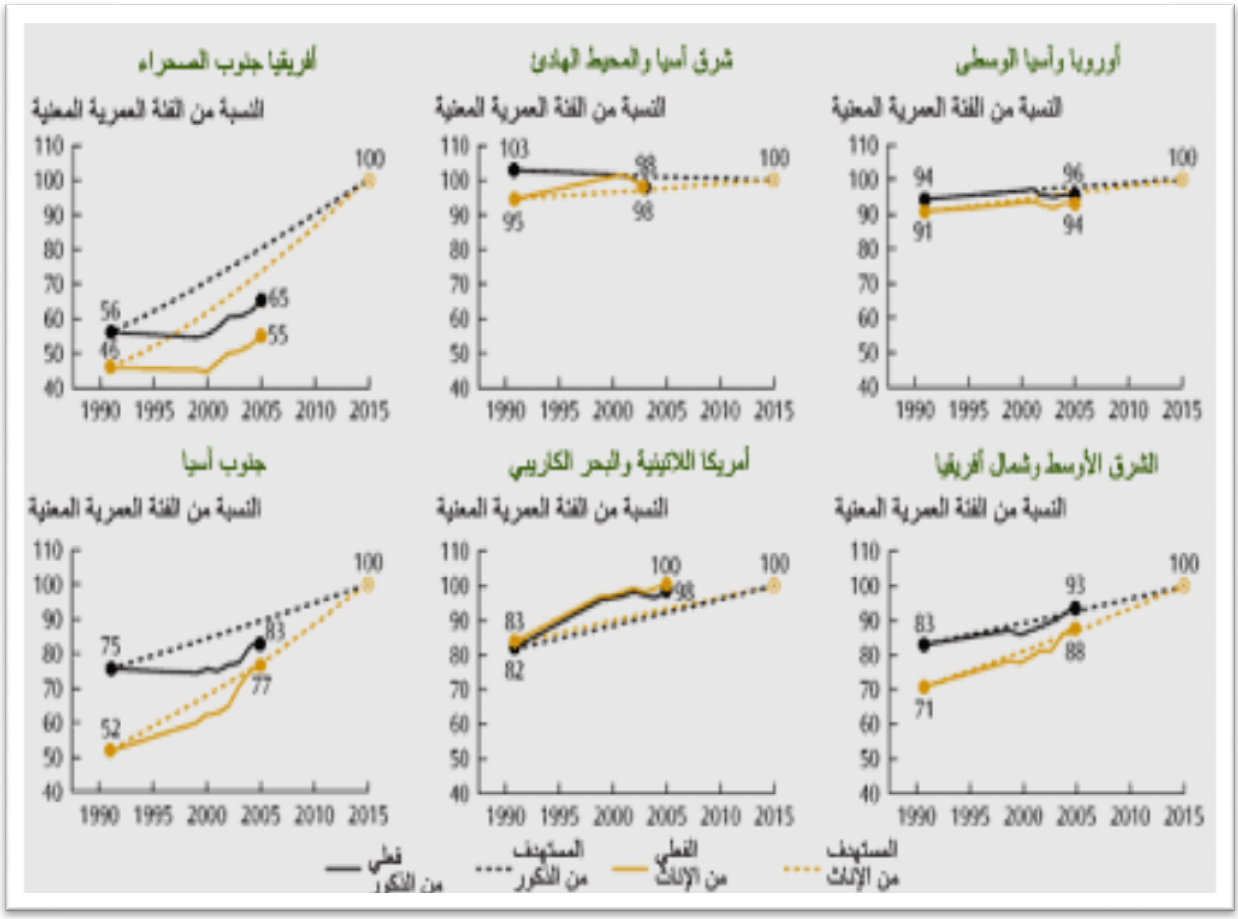

المصدر: الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية: www.un.org/mdg

إنطلاقا من الشكل السابق نلاحظ أن مناطق شرق أسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا وأسيا الوسطى توشك جميعها على الوفاء بالهدف، كما ساعد التقدم المحقق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وضع المنطقة على المسار الصحيح لتعميم التعليم الابتدائي، وإن كان المتوسط يخفي بعض التباينات بين البلدان المعنية.

أما منطقة إفريقيا جنوب الصحراء فهي لا تزال بعيدة للغاية عن الوفاء بالهدف، فمن بين 38 بلدا إفريقيا تتوفر عنها بيانات لا يزال 33 بلدا متخلفا عن الركب خاصة مع بقاء اكثر من 41 مليون طفل في سن التعليم خارج المدرسة، وتعد مالاوي وموريتانيا وناميبيا من اضعف بلدان العالم أداء.

ثالثا. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يتباين مدى التقدم في زيادة معدلات إلتحاق البنات بالدراسة، فقد تمكنت بلدان مثل بوتسوانا، رواندا وجنوب افريقيا من الوفاء بمعدلات الالتحاق المستهدفة، لكن من بين بلدان العالم الاثنين والعشرين التي لن تف على الأرجح بهدف إلتحاق البنات بالدراسة هناك 16 بلدا في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ويصل معدل

إتمام البنات المرحلة الابتدائية في المنطقة وهي من أدنى المستويات في العالم النامي إلى 57 % بانخفاض 10 % مقارنة بمعدل البنين.

كما يتسبب الإنجاب في سن المراهقة في مخاطر صحية لكل من الأم والطفل وتتفاقم هذه المخاطر بسبب ختان الاناث الذي يمارس في العديد من البلدان، وفي الفترة بين 2000 و2006 كانت نسبة الأمهات المراهقات (15–19 عاما) عالية في بلدان مثل موزمبيق (41 %) ونيجيريا (25.2 %) كينيا (23 %).

ومن جهة أخرى تتسم نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بالإرتفاع، لكنها لا تشغل سوى 25 % من الوظائف بالأجر في القطاع غير الزراعي، ورغم فرض حصة للمرأة من مقاعد البرلمان في موزمبيق ورواندا وجنوب افريقيا، لا يزال متوسط عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية في المنطقة متدنيا حيث يبلغ 15 %.

رابعا.تخفيض معدل وفيات الاطفال

يتمثل الهدف الرابع من الاهداف الإنمائية للألفية في تخفيض معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة إلى الثلث في الفترة من 1990 الى 2015، وفي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء يقدر معدل وفيات الاطفال فيها 144 حالة لكل 1000 مولود حي حتى سنة 2008 وهو ما يمثل نصف وفيات الأطفال في جميع أنحاء العالم البالغة 8.8 مليون طفل.

من جهة أخرى، فان جميع البلدان 43 التي يزيد فيها عدد وفيات الاطفال دون سن الخامسة عن 100 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة سنة 2008 تقع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وعلى الرغم من إنخفاض معدل وفيات الأطفال بنسبة 22 % منذ سنة 1990، إلا أن معدل التحسن هذا غير كاف لبلوغ الهدف.

خامسا. تحسين صحة الامهات

يتمثل الهدف الخامس للأهداف الإنمائية للألفية في تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثةأرباع في الفترة الممتدة بين 1990 و 2015 وتوفير خدمات الصحة الإنجابية للجميع بحلول 2015. وقد حدثت نحو 536 ألف حالة وفاة أثناء النفاس في العالم سنة 2005، وأكثر من 99 % منها كانت في البلدان النامية، وقد سجلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدل للوفيات أثناء النفاس بما يزيد عن 20 مرة عن معدل الوفيات في أوروبا وأسيا الوسطى، ومن أهم أسباب وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء هي التزيف وإرتفاع ضغط الدم التي تمثل معا نصف مجموع وفيات الأمهات اللاتي على وشك الولادة، أما الأسباب غير المباشرة بما في ذلك الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية وأمراض القلب، فهي تمثل

18 % من حالات الوفيات أثناء الحمل او الولادة، كما تبلغ نسبة الولادات التي تمت بإشراف مختصين 46 % وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بما شهدته مناطق العالم الأخرى من تحسن ملحوظ.

سادسا. مكافحة فيروس مرض الايدز والملاريا والأمراض الأخرى

إتسم التقدم في منع إنتشار الأمراض المعدية بالتفاوت ففي سنة 2008 كان عدد المصابين بفيروس ومرض الايدز يبلغ نحو 33.4 مليون شخص، وكانت هناك 2.7 مليون حالة عدوى جديدة، ونحو 2 مليون حالة وفاة مرتبطة بالإيدز وقد أدى الانتشار السريع لهذا الداء في افريقيا الى تقويض التحسن الذي تم تحقيقه خلال عقود في العمر المتوقع عند الولادة وهو الوضع الذي حول ملايين الاطفال إلى أيتام.

كما لا تزال منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تعد أشد المناطق تأثرا بالإيدز، فهي تضم لوحدها أكثر من 67 % من المصابين وتستأثر بقرابة 72 % من الوفيات المرتبطة بالإيدز على المستوى العالمي، في حين خفت وتيرة إنتشار الايدز في بعض المناطق حيث يشكل سكانها ما يقارب 10 % من سكان العالم لكنها تضم اكثر من 22 مليون مصاب بما يعادل ثلثي المصابين، بالإضافة إلى 90 % من الأطفال الحاملين للفيروس على المستوى العالمي. كما تشهد معدلات تفشي مرض السل الذي أودى بحياة حوالي 1.8 مليون شخص في سنة 2006 تراجعا كبيرا في كافة المناطق، باستثناء منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ولا يزال معدل الوفيات الناجمة عن الاصابة بالملاريا مرتفعا – نحو مليون حالة وفاة سنويا– 80 % منها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

سابعا. كفالة الاستدامة البيئية

تسير معظم مناطق العالم على المسار الصحيح نحو توفير القدرة على الحصول على مياه شرب مأمونة، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى التوسع في الإنفاق على البنية الأساسية، ولكن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مازالت تتخلف عن الوفاء بتحقيق ذلك إذ تقدر نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة خلال سنة 2008 بـــ 49 % فقط وهي تغطية منخفضة جدا، كما أن توفير القدرة على الحصول على خدمات الصرف الصحي بعيد المنال ومن غير المرجح بلوغ هذا الهدف في التاريخ المحدد، إذ تبلغ نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة إلى 44 %، كما لا تزال المنطقة تشهد الكم الأكبر من خسائر الغابات والتي تصل إلى 3.4 مليون هكتار في السنة كمتوسط خلال الفترة 2001-2010.

المطلب الثالث: أسباب القصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

لا يوجد تفسير واحد للعجز عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أو للنجاح في تحقيقها، فكل منطقة إقليمية وكل غاية تتطلب تحليلا دقيقا إلا أنه يمكن تحديد بعض الأسباب التي غالبا ما تكون وراء عدم تحقيق هذه الأهداف.

فأحيانا تكمن المشكلة في الإدارة السيئة التي تتسم بالفساد وغياب المسائلة وعدم الشفافية وسوء الخيارات المتعلقة بالسياسة الاقراضية والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية وغياب مبدأ سيادة القانون. وفي بعض الأحيان تكمن المشكلة في شراك الفقر بحيث تكون الاقتصاديات المحلية والوطنية فقيرة للغاية مما يجعلها عاجزة عن توظيف الاستثمارات اللازمة خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والخدمات الاجتماعية والادارة البيئية وزيادة على ذلك تجبر البلدان الدائنة عدد كبير من البلدان الفقيرة على إنفاق نسبة كبيرة من حصيلتها الضريبية المحدودة على خدمة الديون مما يقوض قدرتها على تمويل الإستثمارات العامة، كما أن المساعدات الانمائية الرسمية يتم تقديمها بيد ثم يتم سحبها على شكل خدمة الديون باليد الأخرى.

وفي بعض الأحيان الأخرى يتحقق تقدم في جزء من البلد ولكنه لا يتحقق في أجزاء أخرى، ومن ثم يستمر جيوب الفقر وحتى عندما تكون الادارة بوجه عام وافيه بالمراد، غالبا ما تكون هناك مناطق موضع تجاهل بالذات على صعيد السياسات مما يمكن أن يترك أثرا هائلا على رفاه مواطنيها وفي بعض الأحيان تحدث هذه العوامل معا مما يجعل من الصعوبة بمكان حل المشاكل الفردية.

المبحث الثالث:دور البنك الدولي منطقة افريقيا جنوب الصحراء

تتسم منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ببعض الخصائص الإقتصادية والإجتماعية مما يجعلها أمام تحديات كبيرة تعرقل مسيرة التنمية المستدامة ويجعلها في نغس الوقت أحق بالمساعدات من البنك الدولي للدول المؤهلة للاقتراض وذلك من أجل المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المطلب الأول: مساعدات البنك الدولي على المستوى الإقليمي

يبرز هذا المطلب الدور الذي يلعبه البنك الدولي في منطقة افريقيا جنوب الصحراء من خلال القروض والمنح والمشورة الفنية والتي تسهم في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، ونبرز في ما يلي أهم أشكال المساعدات التي يقدمها البنك الدولي على المستوى الاقليمي:

أولا: مساندة قطاع التعليم

يعتبر البنك الدولي أكبر جهة مانحة لقطاع التعليم في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ حجم إرتباطات هيئة التنمية الدولية لقطاع التعليم في السنة المالية 2009 حوالي 697 مليون دولار أمريكي مقابل 368 مليون دولار في السنة السابقة، وبالإضافة إلى ذلك قام البنك بتجهيز منح من صندوق التحفيز التابع لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع بإجمالي 359 مليون دولار بغية مساندة التعليم الأساسي في تسعة بلدان خلال السنة المالية 2009، ليصل بلدان المنطقة التي تستفيد من صندوق التحفيز إلى 20 بلدا، ومجموع المنح إلى 1.4 مليار دولار[1].

كما تسهم العمليات التحليلية والمساعدات الفنية غير الإقراضية بدور مكمل لعمليات هيئة التنمية الدولية في المنطقة، فعلى سبيل المثال تم تدشين برنامج مهارات الإقتصاد الجديد في إفريقيا، الذي كان يركز في البداية على المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في ثمانية إفريقيا هي غانا، كينيا، مدغشقر، نيجيريا، موزمبيق، رواندا، السينغال وتترانيا، واستنادا إلى الدراسة المعنونة"تسريع وتيرة اللحاق بالركب: التعليم من أجل النمو في إفريقيا جنوب الصحراء"، قام مكتب إدارة المنطقة بتدشين برنامج للتعليم الجامعي من شأنه مساعدة البلدان المعنية على تعزيز حوار السياسات حول تمويل التعليم العالي.

ثانيا: تبسيط وتنسيق المعونات

تحتاج منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى زيادات كبيرة في المساعدات مما يجعلها تحقق معدل نمو اقتصادي سنوي يبلغ 7 %، وهو المستوى اللازم من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، وتمويل إستثمارات في البنية الأساسية بواقع 17مليار دولار أمريكي سنويا، وتمويل الإحتياجات البالغة 2.1 مليار دولار أمريكي لتحقيق هدف مبادرة التعليم من أجل الجميع[2].

ويعمل البنك الدولي على تبسيط وتنسيق المعونات إلى المنطقة، وتخفيض تكلفة عملية تقديم تلك المساعدات، كما يقوم البنك بحث الشركاء الدوليين على الوفاء بالوعود التي قدموها في مؤتمر قمة مونتيري الذي تم عقده سنة 2003، حيث قطع أولئك الشركاء وعودا بزيادة المساعدات بواقع 12 مليار دولار في السنة والوفاء بالإلتزامات التي تم التعهد بها في إطار تقرير لجنة إفريقيا.

ثالثا: تدعيم نظام الرعاية الصحيةومكافحة الأمراض

قام البنك الدولي في إطار مواجهته للأوبئة بزيادة التمويل لعدة مشروعات إقليمية بارزة مثل مبادرة منطقة البحيرات الكبرى المعنية بمشروع مساندة مكافحة الإيدز، ومشروع مساندة برنامج الشراكة لمكافحة فيروس

[1]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2009، ص 31.

[2]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2005، ص 32.

ومرض الإيدز التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، كما وضع أجندة جديدة في مجال الوقاية من فيروس الإيدز ومعالجة عواقبه[1].

ومنذ سنة 2001 قدم البنك الدولي في إطار مشروع البلدان المتعددة لمكافحة الإيدز لمنطقة إفريقيا 1.8 مليار دولار أمريكي، وذلك لأنشطة المكافحة والعلاج في أكثر من 30 بلدا، وغطت المرحلة الأولى لهذا البرنامج (2001- 2009) نحو 200 مليون شخص، وأتاح هذا المشروع حصول أكثر من مليون مرأة على خدمات مكافحة إنتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وساند الأطفال الأيتام والمحرومين في 22 بلدا.

وبلغت إرتباطات البنك أكثر من مليار دولار أمريكي للمرحلة الثانية (2009- 2012) من برنامجه المعزز لمكافحة الملاريا في المنطقة، بحيث سيتم التركيز على اثنين من أشد البلدان تأثرا في إفريقيا وهما جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، حيث يشكلان معا ما بين 30 و40 % من مجموع الوفيات الناجمة عن الملاريا في العالم[2].

كما قام البنك في السنة المالية 2009 أيضا بتدشين برنامج جديد يسمى "أنظمة الرعايا الصحية من أجل النواتج" يغطي مجالات تمويل الرعاية الصحية والموارد البشرية في قطاع الصحة والمستحضرات الطبية وسلاسل التوريد، ويقدم البنك هذا البرنامج المساندة لكل من بورندي، إريتريا، غانا، مدغشقر، مالي، نيجيريا، رواندا وزامبيا[3].

أما في السنة المالية 2010 فقد بلغت ارتباطات البنك الدولي فيما يتعلق ببرنامج مكافحة الإيدز وعلاجه والتخفيف من آثاره نحو 200 مليون دولار أمريكي[4]، وتركزت الأعمال التحليلية للبنك في المنطقة على عدة مجالات شملت معالجة آثار التوسع في الإجراءات الوطنية لمكافحة الإيدز على المالية العامة، وتقييم أثر خدمات مكافحة الإيدز على تحسين الإجراءات التدخلية الرئيسية للمكافحة، وتدعيم الأنظمة الصحية، وتدشين خطة العمل المعنية بمكافحة الإيدز والسل في منطقة الجنوب الإفريقي.

رابعا: بناء القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار

أوضح تقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان "القيام بأنشطة الأعمال التجارية" سنة 2005 أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مكان عالي التكلفة والمخاطر بالنسبة للقيام بأنشطة الاستثمار.

---

[1]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2008، ص 31.

[2]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2009، ص 31.

[3]. **المرجع نفسه**، ص 31.

[4]. **المرجع نفسه**، ص 32.

ونتيجة لذلك لم تتلق سوى 9 ملايير دولار أمريكي من أصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي والبالغة 135 مليار دولار أمريكي سنة 2003[1]، ولكي يساعد البنك الدولي في جعل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، يقوم بتشجيع الشراكات البناءة والعملية بين القطاع الخاص وحكومات بلدان المنطقة، كما يقوم بتسهيل إعتماد مناهج تمويل مبتكرة، فعلى سبيل المثال يعمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار معا على مساندة زيادة مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البينية الأساسية ذات الأولوية، كما يعمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية على تنفيذ مبادرة مشتركة معنية بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: تعزيز التكامل الإقليمي

تعتبر خطة العمل بشأن التكامل الإقليمي في إفريقيا إحدى الركائز الأساسية التي سيتم بناء عليها تحقيق الإزدهار في المنطقة التي تضم 15 بلدا ليست لها منافذ بحرية، وقد بلغت قروض البنك الدولي للمشروعات الإقليمية نحو 475 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2006، وقد شملت برامج إقليمية تخص شبكات الكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والأمن الغذائي وقضايا البيئة العابرة للحدود.

كما ساند البنك الدولي كلا من بوركينافاسو، الكاميرون، غينيا ومالي في مشروع لتحسين سلامة النقل الجوي وتقريب هذه الصناعة من التقيد التام بمعايير الأمان التي اعتمدتها منظمة الطيران المدني[2].

من جهتها قامت هيئة التنمية الدولية بتنفيذ مشروع إعادة تأهيل شبكة النقل على الممر الشمالي الذي يربط بورندي وكينيا ورواندا وتترانيا وأوغندا مما أسهم في تخفيض زمن الإنتظار في بعض المعابر الحدودية بنسبة 40%، وساعد تمويل مماثل على تحسين البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ مما ساهم في تسهيل تدفق التجارة وخفض زمن العبور في الكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد[3].

سادسا: توسيع نطاق استثمارات البنية التحتية

بلغت قروض البنك الدولي لمشروعات البنية التحتية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء في السنة المالية 2009 نحو 3.3 مليار دولار أمريكي، أي ضعف ما كانت عليه سنة 2006 وذلك للمساعدة على تخفيف آثار الأزمة المالية العالمية وتمهيد الطريق للانتعاش والنمو بعد الأزمة.

---

[1]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2005، ص 32.

[2]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2006، ص 32.

[3]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2010، ص 21.

ويقوم البنك بزيادة مساعدته للمشروعات في المنطقة حسب أولويات المبادرة الإقليمية الجديدة للتنمية في إفريقيا "النيباد" واللجان الاقتصادية الاقليمية وذلك في إطار علاقة شراكة وثيقة مع بنك التنمية الافريقي وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف.

واستثمر البنك ما مجموعه 1.4 مليار دولار أمريكي في قطاع الطاقة في المنطقة في السنة المالية 2009، وقد ساندت هذه الأموال عمليات الإصلاح المؤسسي وزيادة القدرات وخطوط النقل وكهربة الريف والطاقة المتجددة، بما في ذلك مبلغ 181 مليون دولار أمريكي لشبكة تجميع الكهرباء في عدة بلدان من بينها جمهورية إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وكينيا ومالي[1].

كما ساهم الإستثمار في مشروعات إمدادات المياه والصرف الصحي والتنمية الريفية في تحسين مستوى معيشة آلاف السكان في بورندي وليبيريا وليسوتو، بالإضافة إلى ذلك تمت الموافقة على إستثمارات في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في كل من مالاوي وموزمبيق ورواندا وتنزانيا.

سابعا: التصدي لتغير المناخ

من المتوقع أن تمنى القارة الافريقية بخسائر سنوية تتراوح بين 1 و2 % من إجمالي ناتجها المحلي بسبب تقلبات المناخ[2]، وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع درجة الحرارة على مستوى العلم سيؤدي إلى انخفاض هطول الأمطار ونقص المياه في غرب افريقيا وجنوبها، وزيادة هطول الأمطار وإشتداد الفيضانات وزيادة تكرار الأعاصير وشدتها في شمال شرق القارة.

في السنة المالية 2009 قام البنك الدولي بإعداد إستراتيجية لتحسين إدراج تغير المناخ في انشطته، وبدأ تعميم هذه الإستراتيجية في إستثماراته وأنشطته التحليلية في بادئ الأمر في أثيوبيا وموزمبيق.

ويتم تصميم إستجابة البنك الدولي لتغير المناخ في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من خلال الركائز التالية[3]:

– تحديد اجراءات التكيف وادارة مخاطر تغير المناخ، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الطاقة والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وإستدامة الأراضي والمياه وادارة الغابات وتنمية المناطق الساحلية والحضرية؛

– التركيز على تنمية المعارف والقدرات لضمان وصول المنطقة للمعلومات المناسبة وتمتعها بالقدرات اللازمة للإستعداد للتغيرات المناخية وفي هذا الاطار سيتم التركيز على تحسين قدرات التنبؤ بالأحوال الجوية.

---

[1]. البنك الدولي، **توسيع نطاق استثمارات البنية التحتية في افريقيا**، 2009، ص 4.

[2]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2009، ص 32.

[3]. البنك الدولي، **تغير المناخ والتنمية**، 2009، ص 14.

– توسيع نطاق فرص التمويل الذي يبقى نقطة الإنطلاق الرئيسية لمساعدة البلدان الإفريقية على تعزيز مرونتها إتجاه مخاطر التغيرات المناخية، كما يتيح البنك الدولي كذلك فرصا أخرى للتمويل من خلال الصناديق والتسهيلات الأخرى التابعة له، مما يسمح بالتخفيف من آثار التغيرات المناخية.

ثامنا: تخـــفـــيض الصراعـــات

تشير التقديرات بأن الصراعات تكلف بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ما نسبته 2.2 % من النمو الإقتصادي في كل سنة، ويقوم البنك الدولي بالعمل والتنسيق مع كافة المنظمات الشريكة من أجل تحقيق السلام والإستقرار في المنطقة بما يؤهلها لجذب الإستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات.

وفي السنة المالية 2005 قام البنك الدولي بتقديم المساعدة لبلدان المنطقة المتأثرة بالصراعات والمنخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط، كما عمل على زيادة الشفافية وتخفيض حوافز التجارة غير المشروعة في المواد الأولية المرتبطة بالصراعات كالنفط والغاز والأخشاب والمعادن الثمينة[1].

تاسعا: تعزيز القطاع الزراعي والتغلب على أزمة الغذاء

ظل القطاع الزراعي في منطقة افريقيا جنوب الصحراء لسنوات طويلة أسير مصيدة الفقر البشع المتمثلة في انخفاض إنتاجية بسبب العديد من العوامل مثل غياب تكنولوجيا الزراعات الحديثة وموجات الجفاف التي ساهمت بشكل فعال في انتشار المجاعة خاصة في منطقة القرن الافريقي، وتعتبر منطقة افريقيا جنوب الصحراء بصة عامة محط تركيز رئيسي لبرنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية الذي قدم مساعدات طارئة الى بعض أشد البلدان تضررا بالأزمة الغذائية، حيث وجه البنك الدولي موارده التمويلية الى زيادة المحاصيل الزراعية وتعزيز قدرة قطاع الزراعة على المنافسة.

وارتبط البنك الدولي إجمالا بتقديم نحو 1.4 مليار دولار أمريكي من القروض الجديدة بغية تسريع وتيرة النمو والإنتاجية في قطاع الزراعة خلال السنة المالية 2009، بزيادة ثلاثة أضعاف عما ارتبط بتقديمه في السنة المالية لسنة 2008[2].

واستجابة لارتفاع الأسعار العالمية للغذاء عزز البنك الدولي مستوى الإقراض المستهدف لبرنامج الزراعة في المنطقة إذ قام بتوفير 0.8 مليار دولار أمريكي لمساندتها في السنة المالية 2011[3].

---

[1]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2005، ص 31.

[2]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2010، ص 31.

[3]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2011، ص 32.

ويتماشى عمل البنك الدولي على نحو وثيق مع برنامج التنمية الزراعية الشامل المعني بإفريقيا وهو مبادرة تستهدف زيادة الانتاجية في القطاع الزراعي في منطقة افريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الثاني: مساعدات البنك الدولي على المستوى القطري

في هذا المطلب سيتم التطرق الى بعض المساعدات التي قدمها البنك الدولي لبعض الدول المنخفضة الدخل في منطقة افريقيا جنوب الصحراء[1].

أولا: تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي في موزمبيق

عقب إنتهاء الصراع في موزمبيق، تركزت إستراتيجية هيئة التنمية الدولية على إستعادة إستقرار الإقتصاد الكلي، حيث تمت الموافقة على تخصيص مبلغ 1.4 مليار دولار من أموال الهيئة لمشروعات في الموزمبيق بحيث ساهمت بعض هذه المشروعات في المساعدة على إصلاح الإدارة العامة وعلى تعزيز مناخ الاستثمار وتطوير البنية الأساسية وتحديث إمدادات الطاقة وتشجيع القطاع الخاص.

وإلى جانب البرنامج الحديث لإعفاء موزمبيق من ديون يبلغ حجمها 2.4 مليار دولار ، تتضمن إستراتيجية هيئة التنمية الدولية بشان المساعدة القطرية لتحقيق نمو في قطاع الزراعة والصناعات كثيفة العمالة والخدمات، وهو ما يمكن أن يفيد في توزيع الثروة والفرص الإقتصادية توزيعا أكثر إنصافا في مختلف أنحاء البلد.

ثانيا: تعزيز قطاع الطاقة في بنيـــــن

أطلقت هيئة التنمية الدولية سنة 2005 مشروع خدمات الطاقة في بنين لتحسين إمكانية الحصول على الكهرباء، ومن ثم تحسين نوعية المعيشة للمجتمعات المحلية التي يغطيها المشروع. وقد بلغت التكاليف الإجمالية للمشروع 95.7مليون دولار، كان نصيب هيئة التنمية الدولية 52 مليون دولار، كما تمت الموافقة على تمويل إضافي بقيمة 07 مليون دولار سنة 2008.

وقد أسهم هذا المشروع في توسيع شبكة نقل الكهرباء بين الشمال والجنوب وتعزيز شبكة التوزيع بالإضافة إلى تحسين كفاءة الاستخدام في المناطق الريفية.

ثالثا: زيادة قدرة قطاع الزراعة على المنافسة في بوركينافاسو

[1]. الموقع الالكتروني لهيئة التنمية الدولية: www.worldbank.org. /IDA، تاريخ الاطلاع: 2011.08.21.

بدأت هيئة التنمية الدولية سنة 2007 تنفيذ مشروع تنمية الأسواق وتنمية الأنشطة الزراعية بغرض زيادة التنسيق والمنافسة للمنتجات وكان الهدف هو تحويل استراتيجية التنمية الريفية للبلاد من خلال توفير البيئة المواتية للاستثمارات الخاصة بما يؤدي إلى تنويع الإنتاج الزراعي من خلال:

– تشجيع القطاع الخاص على الاندماج مع سلاسل التوريد التجارية الزراعية المدفوعة باعتبارات السوق مما يؤدي إلى تشجيع التنسيق بين الإنتاج والتجهيز والتسويق.

– تدعيم البنية الأساسية لتحسين الإنتاجية الزراعية وجودة المنتجات.

– تحسين خدمات المساندة الأساسية، بما في ذلك تهيئة بيئة مالية ومؤسسية وتنظيمية أفضل أمام إستثمارات القطاع الخاص وقد بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع 84.5 مليون دولار كان نصيب هيئة التنمية الدولية منها 66 مليون دولار.

رابعا: توفير المياه النظيفة في المجتمعات الريفية في رواندا (2000-2007)

إستهدف مشروع هيئة التنمية الدولية لتوصيل مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي إلى المناطق الريفية توفير المنشآت الأساسية لمياه الشرب لنحو 370 ألف شخص في الريف والتشجيع على تحسين الصرف الصحي، وقد قدرت مساهمة الهيئة في المشروع بحوالي 20 مليون دولار، كما ساعدت الهيئة حكومة رواندا والمجتمع المحلي فيها على إرساء الأسس لإصلاح رئيسي في إدارة شبكات المياه من خلال تطوير علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبنهاية فترة المشروع سنة 2007 أمكن لنحو 472 ألف شخص الحصول على خدمات مياه صحية.

خامسا: مشروع الإصلاح الضريبي في تنزانيا (1999-2007)

تم تصميم مشروع الإدارة الضريبية بتمويل من هيئة التنمية الدولية بهدف زيادة إيرادات الضرائب دون رفع أسعارها، وذلك عن طريق تحسين قدرات الحكومة على تحصيل الضرائب، وقد ركز هذا المشروع على زيادة الكفاءة في الإدارة الضريبية وتحسين الإطار القانوني وتوسيع نطاق الوعاء الضريبي، وقد قدرت مساهمة هيئة التنمية الدولية بحوالي 40 مليون دولار. ومن بين أبرز النتائج المحققة من خلال هذا المشروع نذكر:

– زيادة الحصيلة الضريبية إلى1.7 مليار دولار في السنة المالية 2005-2006 وذلك مقابل 1.1 مليار دولار خلال السنة المالية 2002-2003؛

–إرتفاع عدد دافعي الضرائب المسجلين من 190 ألف سنة 2003 إلى 290 ألف سنة 2006؛

– إنخفاض متوسط عدد الأيام اللازمة لتحديد الممولين المتأخرين في الإقرارات الضريبية من 28 يوم سنة 2003 إلى 04 أيام سنة 2004؛

– صدور قانون جديد للضرائب سنة2004.

سادسا: برنامج تعزيز مكافحة الملاريا في زامبيا (2006-2010)

بدأت حكومة زامبيا سنة 2006 خطة إستراتيجية وطنية لمكافحة الملاريا وشملت الأهداف الطموحة لهذه الخطة تقليل الإصابة بالملاريا بنسبة 75 % ووفيات الأطفال بنسبة 20 % وضمان توفر العلاج لما يقل إلى 80 % من الإصابات الجديدة خلال 24 ساعة من بداية ظهور المرض ولتعزيز جدول أعمال الحكومة، وتم تدشين مشروع تعزيز مكافحة الملاريا في زامبيا الذي مولته هيئة التنمية الدولية سنة 2006 بمبلغ يقدر بحوالي 20 مليون دولار.

وقد كان من أبرز النتائج المحققة من هذا المشروع تراجع حالات الوفيات بسبب داء الملاريا بنسبة 66 % وتحقيق زامبيا هدف الشراكة العالمية لدحر الملاريا سنة 2010 وهو خفض الوفيات بسبب المرض بأكثر من 50% مقارنة بسنة 2000.

سابعا: تدعيم القطاع التعليمي في أوغندا (1998-2000)

قدمت هيئة التنمية الدولية في إطار دعم قطاع التعليم في أوغندا 155 مليون دولار منها 75 مليون منحة في إطار مبادرة تخفيض ديون البلدان المثقلة بالديون، كما ساعدت الهيئة الحكومة الأوغندية في وضع إطار لتنسيق مساندة المانحين لتوفير التعليم الابتدائي للجميع.

كما لعبت هيئة التنمية الدولية دورا رئيسيا في مساعدة وزارة التعليم على بناء شراكاتها مع الهيئات المانحة الأخرى من خلال مساندتها الفنية، فقد ساعد خبراء الهيئة على إنشاء عملية مراجعة سنوية لقطاع التعليم يشترك فيها أصحاب المصلحة (مسؤولي المناطق، أعضاء البرلمان، المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية) لاستعراض التقدم المحرز والتحديات، ورسم طريق المستقبل للقطاع.

كان من أبرز النتائج المحققة من ذلك توفير التعليم الابتدائي للجميع وزيادة عدد المسجلين في المدارس الابتدائية من 3.1 سنة 1996 إلى 7.3 مليون سنة 2006.

ثامنا: تزويد النظام القضائي بالتجهيزات اللازمة لخدمة العدالة في إثيوبيا (2009)

ساهمت هيئة التنمية الدولية في هذا المشروع بمبلغ 80 مليون دولار لتحسين كفاءة واستجابة الخدمة العامة في إثيوبيا بما في ذلك أداء الجهاز القضائي على المستوى المحلي وقد تضمنت أنشطة هذا المشروع:

–تحسين أنظمة إعداد ورفع الدعاوى لتسهيل المتابعة الدقيقة والزمنية للقضايا عند كل مرحلة من مراحل الفصل في الدعاوى؛

– طرح استخدام نظام أوتوماتيكي للتسجيل الصوتي بغية تدوين وتسجيل الإجراءات في المحاكم؛

– زيادة التمويل الحكومي لتعليم المزيد من المحاميين؛

– تسريع عملية تسليم الأوامر والقرارات القضائية؛

– إنشاء مركز للتدريب القانوني للارتقاء بمهارات القضاة ومساندة الموظفين في هذا الجهاز؛

– رفع مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة النظام القضائي.

تاسعا: إنعاش بيئة أنشطة الأعمال في مدغشقر

تم إقرار هذا المشروع في السنة المالية 2005، وقد ساهمت هيئة التنمية الدولية بمبلغ 129.8 مليون دولار من تكلفته الإجمالية المقدرة بـــ 374 مليون دولار، ويمثل هذا المشروع جهدا مشتركا مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وقد حقق المشروع هدفه الإنمائي من خلال تعزيز أنشطة الأعمال على المستوى المحلي وجذب استثمارات خاصة وخلق الوظائف، وكذلك تحسين الإجراءات الحكومية بدرجة كبيرة في مجالات تسجيل النشاط التجاري وتسهيل التجارة والضرائب وإصدار التراخيص، كما تم تأهيل البنية الأساسية لمساندة قطاعات السياحة والصناعات التحويلية والزراعية والتعدين.

عاشرا: بناء مجتمعات محلية ديناميكية في المناطق الريفية في السنغال (2001- 2008)

في إطار استراتيجياتها المعنية بالتنمية وتخفيض أعداد الفقراء، حددت الحكومة السنغالية نهج اللامركزية كعنصر أساسي في تحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق الريفية، وقد بلغت التكلفة الكلية للمشروع 47.5 مليون دولار منها خلال الفترة 2001-2005.

المبحث الرابع: تقييم السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

نحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي وذلك بتقييم القروض سواء على المستوى القطاعي أو مدى تطور حجمها سواء بمؤسستي البنك المعنيتين بالتمويل الحكومي وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية، أو مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بتمويل القطاع الخاص.

المطلب الأول: تقييم قروض البنك الدولي على المستوى القطاعي

يقوم البنك الدولي بالتركيز على عدة محاور أو موضوعات بقرض البلدان المؤهلة للاقتراض وتشمل كل بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء البالغ عددها 48 بلدا مصنفة كبلدان منخفضة الدخل، ويسعى البنك الدولي إلى زيادة تمويله للقطاعات ذات الأولوية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والجدول الموالي يوضح السياسة الإقراضية للبنك الدولي على المستوى القطاعي خلا الفترة 2005-2010.

جدول رقم (4-7): السياسة الإقراضية للبنك الدولي على المستوى القطاعي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2005- 2010.

(المبالغ: بالمليون دولار أمريكي)

السنوات محاور التركيز والقطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
محاور التركيز						
إدارة الاقتصاد	46.5	31.4	94.6	139.4	183.5	228.8
إدارة البيئة والموارد الاقتصادية	217.2	250.6	212	338	246.1	572
تنمية القطاع المالي والخاص	768.2	979.1	962.7	982.1	1556.4	5033.6
التنمية البشرية	620.2	673.3	1104.5	572.2	1259.1	519.2
حوكمة القطاع العام	708	964.7	895.2	1612.1	1131	686.4
سيادة القانون	30.9	179.7	13.1	22.7	11.7	114.4
التنمية الريفية	537.2	528.6	780	526.4	2047.5	1601.6
الحماية الاجتماعية وادارة المخاطر	221.8	198.5	314.3	275.2	236.6	114.4
التجارة والتكامل	294.3	262.7	272.3	169	348.9	800.8
التنمية الحضرية	323	413.1	449.7	407.3	423	686.4
	211.4	304.9	734.5	642.2	759.1	915.2
مجموع محاور التركيز	3887.5	4786.6	5796.9	5686.5	8202.9	11440
القطاعات						
الزراعة والصيد	215.3	585.5	369.7	367.6	1249.3	572
التعليم	369	339.3	706.6	373	719.7	343.2
الطاقة والتعدين	509.5	524.5	773	939.4	1417.7	4919.2
التمويل	68.6	142.3	26.3	129.7	75.4	343.2
الرعاية الصحية	590.3	614	687.3	467.5	1004.3	1144
الصناعة والتجارة	253.8	348.4	144.2	169.2	289.9	228.8
المعلومات والاتصال	20	05	146	0.8	144.3	114.4
القانون والعدالة والادارة العامة						

النقل	1077.5	1263	1352.5	1748	1602.3	1601.6
إمداد المياه والصرف الصحي	507.2	602.7	870.8	986.5	1146.5	1716
	276.2	361.9	720.5	477.9	553.6	457.6
مجموع القطاعات	3887.5	4746.6	5759.4	5686.5	7841.4	11440

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2009، ص: 33.

- البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2010، ص: 20.

إنطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أن البنك الدولي (متمثلا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية) قد قام خلال الفترة 2005– 2010 بتمويل مشروعات مختلفة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وقد بلغت قيمة هذه القروض حوالي 39.8 مليار دولار أمريكي.

ومن أكبر المحاور التي حازت على اهتمام البنك الدولي من حيث الاقراض نجد قطاع القانون والعدالة والادارة العامة وقطاع الطاقة والتعدين بإقراض مشترك بلغ 17.7 مليار دولار أمريكي بنسبة بلغت 44.5%إلى إجمالي القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى، والتي تعتبر أكثر أهمية نظرا لحاجة بلدان المنطقةلقروض أكثر في بعض القطاعات الأخرى التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

فالبنك الدولي وإن أقرض لبلدان المنطقة مبالغ كبيرة من أجل هذا القطاع إلا أن المقصود من ورائها ليس عملية التنمية ولكن من أجل تحسين مناخ الاستثمار في هذه البلدان وتهيئة المناخ لدخول الشركات المتعددة الجنسيات، من جهة ثانية فإن هناك قطاعات أخرى هي أكبر أهمية لعملية التنمية. أما قطاعات التعليم والرعاية الصحية وإمدادات المياه والصرف الصحي فلم تحظ بالتمويل بما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المطلب الثاني: تقييم مدى تطور قروض البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي أكبر مقدم للمساعدات الإنمائية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وقد إزدادت مساندته لها بصورة كبيرة خلال العقد الماضي، فالموارد التمويلية التي قدمتها هيئة التنمية الدولية لهذه المنطقة والبالغة 3.9 مليار دولار أمريكي من السنة المالية 2005 تعتبر زيادة تفوق بنسبة 80% عن ما قدمته لها في سنة 2000[1].

وقد وصلت تلك المساعدات إلى 5.8 مليار دولار أمريكي من الاعتمادات والضمانات لسنة 2007، حيث وافق البنك الدولي على 39 مشروعا أي بزيادة تقدر بـــــ 20% عن سنة 2006، كما واصل البنك الدولي أنشطته غير الاقراضية حيث أنجز 194 مشروعا لأغراض إجراء التحليلات وتقديم المشورة[2].

[1]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2005، ص 30.

[2]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2007، ص 26.

وفي السنة المالية 2008 بلغ حجم قروض ومنح البنك الدولي لبلدان المنطقة 5.7 مليار دولار أمريكي حيث وافق على 91 مشروعا، كما قم بإنجاز 108 من أنشطة العمل القطاعي و80 من أنشطة المساعدة الفنية غير الاقراضية[1].

وفيما يخص السنة المالية 2009، فقد إستجاب البنك الدولي لمساعدة بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء على مواجهة أزمتي الوقود والغذاء والأزمة المالية العالمية، وذلك عن طريق إعداد خطط للطوارئ وكذلك تقيم المشورة بشأن السياسات التي تدعم وتسهم في تحقيقالإصلاحات وقضايا الحوكمة، وقد بلغت القروض الممنوحة للمنطقة 8.2 مليار دولار أمريكي منها 02 مليار دولار من المنح[2].

وقد قام البنك الدولي كذلك بزيادة تمويله للمنطقة بزيادة ملموسة في السنة المالية 2010، حيث إرتفع مجموع القروض إلى 11.4 مليار دولار أمريكي جاء معظمها من هيئة التنمية الدولية التي قدمت 7.2 مليار دولار من بينها 1.7 مليار صورة منح، كما قدم البنك الدولي أكثر من 7.1 مليار لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء في السنة المالية 2011، وقد شملت هذه المساندة 07 مليار دولار من هيئة التنمية الدولية و 56 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير[3].

والجدول الموالي يوضح مدى تطور قروض البنك الدولي لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2001-2011.

[1]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2008، ص 30

[2]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2009، ص 30

[3]. البنك الدولي، **التقرير السنوي**، 2011، ص 15.

جدول رقم (4- 8): مدى تطور قروض البنك الدولي لمطقة افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة2001-2011.

(المبالغ: مليون دولار أمريكي)

السنـــــــــــــوات	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	هيئة التنمية الدولية
2001	00	3369.6
2002	41.8	3751.6
2003	15	3722.2
2004	00	4115.9
2005	00	3887.5
2006	40	4746.6
2007	38	5759
2008	30	5657
2009	362	7887
2010	4258	7179
2011	56	7004

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: **التقارير السنوية** للبنك الدولي للفترة 2001-2011

إنطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أن قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء كانت ضئيلة جدا وفي بعض الأحيان تكون منعدمة تماما، وذلك يرجع إلى أن الغالبية العظمى من دول المنطقة مؤهلة للاقتراض من هيئة التنمية الدولية وليس من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، نظرا لانخفاض متوسط الدخل القومي للفرد فيها.

وقد بلغت قروض الهيئة خلال الفترة 2001-2010 ما قيمته 51.42 مليار دولار أمريكي بمعدل سنوي يقدر بـــ 4.7 مليار دولار أمريكي وعلى الرغم من زيادة قروض هيئة التنمية الدولية بأكثر من الضعف خلال العقد الماضي إلا أنها تبقى مبالغ ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالحاجة الملحة لدول المنطقة التي تمر بظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية متدهورة جدا.

وعليه يمكن القول أن حجم قروض البنك الدولي لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء لا ترقى لمستوى كلمة قرض من مؤسسة تعاونية دولية، فلا بد من أن يزيد البنك قروضه بحيث تتناسب هذه القروض مع احتياجات المنطقة بما يسهم في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية الجديدة.

المطلب الثالث: تقييم السياسة التمويلية لمؤسسة التمويل الدولية

لمؤسسة التمويل الدولية ثلاث أولويات إستراتيجية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وهي تعجيل وتعميق مساندة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز مشروعات الاستثمار الكبيرة من خلال جهود تفاعلية تحقق انجاز تلك المشروعات ودعم اصلاحات مناخ الاستثمار بما يشجع اسمرار نمو استثمارات القطاع الخاص بصفة عامة.

وتولي المؤسسة في تنفيذ ذلك تلك الأولويات إهتماما خاصا بالمشروعات الإقليمية التي تساند التجارة والبنية الأساسية المشتركة فيما بين بلدان هذه المنطقة، وقد قامت المؤسسة بزيادة موظفيها في المنطقة وتعتزم زيادة لامركزية اتخاذ القرار، كما يعتبر زيادة التواجد الميداني هاما لزيادة أثر المؤسسة وتحسين استجابتها للمتعاملين معها، فالخدمات الإستشارية التي تواصل المؤسسة توسيعها بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين هي من بين المحاور التي يتم التركيز عليها.

كما تسعى مؤسسة التمويل الدولية الى زيادة تعاملها وتفاعلها مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الإستثمار في القطاعات التي تتداخل فيها السياسات العامة وإستثمارات القطاع الخاص ومن بينها البنية الأساسية والصناعات الإستخراجية وإصلاح مناخ الاستثمار[1].

وقد بلغت الارتباطات الاستثمارية 1.38 مليار دولار أمريكي لما مجموعه 55 مشروعا في 25 بلدا في السنة المالية 2008[2]، أما فيما يخص النتائج التنموية فقد قدم المتعاملون مع استثمارات مؤسسة التمويل الدولية تمويل لحوالي 222000 مؤسسة أعمال صغيرة ومتوسطة بحيث بلغ المجموع 2.4 مليار دولار في هذه السنة وتمت إضافة توصيلات هاتف جديدة لما بلغ 6.9 مليون مشترك جديد، كما تمت تعبئة 2.6 مليار دولار من المدفوعات الحكومية، وكانت النتائج التنموية معتدلة مقارنة بالمتوسط الذي تحققه المؤسسة، وذلك الى حد كبير نتيجة لصغر الإستثمارات في صناعات مرت بأوقات عصيبة شهدتها بيئة أنشطة الأعمال، ولكن عن ترجيحها حسب حجم الاستثمارات، نجد أن أداء إفريقيا فاق متوسط مؤسسة التمويل الدولية.

وشهد القطاع المالي وقطاع البنية الأساسية تحقيق نتائج تنموية قوية، فالأول حظي بحوالي نصف الاستثمارات الحديثة العهد، والثان شكل جانبا كبيرا من النمو الذي حققته المؤسسة كما أن الخدمات الإستشارية التي يقوم بها، البرنامج الإقليمي الذي اعتمدته المؤسسة وشرعت بتنفيذه في العام 2005 تحقيق نتائج ايجابية وهي تشمل: تغيير 15 قانونا أو لائحة تنفيذية بغية تحسين بيئة أنشطة الأعمال، وتمكين أكثر من مليوني

[1] الموقع الالكتروني لمؤسسة التمويل الدولية: www.ifc.org
[2] مؤسسة التمويل الدولية، **التقرير السنوي**، 2008، ص 52.

شخص في مناطق ريفية من الحصول على مياه نظيفة وخلق فرص عمل جديدة لحوالي 32000 شخص في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وتزويد أكثر من 4500 مستخدم في شركات صغيرة بمهارات جديدة. والجدول الموالي يوضح مؤشرات أنشطة مؤسسة التمويل الدولية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2006-2008.

جدول رقم (4-9): مؤشرات أنشطة مؤسسة التمويل الدولية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2006-2008.

المؤشـــــــــــــــــــــــــــــر	2006	2007	2008
قروض لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة (عدد القروض)	173960	222830	166730
قروض لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة (الحجم بملايين دولار)	2610	2440	1310
توليد الكهرباء (ملايين المشتركين)	5.9	13.1	9.4
توصيلات هاتف جديدة (ملايين المشتركين)	10.6	6.9	1
عمالـــــــــــــــــــــــة	32460	120140	8520
مشتريات سلع وخدمات محلية (ملايين الدولارات)	541.4	1074.7	25.1
مدفوعات للحكومة (ملايين الدولارات)	1453	2563	208

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، **التقرير السنوي**، 2008، ص 53.

إنطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف مؤسسة التمويل الدولية في سبيل دعم القطاع الخاص في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، الا أن هذا الدعم يعتبر محدود وغير كاف بالنظر إلى الحاجات الملحة لدول المنطقة.

خلاصة الفصل الرابع

تمتلك منطقة إفريقيا جنوب الصحراء العديد من المقومات التي تسمح لها بالخروج من دائرة الفقر، فهي من أكثر مناطق العالم ثراء بالموارد المعدنية والثروات الطبيعية، إلا أنها في الوقت نفسه تشهد العديد من المعوقات التي تعترض طريقها للتنمية وتحول دون إنجاح محاولاتها لرفع مستوى معيشة مواطنيها، ومن أهم التحديات والعقبات التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة فيها نجد إرتفاع معدلات الفقر وإنتشار الأمية وتفشي الفساد وتردي الحالة الصحية وزيادة حجم المديونية وغيرها من المعوقات.

ومن جهة أخرى، فإنه وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية إلا أن ذلك يعـــتبر غير كاف، ويرجع ذلك إلى ضآلة حجم القروض والمنح التي توفرها الفروع التمويلية لمجموعة البنك الدولي وعليه ينبغي إعادة النظر في آليات منحها ومقدار حجمها وتبسيط مشروطيتها حتى تسهم في إخراج منطقة افريقيا جنوب الصحراء من دائرة الفقر والتخلف.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تمثل عملية ضعف التراكم الرأسمالي أهم وأخطر العقبات التي تعترض عملية التنمية في البلدان النامية خاصة المنخفضة الدخل منها، وذلك يرجع أساسا إلى الضعف والانخفاض الواضح في معدلات الادخار في هذه البلدان مما يؤدي الى عدم كفايته في تمويل الاستثمارات المطلوبة وهو ما يسمى "فجوة الموارد المحلية" وهذا ما أدى الى حاجة البلدان المنخفضة الدخل إلى التمويل الدولي للخطط التنموية المستهدفة، ومن أهم مصادر التمويل الدولي والتي يمكن أن تضطلع بدورها في مجال التنمية المستدامة نجد مجموعة البنك الدولي.

ويتألف هيكل هاته المجموعة من خمسة مؤسسات وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية وهما مكلفان بالتمويل الحكومي ومؤسسة التمويل الدولية مكلفة بتمويل القطاع الخاص بالإضافة الى هاتين الأخيرتين مكلفتين بالاستثمارات الأجنبية وهما المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية الا أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء لا تزال هي الأكثر فقرا وتخلفا من بين مناطق العالم، ويرجع ذلك الى مجموعة من الأسباب التي قد تشمل إنتشار الأمراض القاتلة لاسيما مرض الايدز فضلا عن إنتشار الفقر والفساد والامية والصراعات القبلية والعسكرية وقلة الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية.

من جهة أخرى فإنه وعلى الرغم من المساعدات التي يقدمها البنك الدولي لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء باعتباره أحد أكبر الجهات المانحة للمنطقة الا أن التقدم المحرز في تحقيق الاهداف الانمائية الألفية بطيء للغاية، وهو ما يدل على وجود قصور واضح في سياسة البنك الدولي تعيق رسالته المتمثلة في رؤية عالم خال من الفقر.

من خلال هذا المنطلق، ومن خلال هذه الدراسة، نخلص إلى النتائج التالية:

1.نتائج الدراســـة:

بعد معالجتنا لمختلف الجوانب النظرية والإحصائية للموضوع، توصلنا إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة، إذ تعتبر اختبارا لفرضياتها كما يلي:

أ.حاجة البلدان النامية خاصة المنخفضة الدخل الى التمويل الدولي لتحقيق النمو المستهدف، وذلك نظرا لانخفاض مستوى الدخل الفردي فيها، وهو ما يؤدي الى عدم كفاية المدخرات في تمويل برامج التنمية المستدامة؛

ب. تعتبر مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر تمويل التنمية المتعددة الأطراف في البلدان النامية خاصة المنخفضة الدخل منها.

ج. تأثر سياسة مجموعة البنك الاقراضية بالاعتبارات والعوامل والمواقف السياسية للدول الرأسمالية الكبرى، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المقترضة من حيث حجم القروض وتوزيعها الجغرافي والقطاعي؛

د. إنعدام الديمقراطية في نظام التصويت داخل فروع مجموعة البنك الدولي وهو ما يؤثر على القرارات الصادرة والمتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان النامية؛

ه. يعاب على كل من هيئة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية أن مواردهما قليلة ومحدودة، وبالتالي فائدتهما ليست كبيرة للدول المنخفضة الدخل؛

و. فشل البنك الدولي في تحقيق رسالته المتمثلة في رؤية عالم خال من الفقر؛

ز. تمثل الأهداف الانمائية للألفية منتصف الطريق فقط نحو وضع نهاية للفقر، فحتى إذا تحققت هذه الأهداف والغايات في كل من البلدان المنخفضة الدخل، فسيظل الفقر قضية رئيسية تتطلب اهتماما مستمرا سواء على الصعيد القطري أو العالمي؛

ح. على الرغم من توفر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء على موارد اقتصادية كبيرة إلا أنها تعتبر من أكثر مناطق العالم تخلفا وأشدها فقرا وأقلها دخلا؛

ط. تتخلف منطقة إفريقيا جنوب الصحراء عن الوفاء بتحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية؛

ي. لم ترقى قروض ومساعدات البنك الدولي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى مستوى يمكنها من تحقيق الأهداف الانمائية للألفية؛

ك. هناك ضرورة ملحة إلى إصلاح مجموعة البنك الدولي بما يضمن اقامة نظام مالي عالمي متوازن ومنصف للجميع.

2.التوصيـــات:

في ضوء الدراسة التي تم القيام بها، وما تم إستنتاجه من أوجه القصور في أداء مجموعة البنك الدولي في مجال تمويل التنمية المستدامة، فقد ظهرت حاجة ملحة لإصلاح وتطوير هذا الفضاء التمويلي الهام.

وعلى هذا النحو فقد توصلت الدراسة الى العديد من التوصيات التي نوردها فيمايلي:

أ. إصلاح الهيكل الاداري للبنك الدولي ومحاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على قرارته؛

ب. تخفيض الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في عدد الأصوات؛

ج. إصلاح النظام التمويلي العملي للبنك الدولي وذلك من خلال تطوير التسهيلات الاقراضية وتبسيط المشروطية؛

د. التركيز على القطاعات ذات الأولوية خاصة التي ترتبط بتحقيق الأهداف الانمائية للألفية كالتعليم والرعاية الصحية؛

ه. تخصيص الحصة الأكبر من موارد مجموعة البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل؛

و. زيادة حجم المعونات والمساعدات لبلدان منطقة افريقيا جنوب الصحراء للتخفيف من وطأة الفقر وتحسين مستويات المعيشة فيها وايجاد حل نهائي وجاد لمشكلة الغاء الديون التي تشكل عقبة كبيرة امام تحقيق التنمية المستدامة.

3.آفاق الدراســة:

وفي الأخير، بقي أن نشير إلى أن التوصيات المقدمة على ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة، قد تحتاج إلى التفصيل والاستكمال لربّما بسبب عدم تمكّننا من معالجة كافة الجوانب التي تحيط بالموضوع، فقد حاولنا في هذه الدراسة تقييم الدور التمويلي لمجموعة البنك الدولي في البلدان المنخفضة الدخل ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء كدراسة حالة.

ولهذا نطرح هنا بعض الجوانب، والتي قد تشكل مواضيع قابلة للبحث مستقبلا:

- **إصلاح النظام المالي العالمي في ظل الأزمات العالمية الراهنة؛**
- **أليات تطوير أداء مجموعة البنك الدولي في ظل ضوابط التنمية المستدامة؛**
- **الإستراتيجيات الدولية لمحاربة الفقر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء؛**

وفي الأخير نرجوا أن نكون قد قدمنا رؤية شاملة وواضحة حول الموضوع، كما أننا لا ندعي كمالا لهذا العمل ولا قصورا في الجهد المبذول في إعداده، غير أننا نأمل أن نكون وفقنا في الإلمام به وإسقاطه على أرض الواقع، وأن تكون خاتمتنا انطلاقة لبحوث أخرى.

الملاحـــــق

ملحق رقم (01): **الهيكل التنظيمي للبنك الدولي**

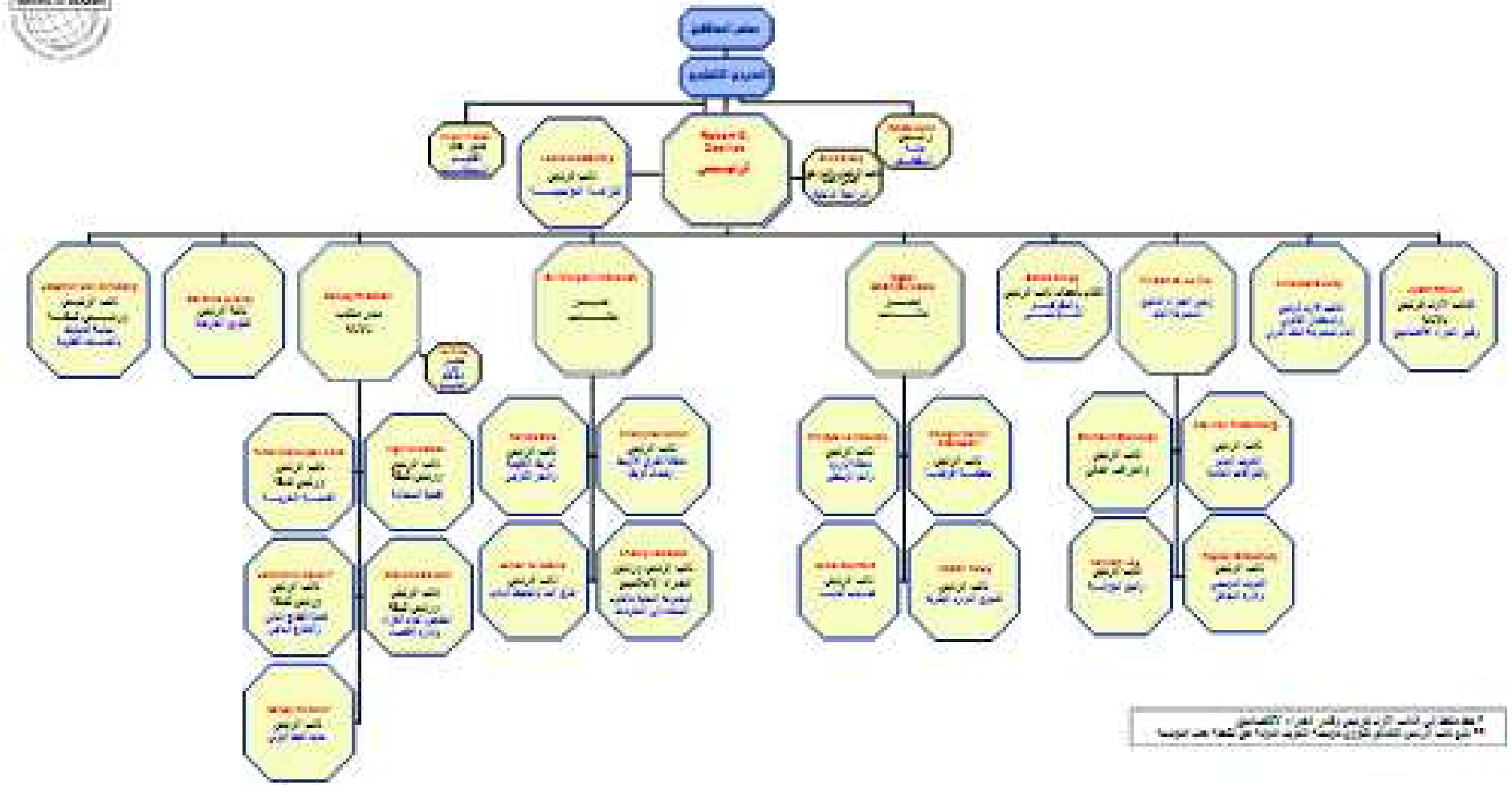

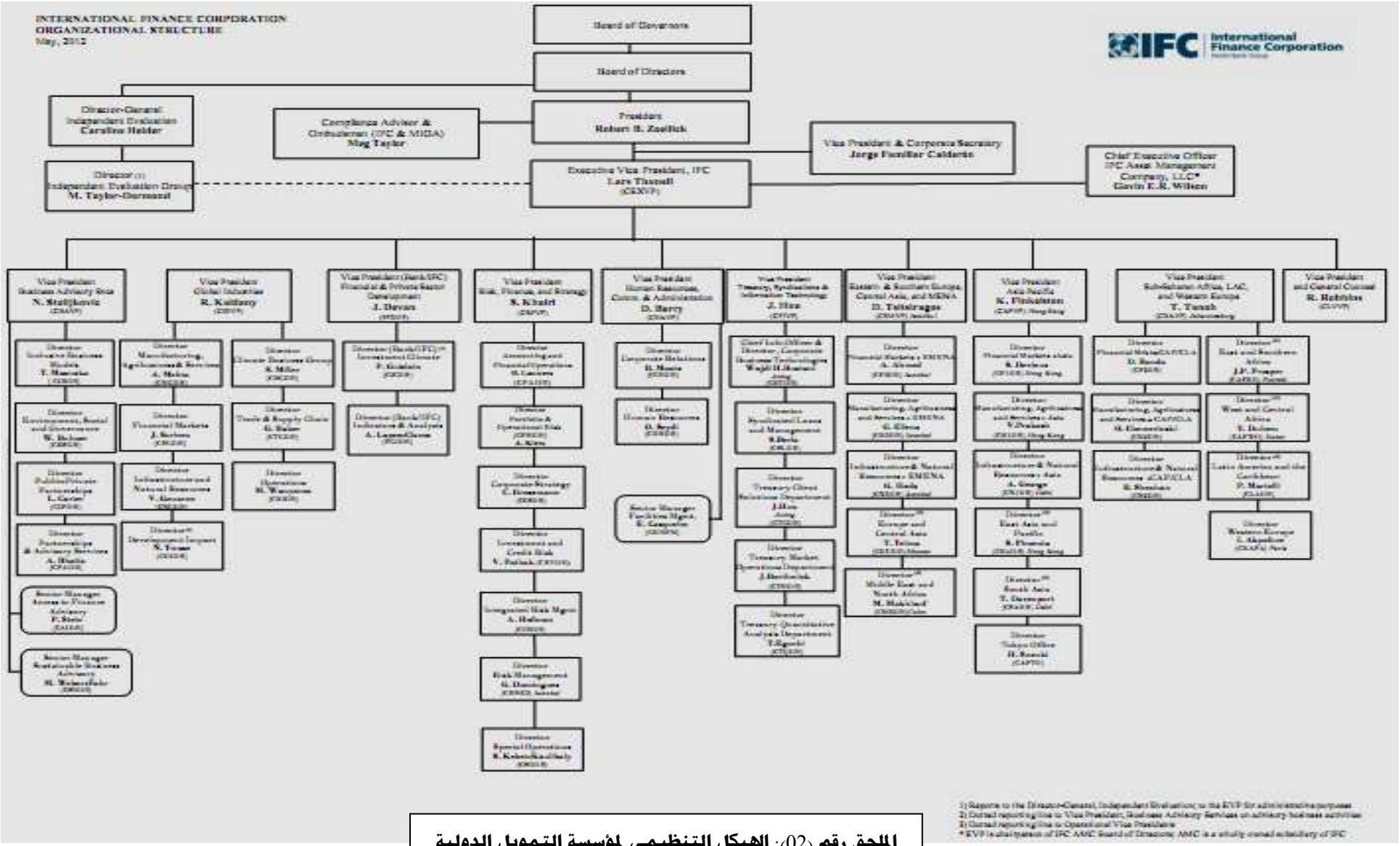

الملحق رقم (02): **الهيكل التنظيمي لمؤسسة التمويل الدولية**

ORGANIZATION CHART OF THE MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY
EFFECTIVE NOVEMBER 30, 2011

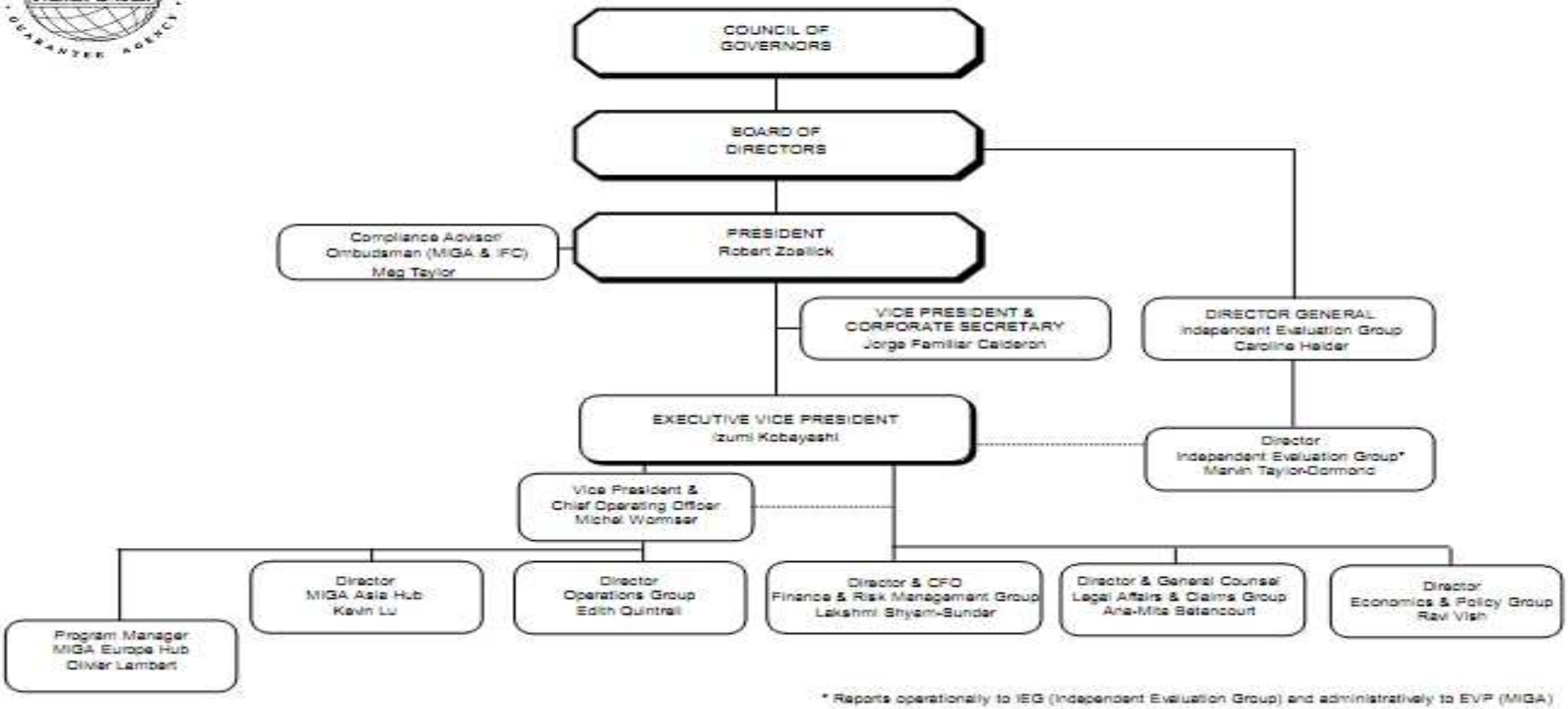

ملحق رقم (03): **الهيكل التنظيمي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار**

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

فهـرس الجـداول

الرقـم	العنـــــوان	الصفحـة
1 -1	أمثلة لبعض مؤشرات التنمية المستدامة	15
2 -1	المتوسط السنوي لحجم المساعدات الإنمائية الرسمية للجهات المانحة خلال الفترة 1970_2008	22
3 -1	إنفاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على برامجه سنة 2008	36
4 -1	اعتمادات مجموعة البنك الإفريقي للتنمية حسب القطاعات خلال سنة2009	40
5 -1	يوضح ارتباطات البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية خلال الفترة 1991-2009	42
6 -1	أنواع القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء	46
7 -1	الأنشطة التراكمية لصندوق الأوبك للتنمية الدولية خلال الفترة1976-2010	49
1 -2	أعضاء البنك الدولي الأصليين والمبالغ المكتتب فيها برأس مال البنك سنة1945	57
2 -2	حقوق التصويت للمساهمين الرئيسيين في البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 15 جويلية 2003.	61
3-2	تطور رأس المال المكتتب للبنك الدولي	63
4-2	حجم إقتراضات البنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال الفترة2005-2009	64
5-2	دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير من العمليات خلال الفترة2005-2009	64
6-2	حجم الموارد التمويلية وعدد المشاريع المشتركة بين البنك الدولي والجهات الشريكة خلال الفترة 2005-2009.	65
7-2	حقوق التصويت للمساهمين الرئيسيين في مؤسسة التمويل الدولية في 15 جويلية 2003	69
8-2	المجموعة الأولى والثانية لهيئة التنمية الدولية والقوة التصويتية لكل مجموعة في 30جوان2003	73
9-2	حقوق التصويت للمساهمين الرئيسيين في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 15 جويلية 2003.	79
10-2	نشاط الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في تغطية المشاريع الاستثمارية خلال السنة المالية2008.	83
1-3	نسبة السكان الذين يعيشون على دخل أقل من 1.25دولار في اليوم	88
2-3	نسب انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وغاز ثاني أكسيد الكربون على المستوى العالمي عام 2005.	91
3-3	إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز والقطاعات خلال	95

	الفترة2005 – 2009.	
4-3	إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة2005 – 2009.	99
5 -3	يوضح اكبر عشرة بلدان مقترضة من هيئة التنمية الدولية خلال2010.	101
6 -3	إقراض هيئة التنمية حسب محاور التركيز والقطاعات خلال الفترة2005 – 2009.	102
7 -3	إقراض هيئة التنمية الدولية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة2005 – 2009	104
8-3	أكبر البلدان المتلقية لاستثمارات وقروض مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية2008.	112
9-3	يوضح رؤساء البنك الدولي خلال فترة نشاطه1946-2010.	116
10-3	المديرين التنفيذيين، نوابهم وعضويتهم في اللجان في30جوان2007.	117
11-3	توزيع اعتمادات البك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية حسب المناطق الإقليمية خلال الفترة2005 – 2009.	122
12-3	الوحدات المتخصصة المكلفة بتقييم عمل مجموعة البنك الدولي	123
13-3	يمثل أعضاء اللجنة رفيعة المستوى المعنية بتحديث حوكمة مجموعة البنك الدولي.	125
1 -4	تصنيف دول منطقة افريقيا جنوب الصحراء جغرافيا	130
2 -4	تصنيف دول منطقة افريقيا جنوب الصحراء حسب معيار الدخل	132
3 -4	احصائيات عن معدلات انتشار فيروس الإيدز	141
4 -4	مؤشرات التنمية البشرية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء	142
5 -4	مضمون الأهداف الإنمائية للألفية	145
6 -4	فوائد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء	147
7 -4	السياسة الإقراضية للبنك الدولي على المستوى القطاعي في منطقة افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2005 – 2010	164
8 -4	مدى تطور قروض البنك الدولي لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2001-2011	167
9 -4	مؤشرات أنشطة مؤسسة التمويل الدولية في منطقة افريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2006-2008	169

فهـرس الأشكـال

الرقـــم	العنـــــــــــوان	الصفحـــة
1 -1	تكامل أبعاد التنمية المستدامة	09
2 -1	المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي لمجموعة دول لجنة المساعدات الإنمائية DAC في 2009.	24
3 -1	المساعدات الإنمائية الرسمية جغرافيا على المستوى العالمي خلال الفترة1990-2008.	25
4-1	هيكل مجموعة البنك الدولي.	35
5-1	الكيانات التي تتألف منها مجموعة البنك الإسلامي	44
1 -2	موظفي البنك الدولي حسب مناطق الجنسيات	61
1 -3	استثمارات مؤسسة التمويل الدولية حسب القطاعات في السنة المالية 2008.	109
2 -3	يوضح الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية حسب مجالات العمل للسنة المالية 2008	110
3-3	استثمارات مؤسسة التمويل الدولية حسب المناطق الجغرافية في السنة المالية 2008	111
1 -4	نسبة من يقل دخلهم عن 1 أو 2 دولار في اليوم خلال الفترة 1990 - 2015	149
2 -4	معدل اتمام الدراسة في التعليم الابتدائي خلال الفترة 1990 – 2015	150

فهرس الخرائط

الرقـــم	العنـــــــــــوان	الصفحـــة
1-3	خريطة مناطق عمل البنك الدولي على مستوى العالم.	98

فهرس الملاحـق

الرقـــم	العنـــــــــــوان	الصفحـــة
01	الهيكل التنظيمي للبنك الدولي	175
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة التمويل الدولية	176
03	الهيكل التنظيمي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار	177

قائمة المراجع

قائمة المراجع المعتمدة

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب:

1. أحمد عبد الرحمان أحمد، **إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001.
2. أحمد فريد مصطفى، حسن سهير محمد السيد، **الاقتصاد المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
3. الأسعد محمد مصطفى، **التنمية ورسالة الجامعة في الألفية**، المؤسسة الجامعية للدراسات،بيروت، 2000.
4. بدر عادل فهمي محمد، **دراسات حول التنمية في الوطن العربي**، مؤسسة الخدمات العربية، عمان، 1988.
5. البراوي راشد، حمزة عايش محمد، **التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث**، مكتبة النهضة العربية، الإسكندرية،1976.
6. بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الأولى،بيروت، 2003.
7. بشير شريف يوسف، **رؤى العولمة ووهم الأمركة دراسة تحليلية**، دار رؤى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
8. البطريق يونس أحمد، **السياساتالدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988.
9. تقي الدين عرفان، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، 1999.
10. جاك بولاك، **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**، ترجمة أحمد منيب، الطبعة الأولى،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2001.
11. جبلزماكلوم وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، 1995.
12. الحاج طارق، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
13. الحمد رشيد، صباريني محمد سعيد، **البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة**، الكويت، 1990.
14. حنفي عبد الغفار، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
15. خلف فليح حسين، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، 2004.
16. دريد محمود السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2006.
17. رداد خميس عبد الرحمان، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، ليبيا، 2009.

18. ريمون حداد، **العلاقات الاقتصادية الدولية نظريات العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة**، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، بيروت،2000.

19. سامي عفيفي حاتم،**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**،الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة،2005.

20. سعيد اللاوندي، **بدائل العولمة، أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح**،دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية،القاهرة،2002.

21. سمير محمد عبدالعزيز،**التجارة العالمية بين جات** 94 **ومنظمة التجارة العالمية**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2001.

22. سويفي عبد الهادي عبد القادر، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة أسيوط، 2008.

23. شيريل بيبار،**البنك الدولي دراسة نقدية**، ترجمة احمد فؤاد بلبع، سيناء ا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994.

24. ضياء مجيد الموسوي،**الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية**،ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

25. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**،مؤسسة شباب الجامعة، 2002.

26. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية،2000.

27. عادلأحمد حشيش،مجدي محمود شهاب،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،دار الجامعة الجديدة،2005.

28. عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

29. عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1999.

30. عبد العزيز سمير محمد، **التمويل العام**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997.

31. عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية**، المؤسسة الجامعية، الجزائر،2009.

32. عبد المعزعبد الغفار نجم، **الجوانب القانونية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1976.

33. علاوة جمال، صالح علي، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق، الأردن، 2010.

34. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد،ط 1،الأردن، 2003.

35. عمر حسين، **دليل المنظمات الدولية**،دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

36. عوض الله زينب حسين، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

37. غنيم عثمان،أبو زنط ماجدة، **التنمية المستدامة،فلسفتها ،أساليب تخطيطها ،أدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2007.

38. فرج عبد الفتاح فرج، **الاقتصاد الإفريقي قضايا، التكامل والتنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

39. قادري عبدالعزيز،**الاستثمارات الدولية**،دار هومه، الجزائر، 2004.

40. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد كامل عارف.الكويت، 1989.

41. لعويسات جمال الدين، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.

42. ماضي محمد توفيق، **تمويل المشروعات**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1972.

43. محمد إبراهيم عبدالرحيم، **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

44. محمد المحدوب، **التنظيم الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة السابعة، لبنان، 2002.

45. محمد دويدار، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة للنشر، 1999.

46. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.

47. محمد عاشور، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005.

48. محمد عبد العزيزعجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، قسم الاقتصاد الإسكندرية،2000.

49. محمد عبدالعزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.

50. محمد عبد العزيز عجيمة، **الاقتصاد الدولي**،دار الجامعات المصرية،1977.

51. محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.

52. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل –التجربة الجزائرية–**، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان،2008.

53. مصطفى سيد عبد الرحمان، **المنظمات الدولية المتخصصة**،دار النهضة العربية،القاهرة، 2004.

54. موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان، 2008.

55. ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود،**التمويل الدولي**،دار الكندي، الطبعة الأولى،الأردن،2002.

56. النقاش غازي عبد الرزاق، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

57. نوزاد عبدالرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخسالي، **مقدمة في المالية الدولية**،دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن، 2007.

58. الهموندي حسن، **المؤسسات الاقتصادية**، دار النهضة، لبنان، 1980.

ب. المذكـــرات:

1. بلخضر عبد القادر، **استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005.

2. حميدة عبد الله الحرتسي، **السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2005.

3. سهام حرفوش، **واقع وآثار التمويل الدولي على الدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2005/2004.

4. الصوفي أشرف سليمان حميدة، **التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة قالمة،2006.

5. عصام بورشاس، **المياه والتنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة، 2009.

6. كنفوش محمد،**الإقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2005.

7. معيزي جزيرة، **إصلاح المؤسسات المالية الدولية وانعكاساتها على الدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2003–2004.

8. نور الدين أعراب،**دور مجموعة البنك الدولي في التعاون المالي والنقدي الدوليين وعلاقتهما بالدول النامية**،مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2002-2003.

9.ياسمينة زرنوح، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

ج. الملتقيـــات:

1.صالح صالحي، **إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر، 20-21أكتوبر 2009.

2.عماري عمار، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 2008.

3. فلاحي صالح عمر، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 3، جامعة سطيف، 2004.

4. مبارك بوعشة، **التنمية المستدامة–مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم–**، ملتقى التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 2008.

5. محمد بوهزة، عمر بن سديرة ، **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة حالة الجزائر**، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 2008.

د. المجـــلات:

1. احمد فاضل يعقوب، **دور منظومة الإيكواس في حل أزمة ليبيريا**، مجلة السياسة الدولية، العدد118، أكتوبر1994.

2.ارنست ستيرن، **الزيادة العامة في رأس مال البنك الدولي**، مجلة التمويل والتنمية،جوان 1988،المجلد 25، العدد 2.

3.دافيد بيكمان، **البنك الدولي في الثمانينات**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر1986.

4.صالح صالحي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية،دار الخلدونية، العدد 1، 1999.

5.طارق عادل الشيخ، **التجمعات الإفريقية مقومات النجاح ومعوقات التكامل**، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جوان 2007.

6.عزيزة محمد علي بدر، **استتراف الإنسان في إفريقيا، الفقر والمرض والنزوح**، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، جوان 2007.

7.فروخات حدة،**إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الباحث، العدد السابع، ورقلة، 2010.

8.كونستانتين ميكالوبولوس، **إقراض البنك الدولي للتكييف الهيكلي**، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1987،المجلد 24، العدد 2.

9.لورا والاس،**الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار تنطلق قدما**، مجلة التمويل والتنمية،مارس 1992.

10.مقدم عبيرات، عبد القادر بلخضر، **الطاقة وثلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 7، سطيف، 2007.

ه. الاتفاقيـــات والمنشورات:

1. اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

2.اتفاقية إنشاء هيئة التنمية الدولية.

3. اتفاقية تأسيس مؤسسة التمويل الدولية.

4. اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.

5.اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي.

6.البنك الإسلامي للتنمية، **لمحة موجزة عن البنك الإسلامي للتنمية**، 2005.

7.البنك الدولي، **تغير المناخ والتنمية**، 2009.

8.البنك الدولي، **توسيع نطاق استثمارات البنية التحتية في إفريقيا**، 2009.

9.البنك الدولي،**نحو إعادة النظر في السياسة الحالية للمعلومات**،مركز معلومات البنك الدولي، 2009.

10.مجموعة البنك الدولي، **العمل من اجل عالم خال من الفقر**، منشورات البنك الدولي، 2007.

11.مجموعة التقييم المستقلة،**الاستعراض السنوي للفعالية الإنمائية، التحديات العالمية المشتركة**،منشورات البنك الدولي،2008.

و. تقارير الهيئات والمؤسسات الدولية:

1. الأمم المتحدة،**تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية**، 2010.

2.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، 2010.

3.البنك الإفريقي للتنمية، **التقرير السنوي**، 2009.

4.البنك الدولي، **التقريرالسنوي**، 2005.

5.البنك الدولي، **التقريرالسنوي**، 2006.

6.البنك الدولي، **التقريرالسنوي**، 2007.

7.البنك الدولي، **التقريرالسنوي**، 2008.

8.البنك الدولي،**التقرير السنوي**، 2009.

9.البنك الدولي، **التقريرالسنوي**، 2010.

10.البنك الدولي، **التقريرالسنوي**، 2011.

11.صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي**، 2009.

12.مؤسسة التمويل الدولية،**التقرير السنوي** ،2008.

13. مؤسسة التمويل الدولية، **التقريرالسنوي**، 2009.

14.هيئة الأمم المتحدة، **تقريرالتنميةالبشرية**، 2009.

15.الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، **التقرير السنوي** ،2009.

ثانيا: باللغة الأجنبية

I. LES OUVRAGES :

1. Louis Sabourni, **organismes économique internationaux**, édition la documentation française, Paris, 1994.

2. Andrew Harrison et autres**, Business international et mondialisation, traduction de 1ere édition anglaise par simé on**fongang de Boeck.2004 .

3. Catherine Aubertin Et Frank Dominique Vivie, **Le Développement Durable Enjeux Politiques Economique Et Sociaux**, La Documentation Française, IRD, Paris,2005 .

4.H . Bonnet et D. Berthet**, les institutions financières internationales**, éditionsBouchene, Alger, 1993.

5.J. Ernult Et Ashta, **Développement Durable, Responsabilité Sociétale De L'entreprise, Théorie Des Parties Prenantes: Evolution Et Perspectives**, Cahiers Du CEREN21, **Groupe ESC Dijon Bourgogne**, France,2007.

6.Jean – Marie Harribey, **le développement soutenable**, Economica, Paris 1998.

7.jean Marchal, jacques le caillon, **le système monétaire international**, édition Cujas, 8éme édition, paris, 1984.

8.Jean pierre fougère, **Colette voisin, système financier et monétaire international, Economica**, 3éme édition, Nathan,1994.

90. Jean-Luc Dubois et François-régis Mathieu. **La dimension sociale du développement durable**. Article publié dans développement durable? Doctrines, pratique, évaluations.Editions.IRD.Paris.

10. Marie-Claude SMOUTS. **Le développement durable**. Cursus.2é édition.paris.2008.

11. Philippe d'arvisement, jean-pierre petit, **échanges et finance internationale**, CFPB, paris,1997.

12. Tracey strange et Anne Baley,**le développement durable. OCED**.France.2008.

II. LES REVUES :

1. Ofrid, **series energy in africa**,Vienna, 2010.

III. LES RAPPORTS :

1. Groupe d'évaluation indépendant, **viabilité de l'environnement une évaluation de l'aide du groupe de la banque mondiale**, Washington, 2008.

2. La banque mondiale, Guide de la banque mondiale, de Boeck, Paris, 2005.

3. Nations Unies, **Objectifs Du Millénaire Pour Le Développement**, Rapport 2010 .

4. PNUD, **déclaration de mission de PNUD**,2007.

5.Programme des nations unies pour le développement, **le mound en action**,2009/2010.

6.Conférence des nations unies sur le commerce et développement, **le développement économique en 7.Afriqu**e, rapport 2009.

8. Nations Unies, **Afrique renouveau**, Vol 22, N 4, Janvier 2009.

9.OCDE, **Perspectives économique en afrique**, 2010.

10. Unicef, **The State of world's Children**, 2009.

11. Banque Mondiale, **indicateur du développement en Afrique**, 2009.

IV. LES SITES D'INTERNETE:

1. www.Data-albankadawli.org

2. www.ebrd.com

3. www.Ifc–org

4. www.imf.org

5. www.miga.org

6. www.ofird.org

7. www.worldbank .org/wbi .

8. www.worldbank.org.ida

9. www.worldbank.org/environnement

10. www.worldbank.org/reforms

11. www.eac.int

12. www.ecowas.int

الفهـــــرس

فهرس المحتويات

الفهـــــرس	الصفحــة
إهداء، شكر وتقدير	II-I
مقدمة عامة	أ– و
الفصل الأول: التمويل الدولي للتنمية المستدامة	01
تمهيـد	01
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة	02
المطلب الأول: السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة	02
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	05
المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	06
المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها	09
المبحث الثاني: التمويل الدولي ومبررات اللجوء إليه	16
المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي	16
المطلب الثاني: أهمية التمـــويـــــل الدولـــي	17
المطلب الثالث:مـــــبررات التمـــويل الدولـــــي	18
المبحث الثالث: أشكال التمويل الدولي للتنمية المستدامة	20
المطلب الأول: المعـــونات الأجنبيـــــة	20
المطلب الثاني: القـــروض الخـــــارجيـــة	26
المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية	29
المبحث الرابع: هيئات التمويل الدولي للتنمية المستدامة	32
المطلب الأول: الهيئات الدولية ذات الطابع العالمي	32
المطلب الثاني: الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي	38
المطلب الثالث: المؤسسات الوطنـــية للتمويل الدولي	50
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: البنية المؤسساتية لمجموعة البنك الدولي	54
تمهيـد	54
المبحث الأول: البنك الدولي للإنشاء والتعمير	55

المطلب الأول: نشأة البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأهدافه	55
المطلب الثاني: التنظيم الإداري للبنك الدولي للإنشاء والتعمير	56
المطلب الثالث: موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير	62
المطلب الرابع: السياسة الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير	65
المبحث الثاني: مؤسسة التمويل الدولية	68
المطلب الأول: نشأة مؤسسة التمويل الدولية وأهدافها	68
المطلب الثاني: التنظيم الإداري والمالي لمؤسسة التمويل الدولية	69
المطلب الثالث: الأولويات الإستراتيجية لمؤسسة التمويل الدولية	70
المبحث الثالث: هيئة التنمية الدولية	71
المطلب الأول: نشأة هيئة التنمية الدولية وأهدافها	71
المطلب الثاني: التنظيم الإداري لهيئة التنمية الدولية	72
المطلب الثالث: تمويل عمليات هيئة التنمية الدولية	74
المبحث الرابع: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار	75
المطلب الأول: نشأة المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وأهدافه	75
المطلب الثاني: التنظيم الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار	76
المطلب الثالث: آلية تسوية المنازعات في المركز	77
المبحث الخامس: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	78
المطلب الأول: نشأة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وأهدافها	78
المطلب الثاني:التنظيم الإداري للوكالة الدولية لضمان الاستثمار	79
المطلب الثالث: تمويل عمليات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار	80
المطلب الرابع: مجالات تدخل الوكالة ونطاق عملها	81
خلاصة الفصل الثاني	85
الفصل الثالث: السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة	86
تمهيد	86
المبحث الأول: دور البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة	87
المطلب الأول: دور البنك الدولي في تقديم المساعدات الفنية	87

المطلب الثاني: دور البنك الدولي في مكافحة الفقر	88
المطلب الثالث: دور البنك الدولي في حماية البيئة	89
المطلب الرابع: إطار التعاون بين البنك الدولي والمنظمات الشريكة	92
المبحث الثاني: السياسة التمويلية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير	94
المطلب الأول: أهلية الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء التعمير	94
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير	95
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير	98
المبحث الثالث: السياسة التمويلية لهيئة التنمية الدولية	100
المطلب الأول: أهلية الاقتراض من هيئة التنمية الدولية	100
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لقروض هيئة التنمية الدولية	102
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي لقروض هيئة التنمية الدولية	104
المبحث الرابع: السياسة التمويلية لمؤسسة التمويل الدولية	105
المطلب الأول: شروط ومعايير تمويل المشاريع الاستثمارية	105
المطلب الثاني: مراحل دورة المشاريع الاستثمارية	106
المطلب الثالث: الأدوات والخدمات المالية	107
المطلب الرابع: ملامح الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية	108
المبحث الخامس: تقييم أداء مجموعة البنك الدولي في تحقيق التنمية المستدامة	113
المطلب الأول: تقييم النظام الهيكلي للبنك الدولي	113
المطلب الثاني: تقييم النظام الإداري للبنك الدولي	115
المطلب الثالث: تقييم النظام العملي للبنك الدولي	119
المطلب الرابع: تقييم نظام الحوكمة في البنك الدولي	123
خلاصة الفصل الثالث	128
الفصل الرابع: السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء	129
تمهيد	129
المبحث الأول: نظرة عامة حول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء	130
المطلب الأول: التعريف بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء	130

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء	133
المطلب الثالث: تشخيص المعوقات التنموية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء	138
المبحث الثاني: الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء	144
المطلب الأول: عرض عام للأهداف الإنمائية للألفية	144
المطلب الثاني: التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	148
المطلب الثالث: أسباب القصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	153
المبحث الثالث: دور البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء	153
المطلب الأول: مساعدات البنك الدولي على المستوى الإقليمي	153
المطلب الثاني: مساعدات البنك الدولي على المستوى القطري	159
المبحث الرابع: تقييم السياسة التمويلية لمجموعة البنك الدولي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء	163
المطلب الأول: تقييم قروض البنك الدولي على المستوى القطاعي	163
المطلب الثاني: تقييم مدى تطور قروض البنك الدولي	165
المطلب الثالث: تقييم السياسة التمويلية لمؤسسة التمويل الدولية	168
خلاصة الفصل الرابع	170
خاتمة عامة	171
الملاحق	175
فهرس الجداول والأشكال والملاحق	178
قائمة المراجع	184
فهرس المحتويات	191-188

تمت بعون اللّه

ملخـــص

تعتبر مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر التمويل الدولي متعدد الأطراف، التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتساعد على التخفيف من حدة الفقر خاصة في البلدان منخفضة الدخل.

إلا أن القروض والمنح التي تقدمها المجموعة إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها أشد مناطق العالم فقرا وأكثرها تخلفا وأقلها دخلا تعتبر غير كافية، وهو ما ساهم في تخلف المنطقة على الوفاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما أن هناك العديد من أوجه القصور في سياسات عمل مجموعة البنك الدولي وهو ما يستدعي العمل على إقامة نظام مالي عالمي بديل متوازن ومنصف للجميع.

الكلمات المفتاحية

التمويل الدولي، التنمية المستدامة، مجموعة البنك الدولي، الأهداف الإنمائية للألفية، الدول منخفضة الدخل، منطقة أفريقيا جنوبالصحراء.

ABSTRACT

The World Bank Group is considered as one of the most important sources of the multilateral international finance which contribute to the achievement of sustainable development and help alleviate poverty, particularly in low income countries.

However, the loans and grants provided by the group to sub-Saharan Africa as the poorest regions of the world, the most backward and the least income is not sufficient, that's what participate in the underdevelopment of the region to meet the achievement of the Millennium Development Goals.

There are also many of the shortcomings in the work policies of the World Bank Group, which summon for work on the establishment of an alternative global financial system balanced and equitable for all.

KEY WORDS

International Finance, Sustainable Development, World Bank Group, Millennium Development Goals, low-income countries, sub-Saharan Africa.

.